د. / جاد طه
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
والعميد السابق لكلية الآداب - جامعة عين شمس
والعميد السابق لكلية الآداب - جامعة السلطان قابوس

موضوعات فى التاريخ الاقتصادى

١٩٩٩

تمهيد

التاريخ الاقتصادى هو تركيبة أو مزج بين علمى التاريخ والاقتصاد. وإذا كانت العلوم منذ بداية القرن العشرين قد تخصصت جدا مثل دراسات جراحة القلب أو تقويم الأسنان بعد أن كانت الدراسات السابقة موسوعية يهتم فيها المتخصصون بعلم ما بصفة عامة كالطبيب أو الممارس العام أو كتاب الموسوعات الذين كتبوا فى التاريخ العام والجغرافيا والاجتماع والعمران. وإذا كان هذا التحول مع بداية القرن العشرين إلى التخصصات الدقيقة ، فإن العالم المتطور إتجه تقريبا مع نهايات الحرب العالمية ، الثانية إلى عملية تجميع العلوم مرة أخرى ، ولكن بوسائل مختلفة هذه المرة. فلم يعد هناك الكاتب الموسوعى العام ، ولكن أصبحت العملية تتم عن طريق تعاون مجموعة من العلماء فى تخصصات مختلفة للتوصل إلى نتائج مبهرة ، فعلى سبيل المثال توصل أينشتين إلى تفجير القنبلة الذرية - وهى عملية كيميائية أساسا - بالاستعانة بمعادلة رياضية ، فالرياضيات تلاحمت مع الفيزياء والكيمياء . كما أفاد علم الطب كثيرا من الاستعانة بتكنولوجيا صناعة المناظير رغم أن هذه العملية ليست طبية فى الأساس . وبمعنى آخر استفادت العلوم من بعضها البعض وظهرت نظرية وحدة المعرفة ، فالمعرفة العامة هى الأساس مع وجود شعب لهذه المعرفة.

وطبقا لهذا التصور فإننا مزجنا بين التاريخ والاقتصاد للتوصل إلى دراسة فى التاريخ الاقتصادى . وبادىء ذى بدء نعترف بصعوبة دراسة

التاريخ الاقتصادى العالمى فى كل العصور ، ولكننا سنحاول أن نلقى الأضواء على بعض النتوءات الاقتصادية على مسار التاريخ العالمى . كما سنحاول دراسة الطفرات أو الصدمات الاقتصادية المعبرة عن التحول إلى مرحلة ما من مراحل تطور التاريخ الإنسانى.

فما هو علم الاقتصاد ؟

إن علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى تنظيم توزيع الموارد المتاحة على الأهداف المتعددة وما يرتبط بذلك من عمليات الإنتاج والدخل واستخداماته فى الاستهلاك والاستثمار ودراسة السوق والأسعار والموازنة وما إلى ذلك .

أما علم التاريخ فهو العلم الذى يدرس حركة الإنسان فى الزمان وفى المكان . فالتاريخ يدرس حركة الإنسان منذ بدأ يكتب أو يترك آثارا تدل على حركته على ظهر هذا الكوكب فيتصدى التاريخ للكتابة عن الحروب والاتفاقات والعمليات الاستعمارية وحركة المجتمعات والثورات ثم الخروج بدروس مستفادة وعبر متنوعة من هذه الدراسة.

أما التاريخ الاقتصادى فيعنى بنشاط الإنسان فى عمليات الإنتاج وتفاعل الإنسان مع الطبيعة وعلاقاته مع أقرانه ثم العلاقات الاقتصادية بين الشعوب بعضها ببعض.

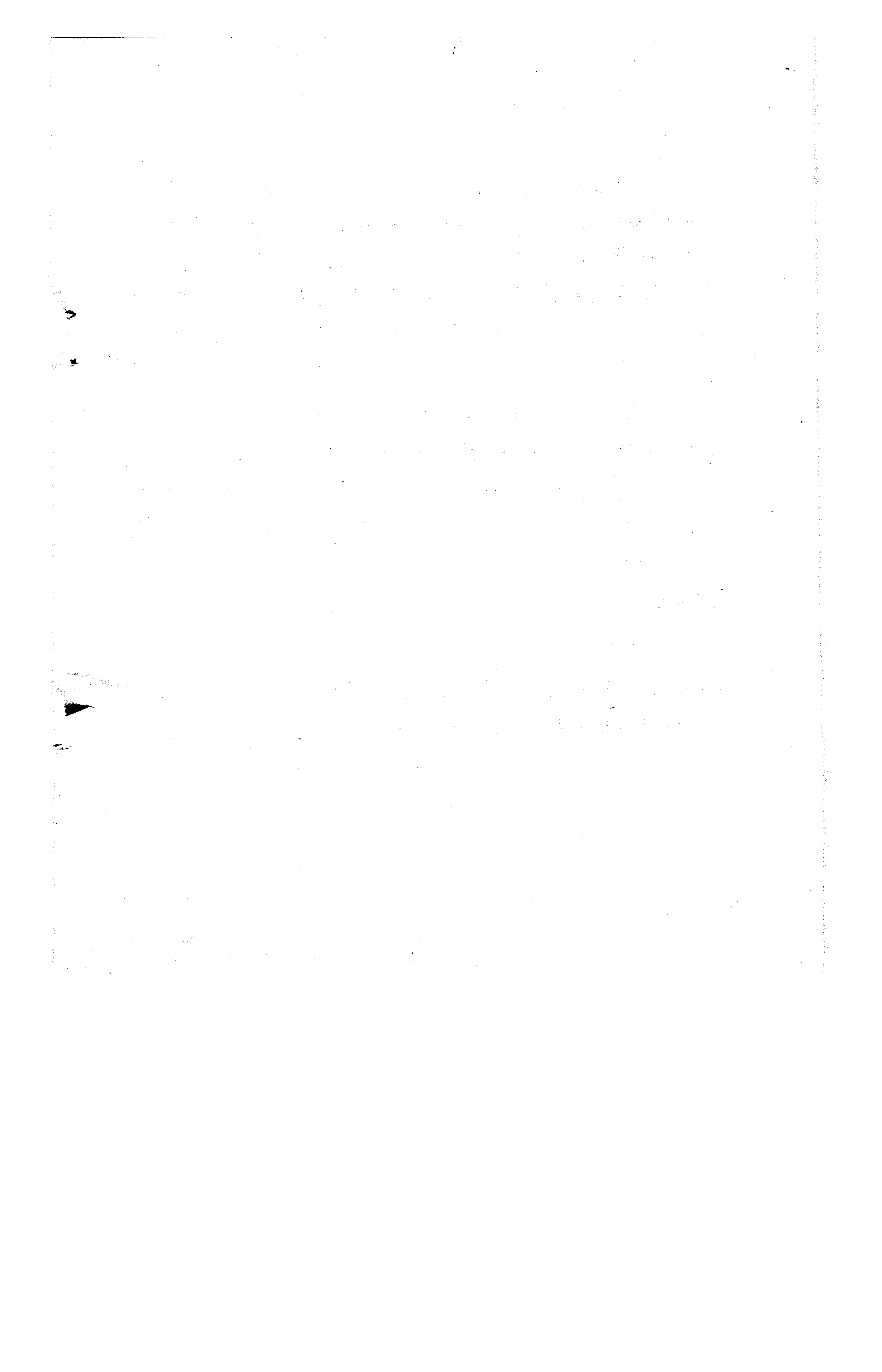
والواقع فإن التاريخ الاقتصادى يختلف من دولة إلى أخرى نتيجة

لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى مرت بها كل دولة ، وهكذا نجد تقسيمات مختلفة لمجموعات الدول ، فهناك الدول المتطورة أو كما تسمى بدول الشمال ، وهذه الدول طورت اقتصادياتها بكفاءة عالية ، ونعنى بها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم هناك مجموعة الدول النامية أو دول العالم الثالث وتضم أغلبية أو كل الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية وكذلك الدول الآسيوية ما عدا اليابان .

ومن المؤكد أن دول أوروبا الغربية قد شهدت مراحل التطور الاقتصادى بوضوح مما يضطرنا إلى الاهتمام بالتطورات الاقتصادية التى حدثت فى هذه القارة الأوروبية بعامة وغرب أوروبا بخاصة .

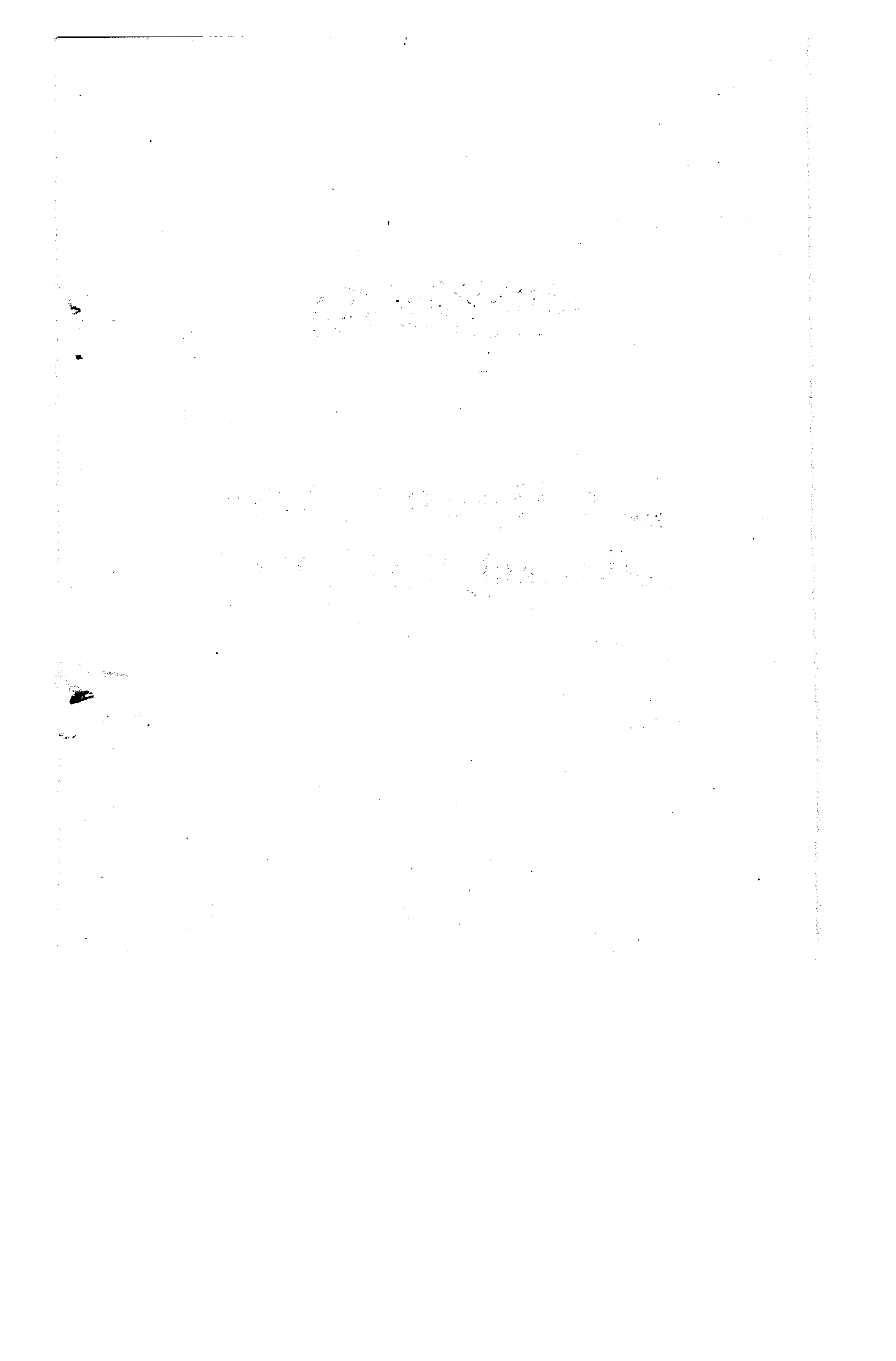
وواضح أنه لا انفصام بين تطور التاريخ العام ، ولكن لأغراض التعليم والتخصص ، فإنه أمكن تقسيم عصور التاريخ إلى التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر ، رغم أن التاريخ يعنى بدراسة الحاضر الدائم، فالماضى حاضر فات والمستقبل حاضر آت والحاضر هو الحاضر ...

وبالتالى سنحاول التعرض إلى دراسة العصور المختلفة مع الاهتمام والتركيز على التاريخ الحديث والمعاصر وذلك للتغيرات والصدمات الاقتصادية الكبرى فى هذه المرحلة .



الفصل الأول

الأنظمة السابقة على النظام الرأسمالى



اولا : الانظمة السابقة على النظام الراسمالى

١- النظام البدائى

من المعروف أن النظام البدائى كان نظاما تعتوره قسوة الحياة بصفة عامة ، فمن مجابهة الأهوال الطبيعية إلى مواجهة الحيوانات المفترسة .

وكان الحجر هو المادة الأساسية لصناعة الأدوات المختلفة ولمدة طويلة ، وبطبيعة الحال احتاج الأمر قرونا طويلة كى يتم تطويع المعادن .

ولكن فى المرحلة البدائية اتخذ الإنسان من غصون الأشجار عصيا ليدرأ أو يدفع خطر الحيوانات المفترسة ، ثم طوع بعض الأحجار وشكل منها أدوات للاستخدام اليومى .

وكان اكتشاف النار شيئا مبهرا حقا فى تاريخ الإنسانية ، وبهذا توصل الإنسان إلى تطويع المعادن المختلفة ثم إلى صناعة الأسلحة والأدوات المعدنية .

وكان الإنسان البدائى يعيش على التقاط بعض الثمار البرية وأكل الحشائش إلى أن ألهمه الله سبحانه وتعالى إلى معرفة الرى والزراعة وتربية الماشية .

وإذا كان الإنسان فى المجتمع البدائى قد بدأ فى تلبية احتياجاته اليومية ، فإنه مع مضى الوقت كما ذكرنا احتاج إلى عمليات إنتاج أخرى غير الزراعة ، أى أن الإنسان البدائى الذى تخصص فى أعمال النسيج

البدائية لم يكن يعمل فى الزراعة ، وهو بالتالى يتخصص فى نوع الإنتاج ويتكسب من بيع إنتاجه . وهكذا حدث نفس الشىء بالنسبة لأعمال التعدين وغيرها .

وكان على هذا الإنسان البدائى أن يواجه الطبيعة وقسوتها ويواجه الحيوانات المفترسة الجائعة ، ولما كان هذا الإنسان أضعف بطبيعة الحال من مواجهة هذه النكبات وحيدا ، فإنه بدأ فى التجمع والعمل الجماعى .

ولم يعرف الإنسان فى المجتمع البدائى نظام الملكية ، فكانت الأرض والمراعى والقنوات المائية شيئا مشاعا ، وحتى الحيوانات المستأنسة كانت فى بادىء الأمر مشاعة أى ليست ملكا لأحد . وبالتالى لم تكن فى مثل هذه المجتمع ما يمكن أن يسمى بالطبقات .

وواضح أن التجمعات البشرية المتناثرة فى ظل النظام البدائى إنما كانت لدرء الأخطار الناجمة من قسوة الطبيعة وهجمات الحيوانات المفترسة ، هذا بالإضافة إلى إمكانية إشباع الحاجات المتزايدة فى ظل هذا النظام . وفى الواقع عملت القبائل فى الزراعة وتربية الماشية ولم تعرف فى هذه المرحلة الأنظمة النقدية ، فكان كل شىء يتم بالمقايضة أو المبادلة أولا بين القبائل وبعضها البعض ثم بين الأفراد .

ومع تطور النظام البدائى أصبحت الماشية هى السلعة التى تقوم بها السلع الأخرى وبمعنى آخر كانت النقود هى النقود السلعية فى هذه المرحلة .

وأدى تقدم العمليات الزراعية إلى زيادة الإنتاج ، ومن ثم اتسع نطاق المبادلات . وفى هذه المرحلة أنتج الإنسان أو الجماعة إنتاجا يفوق ما كان مطلوبا لإعاشته ، لأن المنتج لم يكن وحده فى هذه المرحلة بل كانت معه أسرته ، وبالتالى زاد الإنتاج عن حاجة الأسرة ، وشكلت هذه الزيادة فائضا كان لابد من التصرف فيه ، وأدى ذلك بالتالى إلى تطور الإنتاج من النظام القبلى إلى النظام الأسرى ، وأصبحت الأسرة هى الخلية الأساسية فى المجتمع .

وعلى سبيل المثال ، نجد أن ملكية قطعان الماشية بعد أن كانت مشاعة ، أصبحت ملكا للقبيلة ثم تحولت للملكية الأسرية . أى أصبحت لكل أسرة قطعانها التى تستفيد منها وحدها . هذا فى الوقت الذى ظلت فيه ملكية الأرض عامة أو مشاعة ، حقيقة كانت كل أسرة تزرع قطعة أرض بعينها ، ويمكن أن تنتقل منها إلى غيرها ، فالأراضى كثيرة والأسر قليلة ، وليست هناك مشكلة فى وجود الأراضى الزراعية ، ولكن ملكية قطعان الماشية صارت ملكية خاصة .

ولما ازدادت الأسر بدأت عملية تقسيم الأراضى الزراعية إلى أقسام ، وأصبح لكل أسرة أبوية قسم ، ثم ظهر نظام الوراثة الذى قضى على المساواة السابقة بين أفراد المجتمع ، أى أن عدم المساواة بين الأفراد بدأ فى الظهور رويدا رويدا فى المجتمع وذلك بظهور الملكيات الخاصة .

وهكذا ظهرت الحاجة الملحة إلى الأيدى العاملة فى الزراعة ، وأدت المعارك بين القبائل إلى تدمير الأيدى العاملة اللازمة للتوسع فى الزراعة. وكان أسرى الحروب هم أول المستغلين ، فبعد أن كانت القبائل المنتصرة تقتل الأسرى ، فإنهم استغلوهم فى زراعة الأرض . فإذا ما طعن أو كبر هؤلاء الأسرى أو العبيد فى السن وأصبحوا عبئا على سادتهم لأنهم يتكلفون طعاما دون عمل ، فإنه كان يتم التخلص منهم بقتلهم . وهكذا تميزت الفترة الأخيرة من النظام البدائى بظهور العبيد . وأصبح المجتمع أو النظام الاقتصادى البدائى مقسما إلى ثلاث مجموعات اجتماعية رئيسية : فهناك أولا العبيد ثم هناك ثانيا السادة ثم الأحرار الذين تحولوا مع الزمن إلى عبيد.

٢- النظام العبودى

تحول المجتمع فى أواخر النظام البدائى إلى سادة وعبيد ، وهكذا أطلق على هذا المجتمع المجتمع العبودى . وصادف ذلك العصر تحول المجتمع إلى صناعة الأدوات المعدنية التى حلت محل الأدوات الحجرية ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وزيادة الحاجة إلى قوى عمل جديدة . وهكذا ازدادت الحروب اشتعالا بين القبائل لحاجتها إلى قوى للعمل من أسرى هذه الحروب ، وهكذا ازدادت أعداد العبيد وانقسمت قوة العمل بين الزراعة والصناعة ، وأصبح النظام الاقتصادى والاجتماعى فى العالم القديم قائما على الرقيق.

وواضح أن قوى الإنتاج فى النظام العبودى الذى ظهر على أنقاض النظام البدائى السابق أصبحت أكثر تقدما . فالأدوات المعدنية التى ظهرت كانت أكثر فعالية منها فى النظام البدائى . كما تمت عملية تقسيم العمل بين الأيدى العاملة ، وتأكدت الملكية الفردية للأرض والماشية ، واتسعت عملية المبادلات ، وفى مرحلة تالية ظهرت النقود ، ثم ظهرت التجارة بالمعنى المفهوم ، وتركزت الثروة العقارية والعبيد فى أيدى قلة من السادة .

والواقع أن النظام العبودى يعتبر أول نظام شهد انقسام المجتمعات إلى طبقات . والطبقات تتسم بفروق فيما بينها وبين وسائل الإنتاج من علاقات. أى أن الفارق الرئيسى بين الطبقات كان الفارق فى الثروة .

ولا يمكن أن نتطرق بالكلام عن النظام العبودى فى العالم ككل ، ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن الانتقال من النظام البدائى إلى النظام العبودى كان فى مرحلة ما قبل الميلاد . وسوف ننتقى النظام الرومانى كنموذج لهذا النظام العبودى ، وإن كان هذا لا يعنى أن هذا النظام كان قاصرا على الدولة الرومانية ، فالواقع هناك مناطق أخرى عرفت هذا النظام ، ولكن لأن النظام العبودى الرومانى هو الذى تطور إلى النظام الاقطاعى ثم إلى النظام الرأسمالى فإنه بالتالى يكون نظاما واضحا يسير طبقا لمنظومة التطور الاقتصادى.

وبطبيعة الحال لن نسرد الحقائق التاريخية المفصلة عن التاريخ الرومانى ، ولكن سنقصر كلامنا على خصائص العصر العبودى فى روما

القديمة. لقد أدت الحروب الرومانية الكثيرة إلى وقوع الكثيرين فى الأسر ، وامتزج هؤلاء الأسارى بالمجتمع الرومانى ، فاندمجت الفئات العليا من الأسرى مع السادة أو الأشراف فى روما ، كما اندمجت الفئات الدنيا من الأسرى مع الفقراء [١].

ومع اشتداد الحاجة إلى الأيدى العاملة فى الزراعة ، أصبحت للعبيد أهمية اقتصادية كبيرة.

وفى عصر الجمهورية فى روما - اعتبارا من عام ٥٠٩ ق.م - اتسمت السياسة الخارجية بالحروب التوسعية المستمرة فى شمال أفريقيا وفى البلقان وآسيا الصغرى وغيرها . وبطبيعة الحال توفرت أعداد كبيرة من الأسرى أو القوه العاملة المجانية فى الزراعة .

ويعتبر القرن / الثانى قبل الميلاد فترة تحول فى النظام العبودى إذ ظهرت الأسواق وازدهرت التجارة بين المقاطعات المختلفة ، وكذلك أمكن الاعتماد على النقود فى العمليات التجارية ، وفرضت الدولة الضرائب كما نشأت أعمال الربا .

وقد سجل التاريخ ذلك التناقض بين العبيد وسادتهم ، وأهمها انتفاضة العبيد بقيادة المصارع سبارتاكوس سنة ٧٤ ق.م وقام سبارتاكوس

١- د. عاصم الدسوقى - دراسات فى التاريخ الاقتصادى - مطبعة الجبلاوى - القاهرة ١٩٧٦ - ص ٩ -١٣.

بتشكيل جيش يتكون من ٦٠ ألف من العبيد مما أثار الفزع فى قلوب السادة . وظلت الجمهورية فترة امتدت نحو ثلاث سنوات من القلق والاضطراب ، ولكن عجزت حركة العبيد فى النهاية عن الاستمرار فى المقاومة .

والواقع فإن ملاك العبيد فى روما تطلعوا إلى الديكتاتورية العسكرية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الموقف واجبار العبيد على الخضوع ، وهكذا انتهت الجمهورية لتحل محلها الامبراطورية فى النصف الثانى من القرن الأول الميلادى .

وهكذا بدأ انهيار النظام العبودى ، ولكنه لم يتداع بين يوم وليلة . ولكن الإنتاج الزراعى بدأ فى الانخفاض لتقاعس العبيد عن العمل وسريان عدم الاهتمام بينهم . وبدأت عملية الشراكة أو المشاركة بين العبيد وملاك العبيد ، أى أن يزرع العبيد الأرض مقابل نسبة من المحصول .

ومع القرن السادس الميلادى ، وقعت أزمات مالية خانقة فى روما ، وازداد التوتر بين العبيد ومالكيهم ، وكثرت الثورات فى صفوف الرقيق ، مما أدى إلى اندلاع الحروب الأهلية فى الامبراطورية الرومانية .

ثم جاء الغزو الخارجى ليسقط الامبراطورية عام ٤٧٦م. ولقد أمكن لغزوات البربر هذه أن تقيم ما يشبه الملكيات المستقلة على أنقاض الامبراطورية الشاسعة ، ووضع البربر فى كل إقليم محافظا أو دوقا أو

كونتا، وبعد أن هدأت الأمور نسبيا قام حكام الأقاليم هؤلاء بجمع الضرائب للسلطة المركزية ، وأجبروا الضعفاء فى مناطقهم على الدخول فى طاعتهم، وتحت حمايتهم .

وفى القرن السادس الميلادى ارتفع شأن حكام الأقاليم بعد أن منحهم الملوك امتيازات واسعة ، وبالتالى تشكل نظام جديد أو علاقة جديدة بين العبيد وحكام الأقاليم ، فكان على هؤلاء الحكام أن يدافعوا عن عبيد الأرض أمام الغزوات الخارجية فى مقابل أن يتخلى أقنان الأرض عن حريتهم وأن يقدموا ـ مع خدمات أخرى ـ نصف محصولهم الزراعى لحكام الأقاليم أو المقاطعات ... وهكذا بدأ نظام جديد له ملامحه الخاصة ونعنى به النظام الإقطاعى .

٣ـ النظام الإقطاعي

لا يمكن الاتفاق على سنة بعينها كى تكون بدءا للنظام الإقطاعى ، فالانتقال من النظام البدائى إلى النظام العبودى ثم إلى النظام الإقطاعى استغرق قرونا طويلة بحيث يمكن القول بأن كل نظام جديد يبدأ وبه جذور من النظام السابق وهكذا .

ولم تظهر المعالم الحقيقية للاقطاعيات أو الضيعات بوضوح إلا من بداية القرن التاسع الميلادى ووصلت إلى القمة خلال القرن الثالث عشر ثم بدأت بعد ذلك فى الإعداد لنظام جديد هو النظام الرأسمالى .

والواقع أن المدن الأوروبية خلال العصور الوسطى سقطت تحت سلطان السادة الإقطاعيين ، وهكذا اندثرت الكثير من المدن وأرغم أهلها على فلاحة الأرض المحيطة بها ، وقد ترتب على ذلك اندثار بعض المدن وتحول البعض إلى قرى أو إقطاعيات .

وهكذا أصبح الإقطاع هو الوحدة السياسية للنظام الإقطاعى فى أوروبا فى القرون الوسطى . كما أصبحت الإقطاعية أو الضيعة المغلقة هى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام[٢] .

ويمكن تمييز بعض الخصائص التى تميز بها النظام الإقطاعى ... فكانت الضيعة أو الإقطاعية عبارة عن وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، فسياسيا كان أحد السادة أو النبلاء أو الأشراف أو من رجال الكنيسة يمكلها ، وله الحق فى الحصول على دخوله منها ، وله سلطات واسعة عليها كسلطة جمع الضرائب وتعبئة السكان وقت الحرب كما كانت تتبعه محاكم خاصة تفصل بين الأفراد.

واقتصاديا كانت الضيعةعبارة عن وحدة اقتصادية ، لأن اقتصادها كان مغلقا نتيجة اعتمادها على مبدأ الاكتفاء الذاتى .

فكل أفراد الإقطاعية أو الضيعة كانوا يتعاونون فى إنتاج ما يحتاجونه

٢ـ د. سعيد عاشور ـ أوروبا العصور الوسطى حـ ٢ ، ١٩٥٩ ص ٧١ ـ وما بعدها.

انظر أيضا د. على لطفى ـ التطور الاقتصادى مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ ص ١٥ ـ ١٦ .

من ضـروريات ، وكـذلك كـانوا يتـعاونون فـى زراعـة الأرض وإعـدادها للإنتاج ، ويشتركون فى دفع الضرائب .

واجتماعيا كانت الإقطاعية أو الضيعة تشكل وحدة اجتماعية لأنـها كـانت تتكون من مـجـموعـة من الأفراد تعيش مـعـا فى قـرية صـغـيـرة ، ويخضعون لنفس القوانين والعادات ولهم كنيسة خاصة بهم . ويتزاوجـون فيما بينهم .

الزراعة في ظل النظام الإقطاعي

كـانت الإقطاعـيـة أو الضـيـعـة عـبـارة عن قـرية تحـوطهـا الأسـوار وتخترقها الشوارع ، وكانت هناك بالإضافة إلى الحقول المزروعة الغابات والمراعى الدائمة ، وكانت أراضى الإقطاعية تقسم إلى قطع صغيرة تسمى أشرطة كل منها حوالى فدان ، وكـان كل مزارع يقوم بزراعة عـدد من الأشرطة .

وكانت الزراعة فى ظل النظام الإقطاعى تتم بإحدى طرق ثلاث :-

أولا : نظام الحقل الواحد .

ويتلخص هذا النظام فى زراعة جميع المحاصيل فى حقل واحد عدة أعوام ، فإذا ما قلت الإنتاجية لنقص خصوبة الأرض فإن الفلاح يتركها ويتجه إلى حقل آخر جديد.

ثانيا : نظام الحقلين

وتقسم الأرض طبقا لهذا الأسلوب إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة على أن يتم الأمر بالعكس فى العام التالى .

وواضح أن هذا الأسلوب يهدف إلى تجديد خصوبة الأرض ، ومما لا شك فيه أن هذا النظام يعد أقل تبديدا للأرض.

ثالثا : نظام الحقول الثلاثة

وتقسم الأرض طبقا لهذا النظام إلى ثلاثة أقسام مستطيلة الشكل يزرع اثنان منها فقط كل عام على أن يترك الثالث ليسترد خصوبته. ولا شك أن هذه الطريقة أقل تبديدا للأرض من سابقتها .

وكما ذكرنا كان كل مزارع يزرع عدة أشرطة متفرقة فى أجزاء الإقطاعية ، وتعود عملية تفرق الأشرطة إلى عدة أسباب منها أن فكرة العدالة سادت العصور الوسطى ، فعندما كان السيد يقوم بتوزيع أراضى الإقطاعية كان يراعى تساوى أنصبة الأقنان من حيث المساحة والخصوبة، لذلك كان من الضرورى تقسيم الأرض إلى قطع كبيرة ثم تقسيم كل قطعة كبيرة إلى شرائح حسب تفاوت درجة خصوبتها وتوزيعها على الأقنان بطريقة عادلة ومن الواضح أن ذلك أدى إلى تفرق الشرائح التى يحصل عليها كل من أقنان الأرض.

ويرى بعض المؤرخين أن السبب فى تفرق الشرائط إنما يرجع إلى

أن الأرض الزراعية كانت فى بادىء الأمر محدودة وموزعة جميعا على الأقنان فى الضـيـعـة ، فلمـا زادت تلك الأراضى ، تم توزيـع الأراضى الجديدة على الأقنان فى الإقطاعية مما أدى إلى تفرق الشرائط التى تخص كلا منهم . ويمكن أن يضاف إلى ما سبق أن عامل الوراثة كان وراء تفرق تلك الشرائط فى الأرض الزراعية [٣].

طبقات المجتمع في ظل النظام الإقطاعي

كان هناك طبقتان العبيد والأشراف.

أولا : طبقة العبيد : كان العبيد بصفة عامة خاضعية لنوعين من الالتزامات : الالتزامات نتيجة لمركزهم الاجتماعى والتزامات نتيجة منحهم الأرض. أما بالنسبة لالتزامات العبيد بحكم كونهم عبيدا فكان عليهم وعلى أبنائهم العمل كخدم بمنزل السيد الذى له حق بيعهم. ولم يكن للعبد حق الزواج من خارج الضيعة إلا بإذن السيد، كما كان العبيد مرتبطين بالأرض ولا يستطيعون تركها إلا بموافقة السيد. أما التزامات العبيد نتيجة منحهم الأرض ، فالواقع أنه فى مقابل منح العبيد أراض زراعية ، كانت عليهم التزامات معينة قبل السادة . وكانت هذه الالتزامات تتلخص فى السخرة أى التزام العبيد بالعمل فى أرض سادة الإقطاع بضعة أيام كل أسبوع.

٣ـ د. على لطفى ـ المصدر السابق ـ ص ١٦ ـ ٢٠.

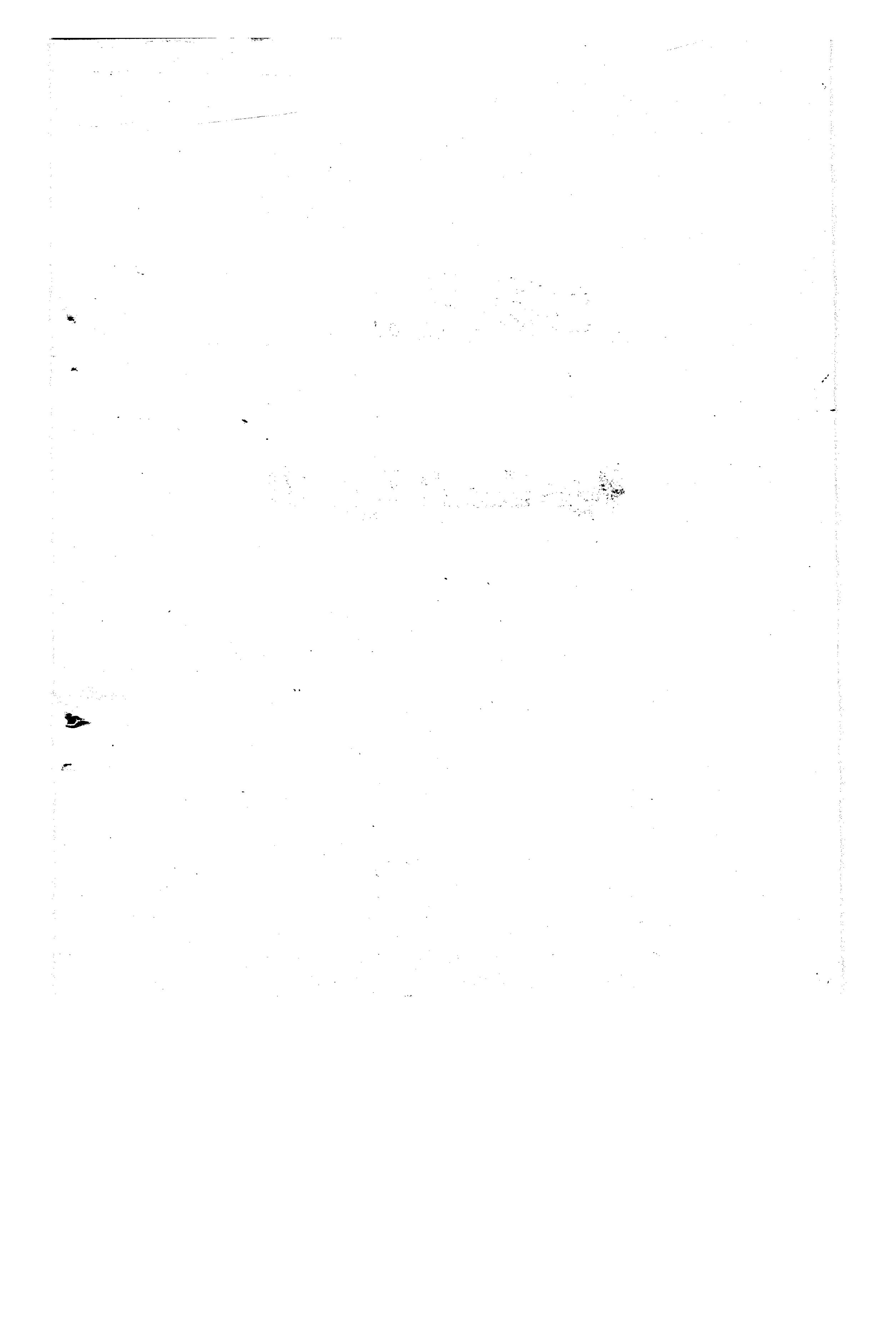
ثانيا : طبقة الاشراف أو السادة : كان على السادة فى ظل النظام الإقطاعى عدة التزامات منها الاضطلاع بالمسئولية الإدارية ، فالسيد هو الحاكم المحلى وهو القاضى وهو الذى يراقب الشئون التجارية ، كما أن الشريف مسئول عن الحفاظ على الأمن داخل الإقطاعية والدفاع عنها ضد العدوان الخارجى ، كما أن السيد كان مسئولا عن مد العبيد برأس المال اللازم للزراعة فى أوقات المجاعة[٤].

ولقد ظل النظام الإقطاعى قائما فى أوروبا حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا حين ظهرت متغيرات كثيرة كالنهضة الأوروبية والكشوف الجغرافية والإصلاح الدينى البروتستنتى ثم الثورة الصناعية ، مما أدى فى النهاية إلى انهيار النظام الإقطاعى وبزوغ النظام الرأسمالى .

٤- د. على لطفى المصدر السابق ٢١ - ٢٣ .

الفصل الثاني

الثورة الصناعية



بين عامي ١٧٨٠ و١٨٥٠ أي في أقل من ثلاثة اجيال ، حدثت ثورة غير مسبوقة في التاريخ الانساني ، غيرت وجه التاريخ الاوروبي بعامه، والتاريخ الانجليزي بخاصة. فمنذ هذه الحقبة لم يعد العالم كما كان سابقا. وقد استخدم المؤرخون كلمة ثورة للدلالة على هذه الفترة التي شكلت تغييرا جذريا في مسار الإنسانية .

وقبل الثورة الصناعية كانت المصادر الحيوانية والخضرية تمنح الانسان الطاقة ليظل علي قيد الحياة ثم تعود الانسان على استئناس الحيوان وزراعة المزروعات وعلي تحسين نوعياتها. ولمدة قرون ظلت الانسانية تعيش علي الزراعات وتربية الحيوانات. ولكن الثورة الصناعية فتحت عالما جديدا مختلفا تماما تم فيه استخدام مواد جديدة للطاقة مثل الفحم والزيت والكهرباء ،والطاقة الذرية .. ومن زاوية تكنولوجية واقتصادية فإنه يمكن تحديد الثورة الصناعية بمقدرة المجتمع علي السيطرة علي المصادر الكبرى للطاقة. ولكن من وجهة نظر أخرى فان هذا التحديد ليس عادلا بالنسبة لهذه الظاهرة وذلك بالنسبة لانجازاتها الاقتصادية والحضارية والسياسية (١) ..

ومن اجل محاولة اكتشاف عناصر الثورة الصناعية فأنه يجب علي الباحث ان يستعيد بحث التغيرات في الهياكل الفكرية والاجتماعية التى

١- The Fontana Economic History of Europe the Industrial Revolution - Editor Carlo M, Cipolla William Collin,s Sons Glasgow 1977 P. 7,8

صاحبت تقدم المجتمعات الحضارية في شمال ايطاليا وشمال فرنسا وجنوبى الاراضى المنخفضة بين القرنين الحادى عشر والثالث عشر ولفهم مدى تقدم هذه المراكزوحضاراتها الجديدة لابد أن نؤكد علي الثورة الاجتماعية ضد الانظمة السائدة والخاصة بملكية الارض. لقد كانت هذه الفترة تشكل بداية النهاية لمجتمع كانت فيه السلطة والمصادر الاقتصادية قائمة على ملكية الارض. وقد احتكرت هذه الملكية مجموعات اجتماعيه كانت مثلها العليا ترتكز وبصفة اساسية على القتال والصيد والصلاة ، وظهر علي أنقاضها مجتمع قائم علي التجارة والصناعة والمهارات الاخرى القائمة على مبادئ الأهلية والربح وبمعنى أخر فان الفارس أو الراهب حل محلهما التاجر والمتخصص (٢) .

٢- JLID P .9

أولا : العوامل الفكرية والاجتماعية والسياسية

١- العوامل الفكرية والاجتماعية

إن قيام الثورة الصناعية على النحو الذى قامت به كان يقتضي التقاء مجموعتين من العوامل : العوامل الاقتصادية والعوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية ، بحيث تساهم هذه المجموعة الاخيرة فى تكوين فكر جديد يمكنه من استيعاب الاحداث الاقتصادية الجديدةوالعمل علي تطويرها ، وهذا الفكر الجديد أو هذه العقلية الجديدة كان لابد أن تغير نظرتها للثروة واستخدام النقود ، وهذه العقلية الجديدة هى ما اصطلح الكتاب على تسميته بالعقلية الرأسمالية ، فهذه العقلية الجديدة هى التى مكنت من استغلال الاحداث الاقتصادية في احداث الثورة الصناعية .

وفي هذا الاطار لابد من ابداء ملاحظتين اساسيتين: الملاحظة الأولى هى وقوع الثورة الصناعية في البلاد التى استطاعت في وقت مبكر القضاء علي الأمية لديها أو علي الاقل تخفيض نسبة الأمية بين افراد الشعب، فالواقع أن تقدم الشعوب ليس بعدد جامعاتها ولامعاهدها العليا ، فهذه المؤسسات لاتهم الا نسبة ضئيلة من الناس ولكن الفيصل في تقدم الشعوب يتوقف علي الوسائل المتاحة لجعل التعليم في متناول القاعدة العريضة من المواطنين ويؤكد هذا القول أن أغلب الاختراعات التى

شهدتها السنوات الأولى من الثورة الصناعية لم تقم علي دراسات علمية متخصصة في جامعات ومعاهد عليا ، ولكنها جاءت على ايدى صناع مهرة . ولعل هذا يفسر لنا تقدم انجلترا وسبقها في عالم الثورة الصناعية فقد استطاعت انجلترا منذ مطلع القرن الثامن عشر أن نخفض نسبة الأمية بها الي اقل من ٦٠ ٪ وهو ما يفسر ايضا تأخر بعض الدول الاوروبية الاخرى مثل ايطاليا واسبانيا وروسيا في عالم الثورة الصناعية ، لأن هذه الدول لم تستطع الوصول الي تحقيق سياسات التعليم الالزامى إلا في أواخر القرن التاسع عشر .

أما الملاحظة الثانية ففحواها أن التيار الفكرى الذى سبق وعاصر الثورة الصناعية كان منصبا في مجملة على تحرير الانسان من العوائق الدينية والفكرية والسياسية التى كانت تكبله وتخضعه لمجموعة من القيود تطغى علي حرية تفكيره وعلى حريته الشخصية ، فتمثلت عناصر الثورة الفكرية في تحقيق هذه الحريات المفقودة : حرية العقيدة وحرية الفكر وحرية العمل ، والحريات الشخصية والسياسية بصفة عامة [٣] .

أ ـ عصر النهضة

ولايمكن الكلام عن الثورة الصناعية دون اشارة الي عصر النهضة كأحد المؤثرات للتمهيد لقيام الثورة الصناعية وعلى ايه حال يعتبر عصر

٣ـ د. أحمد حسن البرعى ـ تطور الانظمة القانونية والاجتماعية دار النشر المغربية ـ فاس ـ المغرب ١٩٨٠ ، ص٢٦٤ـ ٢٦٦

النهضـة مرحلة البعـث أو الميلاد لعصـر جديد. وقد بدأت هذه النهضة في ايطاليـا أولا ولعـوامل مـخـتلفـة ثـم انـتـقلت منهـا الي باقى الدول الاوروبية .

ومما لاشك فيه أن التحرر الفكرى في أوروبا كان من أهم مميزات العصر ، وكان ثورة علي الجمود الذى ساد الحياة الاوروبية خلال العصور الوسطى، لذلك كانت أهم ميزة لهذا العصر أن الفرد قد اصبح حرا في أن يختار من العلوم وألوان الثقافة ما يلائم طبيعته وتفكيره غير مقيد بتعاليم الكنيسة وتعاليم رجال الدين ، وهم الذين كانوا يسيطرون على العقول والاتجاهات الفكرية في العصور الوسطى . وهكذا اصبح التفكير حرا يهدف الي الوصول الى الحقيقة ومن ثم ظهرت تلك الحركة الواسعة النطاق والتى عرفت بالحركة الإنسانية ، وهذه الحركة تزعمها جماعة عرفت بالإنسانيين ومن تلك التسمية نتبين أنم الانسان كان موضع البحث والاهتمام فلم تعد هناك حقائق خفية لايجب التعرض لها كما كان رجال الدين يوحون بذلك من قبل ، واصبحت المعرفة فى حد ذاتها معرفة كل شئ . وقد ترتب على ذلك أن هذه الحركة الانسانية اهتمت بالبحث عن تلك الحقائق فى كنوز المعرفة القديمة الرومانية والاغريقية بصفة خاصة، و فاكتشفت المعلومات التى كان يجهلها الغربيون من قبل (٤) .

٤- د. زينب عصمت راشد - المختصر في تاريخ اوروبا الحديث الجهاز المركزى للكتب الجامعية القاهرة ١٩٧٨ ص١٣-١٤ .

ولعل مايميز العلم والعلوم في هذه المرحلة ، ما اصبحت ترمى اليه المعرفة من اعطاء الانسان القوة اللازمة للتغلب علي الطبيعة ، تلك الفكرة التى عبر عنها فرانسيس بيكون Fransis Bacon (١٥٦١- ١٦٢٦) حين قدم كتابه الشهير « العلم والقوة لا ينفصلان » وهكذا تطورات فكرة العلم للمعرفة في العصور الوسطى الى العلم للسيطرة .

وهكذا تتضح اهمية عصر النهضة كمقدمة فنية وعلمية للثورة الصناعية . فاعتبارا من القرن الرابع عشر وحتى القرن السابع عشر حدث تقدم كبير فى العلوم المختلفة ، وبدأت الدراسات والاكتشافات العلمية توطد أقدامها عبر صراع خطير مع التسلط الاقطاعى و القهر الدينى .

ولن نفصل في هذه الدراسة الكلام عن عصر النهضة وما واكبه من تغيرات تمثلت في حركات الاصلاح الدينى البروتستنتى وكذلك الاصلاح الكاثوليكى المضاد ثم ما كان من حركات الكشوف الجغرافية والحروب الدينية فكل هذه الموضوعات بلاشك هامة جدا بالنسبة للتاريخ الأوروبى الحديث ، ولكن الذى يهمنا هنا هو مؤثرات حركة الاصلاح الدينى البروتستنتى علي الحركة الاقتصادية وكذلك على قيام الثورة الصناعية .

ب ـ الإصلاح الديني البروتستنتي وحركة راس المال

لم يكن المصلح الدينى البروتستنتى كالفن مثل المصلح لوثر حيث ولد كالفن لاسرة من أيسر أسر الطبقة الوسطى في Noyon ببيكارديا ،

وأعانته ظـروف حياته علـي قـوة التحصـيل فتنـوعت ثقافتـه بين قانونية ودينية (٥) أما لوثر فقد نشأ فقيرا قرويا وكان أبواه يعملان بالفلاحة في ايزلبين بالمـانيـا وكـان يؤمـن بالخـرافـات وبالتـالي كـان بعيـدا بل ويكره رجـال الاعمـال والبنوك بل كـان صـاحب المصـرف في نـظره من المرابين .

أما كالفن فكان من الفئة العليا من الطبقة الوسطى وتربى وسط المال والاعـمـال وايقـن ان التـجـارة والصنـاعـة لايمكن ان يقـومـا بدون القروض بفوائد ولذلك فالقيم الاخلاقية عند كالفن تختلف عنها عند لوثر ، فاخلاق كالفن تختلف عنها عند لوثر فاخلاق كالفن تختلف عن الزهد المسيحي المعروف في ذلك الوقت ، فوفقا لتعاليم كالفن فانه يمكن للإنسان ان يمتلك ويكسب ، فـالذى حـرمـه الله ليس الاسـتـعـمـال ،لكن اسـاءة الاستعمال .

ويرى كالفن أن الله أراد للناس جميعا على الارض الرخاء والرفاهية وأن التـفاوت في الثروة بين البشر فهو لتحقيق المبادلات بين الاغنياء والفقراء ، ولكن هذا التوازن الذى أراده الله لم يتحقق بالفعل وذلك لأن الاغنياء اكتنزوا اموالهم دون استثمارها لأن فالله وضع الأموال في ايدي الاغنياء ليس لتكديسها ولكن لتداولها . وبذلك حرم كالفن تخزين الاموال لأن هذا التـخزين يعرقل النظام الاقتصادى الذى اراده الله ... ومن هنا

٥- المصدر السابق ص ١٣٩ .

تتضح اولى مساهمات كالفن في تكوين العقلية الرأسمالية. هذا بالاضافة إلى أن كالفن رأي أن تخزين الاموال سيؤدى إلى احتقار الغنى للفقير مما يحقق الظلم الاجتماعى ، ولذلك حرم كالفن أى تفرقة اجتماعية تقوم علي أساس الثروة .

ولكن اهم مايثير الانتباه في آراء كالفن هو ماذهب اليه من تجميد العمل الفردى ، وأن عمل الإنسان مقدر عليه وبالتالى علي كل انسان ان يبذل جهده في عمله أو حرفته ، وإن نجاحه في عمله دليل علي أنه مشمول بالعناية الالهية .

ومن هذا المنطلق تبلورت أفكار كالفن بالنسبة للحياة التجارية والصناعية ، فالتجارة هى من اعمال الخير التى اراد الله أن تعم اثارها .

والواقع فانه تعتبر آراء كالفن في القروض بفوائد خطوة حاسمة في التاريخ الاقتصادى الاوروبي، ونقطة هامة من نقاط التحول في النظام الاقتصادى ككل . ولكن كالفن فرق بين نوعين من القروض : القروض المجانية أو الاستهلاكية فالقرض بلا مقابل هو عمل طبيعى يقوم به من ادرك أن أمواله ليست ملكا خاصا له ولكنها وديعة أودعها الله لديه لكى يساعد الاخرين . وبالتالى فان القروض التى تعطى للمعوزين ولاغراض استهلاكية يجب أن تكون مجانية لأنها تعتبر قروضا من اجل المساعدة وبذلك يرى كالفن ان القرض بفائدة للفقراء جريمة .

أمـا النوع الثـانـى من القـروض ـ عند كـالفن ـ فـهى القـروض الانتاجيـة، وهنا يختلف كالفن الاخلاقى عن كالفن الرأسمالى فقد لاحظ أن نصـوص العهدين القديم والجديد عندما تناولت مسألة القروض فهى لم تتنـاول سـوى القـرض الاستهلاكى ، ولكـنهـا لم تتكلـم عـن القـرض الانتـاجى فـفـى هذا النوع الاخيـر من القروض سيتمكن المقتـرض باضافة عمله الي القرض من تحقيق قدر من الارباح لذلك يكون من الطبيعى أن يعطى المقترض مقابلا للقرض . أما عن قدر هذا المقابل فإن كالفن رأي أنه ليست هناك قواعد محددة لتقديره وإنما يجب أن يكون هذا التقدير طبقا للقواعد الاخلاقية واعتبارات العدالة والانسانية .

والواقع فـان افكار كـالفن هذه كـانت خطوة هامـة نحـو تطور الفكر الرأسمالى .

ويعتبر المذهب البيوريتانى ـ وهو أحد المذاهب الثلاثة التى اعتنقت العقيدة الكلفنية بجانب البرسبتارية والرهبانية ـ من اشد المذاهب تمسكا بآراء كالفن سواء فيما يتعلق بنظرته الى الحكومة والكنيسة وآرائه السياسيه وايضـا آرائه الاقـتـصـادية والماليـة . ويرى بعض المؤرخين أنه بفضل البيوريتانية تمكنت انجلترا من بناء اقتصـاد حديث وصناعة متقدمة . وتتلخص آراء البيوريتـان في هذا الصدد أن العمل وحـده هو الذى يحكم وجود الانسان والعمل المستمر دون كلل ، لأن التوقف عن العمل أو اضاعة الوقت معناه أن الانسان قد حرم من العناية الالهية . ولاشك أن فكرة العمل

المتواصل تعد احد دعائم النظام الرأسمالى .

وهكذا أثرت افكار البيوريتان علي النظام الاقتصادى من ناحيتين ، فهى من ناحية شجعت افكارهم على العمل والانتاج، ولكنها من ناحية أخري جعلتهم يحاربون مظاهر البذخ والاسراف و الكسل .

وواضح أن البيوريتان حولوا النظرة الدينية لمبادئ كالفن الي مبادئ عملية ، وكل ذلك ساهم في ايجاد رجل الاعمال الرأسمالى المتميز بجمود العواطف والقدرة على استغلال الفرص ، وبالتالى تم التمهيد لنشأة الرأسماليه الصناعية .

ونتيجة لما سبق فانه كان من الطبيعى أن تكون البلاد البروتستنتيه هى أولى الدول التى حققت انطلاقتها الاقتصادية وعلى الاخص انجلترا والولايات المتحدة الامريكية .،

لقد وضع اتباع كالفن العمل الانسانى في المقام الأول ، لذلك كان من الطبيعى أن يرفضوا افكار العصور الوسطى التى كانت تقرر أن الصدقة للفقراء من واجبات المسيحى المؤمن ولكن البيوريتان رفضوا الصدقة باعتبار ان المحتاج ليس حالة فردية ، ولكنه عيب اجتماعى لابد من معالجته ولايكون ذلك بالاحسان ولكن عن طريق اعادة المنسول الي صفوف المجتمع برعايته وتأهيلة لمهنة يتكسب منها عيشه .

و لأن كالفن اباح القرض بفائدة وأن اتباعه البيوريتان نقلوا افكاره

و لأن كالفن اباح القرض بفائدة وأن اتباعه البيوريتان نقلوا افكاره الدينية الى النطاق العملى ، صارت اعمال البنوك من الاعمال المشروعه . حقيقة كانت البنوك موجودة قبل ذيوع افكار كالفن ولكن الجديد ان الناس اقبلو عليها وقام العديد من أصحاب الثروات من البروتستنت بالقيام بهذه الاعمال المربحة .

٢ـ العوامل السياسية للثورة الصناعية

أـ انتصار مبدأ القوميات

أن الروح الفردية ـ التى أوجدها عصر النهضة وأكدها الاصلاح الدينى الكلفنى وبفضل البيوريتان ـ لم يكن من الممكن أن تنمو الا في ظل فكر سياسى يؤكد هذه الروح الفردية ، ويعمل علي الاطاحة بالافكار القديمة . ولقد توافر هذا الفكر السياسى الجديد بأجل مظاهره في انتصار مبدأ القوميات .

وقد كان الكتاب الماركسيون هم اول من لاحظ العلاقة بين مبدأ القوميات وتكون الطبقات في المجتمعات الحديثة ، وعلي الاخص الطبقة البورجوازية ، فالتطلع إلى الوحدة الوطنية لم يكن فى حقيقة الامر الا انعكاسا للمطالب الاقتصادية وعلى الاخص ايجاد اسواق داخلية وخارجية تمكن الطبقة الرأسمالية من تصريف منتجاتها دون قيود فى الداخل ، وبفرض سلطة الامة علي غيرها من الامم فى الخارج .

ولاشك أن هذا القول يصدق تماما بالنسبة لالمانيا . فلقد ادركت البورجوازية الالمانية أن مصلحتها تقتضي مد وتطوير خطوط السكك الحديدية والطرق البرية والغاء القيود الجمركية وتوسيع السوق الداخلية ، وتحريرها من القيود ، والتوسع في أعمال البنوك والاستثمارات ولهذا كلبه كان لابد من توحيد الولايات الالمانية . وقد تمثلت هذه ألوحدة المنشودة أولا في اتحاد اقتصادى جمركى بقيادة بروسيا عرف باسم الزولفراين، واستطاع ١٨٣٤ ان يضم كافة الولايات الالمانية وكانت هذه الوحدة الاقتصادية هى الاساس الذى تحققت بموجبه الوحدة السياسيه فيما بعد (٦) .

ب ـ الاستعمار والاستغلال الاقتصادي

كان من نتائج الكشوف الجغرافية أن قامت الدول الاوروبية الموحدة بالانتقال من حركة الكشوف الجغرافية الى القيام بالعمليات الاستعمارية المنظمة ، ولاريب أن هذا الاستغلال الاقتصادى المنظم للمستعمرات والحصول على المواد الخام منها بابخس الاسعار ، ثم تحويل هذه المستعمرات الى اسواق واسعة لمنتجات الدول المستعمرة ، لاريب أن ذلك أدي الى مزيد من تراكم رأس المال ، وبالتالى كان هذا من دوافع القيام بالثورة الصناعية .

٦ـ لمزيد من المعلومات انظر د. أحمد حسن البرعى ـ المصدر السابق ص٢٨٥ ـ ٣٠٠ .

الاستعمار والاستغلال الاقتصادى فى العالم كله ، ولكن سنحاول أن نركز علي بعض الحالات التى كان فيها الاستغلال الاقتصادى صارخا، مما ادى بطبيعة الحال الى تراكم رأس المال في الدول الاستعمارية والذى حقق بطبيعة الحال المناخ اللازم للتطور الصناعى والزراعى والتجارى في تلك الدول .

ا- حرب الافيون .

على سبيل المثال نشير الي ماسمى في التاريخ بحرب الافيون ، فقد كانت تجارة الصين منذ أمد بعيد شأنا يتم من جانب واحد حيث يشترى التجار الاوروبيون كميات ضخمة من الحرير والشاى ولا يبيعون مقابل ذلك الا القليل .. وكانت الصعوبة هى العثور علي شئ يقبل عليه الناس في الصين ، وكانت موازنة الميزان التجارى تتم عن طريق زيادة اقبال الناس على تعاطى الافيون ويرجع (الفضل) في هذا الاكتشاف الي البرتغاليين علي أن الأفيون مالبث ان حرم تعاطيه في الصين بمرسوم امبراطورى عام ١٧٢٩ الا انه بعد فترة من الزمان لم يعد ذلك التحريم معمولا به .

واعتبارا من عام ١٧٧٣ احتكرت شركة الهند الشرقية البريطانية بيع الافيون للصين ، كما احتكرت الشركة نفسها صنع الافيون ١٧٩٧ وبذلك اصبحت لشركة الهند الشرقية البريطانية مصلحة كبيرة في توسيع هذه التجارة لغرضين ملء خزائنها بالذهب بالهند ودفع اثمان تجارتها في الصين . وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر اصبح بيع الافيون علي

نطاق واسع اعظم الواردات الاوروبية ازدهارا في الصين .

ومع أن هذه التجارة كانت محرمة بحكم القانون تحريما تاما ، وبخاصة بعد منعها منعا باتا سنة ١٨٠٠ فان الشركة لجأت الى التحايل تارة عن طريق التهريب ، كما استخدمت وسائل القرصنة والسفن المسلحة تارة أخري وكانت هذه السفن المسلحة تعمل متحدية للقوانين الصينية علي طول الساحل في بيع ذلك العقار السام الي اهالى الصين .

وكانت الحكومة الصينية علي تنبه تام الى هذه الحركات ، وكان الامبراطور الصينى يشعر بقلق خطير ازاء تلك المحاولة المتعمدة لاجبار شعبه علي شراء الافيون . فعزم علي اتخاذ اجراءات فعالة لايقاف تلك التجارة . ومن اجل تلك الغاية عين لى تشى هسو مندوبا امبراطوريا خاصا، وهو رجل مفرط في وطنيته ويمتاز بالامانة ، وكان حينئذ يشغل منصب نائب الملك في هيوكوانج، و خول له سلطات لاحد لها تقريبا. وكان برنامج (لن) بسيطا ، فانه اراد أ يواصل التجارة المشروعة بل ويشجعها ولكنه كان عاقد العزم على استئصال شأفة تجارة الافيون بكل حزم .

وهكذا طالب (لن) التجار بتسليم مالديهم من صناديق الافيون وكانت نحو ٢٠,٠٠٠ صندوق . واستولى عليها فعلا ، ثم ادهش الناس جميعا عندما أتلفها في احتفال عام . ثم حصل (لن) من التجار على تعهدات بانهم لن يواصلوا هذه التجارة البشعة المنافية لقوانين

الامبراطورية الصينية ومع أن التجار البريطانيين وقعوا تلك التعهدات ، الا انهم فعلوا ذلك بتحفظ أدخروه في دخيلة انفسهم ، ذلك لأن اهم الشركات البريطانية وهى شركة جارادين وماثيسون كانت ترسم خطتها في الحين نفسه لمواصلة التهريب من ساحل البحر بواسطة سفن مسلحة وسارت الامور حتى ذلك الوقت علي مايرام . ثم وقعت المتاعب بعد ذلك باسابيع عندما قتل جماعة من البحارة البريطانيين السكارى رجلا صينيا علي أرض بلاده ، ورفض المشرف البريطانى علي التجارة تسليم المجرمين . وادرك (لن) ان سلطان مولاه يمتحن فأصدر أمرا قاطعا بتسليم المجرمين . واتبع ذلك بحشد السفن الحربية الصينية ، ولكن امكن للسفن البريطانية المسلحة - وبريطانيا كانت صاحبة اقوى أسطول في العالم في ذلك الوقت - أمكن لها اغراق السفن الصينية .. وهكذا بدأت حرب الافيون الاولى.

ولقد أخطأ (لن) في تقديره مرتين ، حيث خيل له أن الحكومة البريطانية لم تكن طرفا في تهريب الافيون ، وذلك يتجلى في الرسائل التى وجهها للملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا حيث قال « لقد فكرنا في الامر ورأينا هذه المادة الضارة يصنعها غدرا مدبرون للشر مكرة ، ولامراء عندى ياصاحبة الجلالة انكم لم تأمروا بزراعة هذه المادة وبيعها» . كما أوضح (لن) أن بريطانيا نفسها « لا يسمح للناس فيها بتدخين ذلك المخدر .

فإذا سلمنا بأنه على مثل هذه الدرجة من الضرر الوبيل، فكيف تحاولون الاستفادة بتعريض الغير لتأثيره المؤذى ، وترون ذلك متفقا مع ما تأمر به السموات ، فهنا كان (لن) على خطأ ، فإن الحكومة البريطانية كانت مشتركة فى الأمر ، وعلى علم تام به كما تؤكد ذلك مذكرة لشركة الهند الشرقية البريطانية ، وأن الأفيون تبيعه حكومة الهند البريطانية فى بيوع علنية ، وأن المصير الذى يذهب إليه معلوم يقينا ، بحيث أنه حدث فى عام ١٨٣٧ أن إدارة شركة الهند الشرقية وجهت بإعلان عام للجمهور مبلغا طائلا من المال لتقديم هبة إضافية لأصحاب السفن الذاهبة إلى الصين فى ذلك الموسم . وعندما نلاحظ أن لجان مجلس اللوردات والعموم أجرت تحقيقا دقيقا فى مسألة زراعة الأفيون ، وبعد أن درست المكاسب التى تعود من بيعه على بند الايرادات بالهند ، وعلمت تماما بالمكان الذى يصدر إليه فى النهاية ، فقد انتهت دون تردد إلى قرار ينص على أنها لا ترى من المصلحة التخلى عن مصدر للايراد له مثل تلك الدرجة من الأهمية .... وإذا عرفنا فوق ذلك أن مجلس الهند الذى يرأسه وزير عضو فى الوزارة له أن يمنع كل ما لا يرضاه ، وجب أن نعترف أنه من الظلم فعلا وإلى أقصى حد أن نلقى أى لوم بخصوص تجارة الأفيون على كاهل التجار الذين كانوا يشتغلون فى تجارة تقرها أعلى السلطات بصورة مباشرة وغير مباشرة » .

فالواقع الذى لا شك فيه أن الحكومة البريطانية كانت غارقة إلى أذنيها فى هذه التجارة غير المشروعة ، وفى القرصنة التى واكبتها . ومن

الطبيعى أن (لن) لم يكن يعرف تلك الحقيقة ، وبخاصة أن نظريته فى الدولة بوصفه من اتباع كونفشيوس كانت تقوم على التمسك بالأخلاق ، وفيها يتولى الامبراطور تحت وصاية السماء إقامة ميزان الاحتشام .

وكان خطأ (لن) الثانى الذى نشأ بصورة طبيعية عن الأول ، هو اعتقاده بأن الأسطول البريطانى لن يتدخل لحماية المجرمين.

ولم يكن لديه بطبيعة الحال فكرة صحيحة عن قوة بريطانيا البحرية وكان بوصفه أمير البحار للسفن الحربية الصينية يؤمن تماما بقدرته على التصدى للأسطول البريطانى. وكان سوء التقدير ذاك وبالا أدى إلى النتيجة التى أسفر عنها الموقف... فاحتلت القوات البريطانية شنغهاى فى ١٣ يونيو ١٨٤٢ ثم عبرت نهر يانجتسى ، ثم اتخذت الاهبة للقيام بهجوم على مدينة نانكنج ، وهناك عقدت معاهدة نانكنج فى ٢٩ أغسطس ١٨٤٢ .

ويغض النظر عن أن ضم هونج كونج لبريطانيا ، كانت الفقرة الرئيسية فى تلك المعاهدة التى كان سيقام عليها الصرح الكامل لعلاقات الصين بالدول الغربية ، وهى الفقرة التى تفتح للتجارة خمسة مرافىء «يسمح فيها للتجار الأجانب وعائلاتهم ومؤسساتهم بالإقامة بقصد مزاولة أعمالهم التجارية دون أدنى مضايقة أو قيد» . وكانت المرافىء الخمسة التى نصت عليها معاهدة نانكنج هى شنغهاى ونجو وفوتشو وأموى وكانتون.

ولقد شعر التجار الانجليز بالراحة لعقد المعاهدة ، فها قد تحققت حرية التجار بالقوة . بيد أن الحلم لم يكد يتحقق .. فإن قيمة الصادرات البريطانية إلى الصين فى عام ١٨٥٠ لم يظهر فيها - رغم الامتيازات الخاصة التى اختصت بها موانى المعاهدة - أى زيادة عن قيمتها فى عام ١٨٤٣ ، وكانت الصادرات أقل أيضا فى عام ١٨٥٤ . وكانت هناك سوق الأفيون .... أما ما عداه من السلع فلم تكن له سوق ، فكأن الحلم لم يتحقق، بل إنه تحول إلى كابوس يجثم على الصدور.

وقد تجلى للعيان أن معاهدة نانكنج لم تؤد إلا إلى قلقلة الأمور . وكانت السلطات البريطانية واقعة تحت ضغط لا ينقطع يدعوها أن تعيد فتح باب النزاع ، وتحدث بالقوة تسوية نهائية . وفتح ممثلون لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة باب المفاوضات لتنقيح المعاهدة فى عام ١٨٥٤ . وكان مقررا أن توجه تلك المفاوضات إلى الوصول إلى أهداف رئيسية أربعة: حرية الدخول إلى جميع أجزاء الامبراطورية الصينية ، وحرية الملاحة فى نهر يانجتسى ، وإباحة قانونية لتجارتى الافيون والخنازير (وهو اسم كانوا يطلقونه على العمال الصينيين) وأخيرا انشاء علاقات دبلوماسية مع بكين . وكان معروفا أن الصينيين لابد أن يقاوموا تلك الأهداف التى كان أثنان منها على الأقل مما لا يسع أى دولة أن تقبله ، وهما حرية الملاحة فى اليانجتس واباحة تجارة الأفيون والخنازير (العمال) قانونا ، إلا بعد أن تصاب بهزيمة ساحقة لابد أن يقاومها الصينيون .

وهكذا انتهزت القوة الغشوم الفرصة ، وقامت القوى الغازية البريطانية والفرنسية بمهاجمة الصين مرة ثانية ، واستولى الغزاة على كانتون سنة ١٨٥٧ . وبطبيعة الحال أعطت معاهدة تيان تسن للدول الغربية ما كانت تصبو إليه وتحارب من أجله ، واستمر الاستغلال الأوروبى للصين فترة طويلة حتى أمكن للحركة الوطنية الصينية تطهير بلادها من الوجود الأجنبى ، وتحرير اقتصادها من الاستغلال الأوروبى .

ك- هولندا واندونيسيا

هناك صورة أخرى من صور الاستغلال الاقتصادى الاستعمارى... فقد كانت تجارة التوابل قد عادت على الهولنديين حتى بداية القرن الثامن عشر بأعظم الأرباح ، وكانت أرباحهم طائلة جدا فى تجارة القرنفل إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر . على أن هذه الأرباح أخذت تضمحل عند ابتداء القرن الثامن عشر ، ذلك لأن احتكار الهولنديين اضطر دولا أخرى إلى تشجيع زراعة القرنفل ببلاد الهند وبأماكن أخرى . ثم تبين أن للبن سوقا ضخمة فى أوروبا ، وأنها ستكون سلعة تجارية موفورة الأرباح .

وقد أدخلت شجرة البن إلى جاوه من ساحل مليار بجنوب الهند عند ابتداء القرن الثامن عشر ، ولم تنقض بضع سنين حتى أصبحت محصولا من أهم محصولات الجزيرة . ولما كانت أسعار البن عالية فى أسواق العالم، فإنه كان من المأمول فيه أن يعيد هذا المحصول الرغد إلى فلاحى الجزر . ولكن شركة الهند الشرقية الهولندية لم تكن ترغب فى ذلك . وكان الخوف

الذى يكثرون من ترديد التعبير عنه فى وثائق تلك الفترة هو « أن سكان جاوه قد يشتد ثراؤهم فتقل السيطرة عليهم » .

ومن أجل تحقيق الاستغلال الاستعمارى الهولندى فى اندونيسيا حتى النخاع ، اتبعت الشركة الهولندية سياسة ذات ثلاث شعب :

أولاها تخفيض جبرى فى أسعار البن باندونيسيا ، وتحديد للزراعة بها ، ونظام صريح للغش ، كان المنتجون يضطرون بمقتضاه أن يسلموا ٢٤٠ رطلا إلى ٢٧٠ مقابل ثمن ١٢٥ رطلا فقط يقبضونه ، وبعد ذلك كله، وبعد إجراء تخفيضات وذرائع مختلفة ، لا يصل إلى جيب المزارع الاندونيسى إلا ثمن ١٤ رطلا . وبذلك كان الاندونيسيون يخادعون فى أرباحهم نهبا وغشا ، وينكر عليهم حتى الحصول على سعر معتدل لمحصولهم ، فلا عجب إذن أن يرغب الفلاحون عن زراعة البن . وفوق هذا لم يبد « الاقيال » - وهم الوكلاء الاندونيسيون للشركة الهولندية - أية حماسة فى هذا الصدد . ولذلك قرر الهولنديون أن يرغموا كلا من الأقيال والفلاحين على زراعة البن وتقديمه إليهم بسعر محدد . وكانت نظرية الشركه فى ذلك بسيطة ، ذلك أنهم ورثوا حقوق السيادة التى كانت للسلاطين السابقين ، وكان لهم من أجل ذلك الحق فى الملكية المطلقة للأرض ، وأصبح الأقيال والفلاحون مجرد وكلاء لهم فى العملية . بل الحق أن جاوة أصبحت فى نظر الشركة الهولندية مزرعة ضخمة للبن يملكها الهولنديون ، ولم يكن المقصود من حق السيادة الذى كانوا يمارسونه

إلا أن يعطى صاحب المزرعة - وهو الشركة الهولندية فى هذه الحالة - الحق على أساس بعض الذرائع القانونية ، فى حرمان الاندونيسى حتى من الحصول على أجر معقول لقاء عمله .

ومن قبل ذلك كان البن من السلع المحتكرة ، وقرابة عام ١٧٦٠ أصبح الأقيال مسئولين عن الزراعة ، وتم وضعهم تحت اشراف مسئول هولندى ، وتم تعيين عدد من ضباط الصف عرفوا باسم جاويشية البن والواقع فإن المسألة دبرت بنظام محكم كما لو كانت تتم فى مزرعة عادية، كما أن البن الذى كان يزرع بتلك الطريقة كانت الشركة تتولى جمعه وبيعه .

لقد كان ما أدخله نظام الضياع الكبيرة فى علاقة الهولنديين بالاندونيسيين ثورة صامتة ولكنها بعيدة المدى . وقبل ذلك لم يكن الهولنديون إلا تجارا يشترون التوابل والأرز اللذين كانت اندونيسيا تنتجهما. أجل أنهم استخدموا فى ذلك سلطانهم لانشاء احتكار ، ولكن نشاط الشركة التجارية لم يكن يتجاوز هذا الحد إلى التدخل فى حياة الأهلين . على أن التحول إلى اقتصاد استعمارى استغلالى يقوم على نظام الضياع الكبرى كان ينطوى على الاستغلال الفعلى للعمال والتحكم الوثيق فى اقتصاد الأهلين ، والاشراف الفعال عليهم. بل ينطوى فى الواقع على تطبيق « نظام إدارة الضياع الكبرى » على قطر بأكمله . فلقد أصبحت جزيرة جاوة مزرعة كبيرة للشركة . كما أن العلاقة بين الحاكم

صاحب الحق فى السيادة ، وهى الشخصية التى ادعتها الشركة آنذاك لنفسها وبين رعاياها لم تكن فى صميمها إلا علاقة صاحب ضيعة بعماله (الكوليه) ولم يكن فيها الطرف الأول صاحب العمل الذى يستخدم العامل فحسب ، بل كان أيضا السلطة التى تملك بيمينها حقوق الحياة والموت ، وصاحبة وسائل الظلم الشامل الذى لا يستطيع أن يستنبطه إلا نظام قانونى تفرزه سلطة الحاكم ، ولم يكن الطرف الثانى عاملا (كوليا) فقط ، بل كان كوليا ليست له حقوق على مستخدمه صاحب العمل ، والذى لم يكن يستطيع أن يلجأ إلى جهة قضائية ولا جهة تنفيذية. وليس هناك نظير فى التاريخ لتلك الحالة التى حولت فيها ممارسة حق السيادة شعبا بأكمله إلى أمة من عمال (كولية) الضياع الكبرى ، مع النزول بالطبقة الارستقراطية الأصلية بينهم إلى مركز رؤساء عمال ومشرفين ، ويفرض العمل عن طريقهم قهرا وينفذ الظلم جورا.

واستمر هذا الاستغلال الاقتصادى الاستعمارى ، حتى حققت الحركة الوطنية الاندونيسية استقلال البلاد عن الحكم الهولندى .

٣ـ فرنسا والجزائر

كما ذكرنا فالأمثلة كثيرة ومتعددة بالنسبة للاستغلال الاستعمارى ، ومن المعلوم أن الغزو الفرنسى للجزائر بدأ سنة ١٨٣٠ ، إلا أن الاستغلال الاقتصادى الفرنسى للجزائر بلغ ذروته بين عامى ١٨٧٠ و١٩١٤ حيث تم

التوسع فى استغلال البلاد على نطاق واسع شمل جميع المجالات الطبيعية منها والبشرية.

فبعد انكماش المناطق العسكرية وجعلها قاصرة على الصحراء والواحات انصرف هم الحكومة الفرنسية إلى غزو الأراضى الجزائرية كلها للاستعمار الفرنسى ، ونقل أعداد كبيرة من المهاجرين [٧]، ثم إلى الاستيلاء والمصادرة لأراضى جديدة لاغراء هؤلاء المهاجرين الجدد بالثروة التى لا تتوفر لهم فى فرنسا . وحتى تتمكن الحكومة الفرنسية من تحقيق سياستها التى تهدف أساسا إلى إدماج الجزائر عمدت إلى فتح باب الهجرة قصد تعمير الجزائر وايجاد عنصر فرنسى يساوى من الناحية العددية العنصر العربى الجزائرى . واستطاعت فرنسا فى هذه الفترة ترحيل أعداد كبيرة من الفرنسيين إلى الجزائر، وقد نهجت فى هذا السبيل طريقين :-

أولا : نظام الاستعمار الرسمى :وهو نظام ليس بجديد منذ اعتبرت فرنسا أن الجزائر أراض فرنسية فيما وراء البحار [٨].

ولكن الجديد هو أنه بعد ضم الألمان لمقاطعتى الالزاس واللورين كأحد نتائج حرب السبعين ، لم تجد فرنسا مكانا لايواء سكان هاتين

٧- د. صلاح العقاد- المغرب العربى- الأنجلو المصرية ١٩٦٢ - ص ١٥٧ .

٨- Albertini : L' Afrique du Nord Francaise. Paris 1936. P. 275.

المقاطعتين ، ومن ثم وجدت الحكومة الفرنسية فى الجزائر المهجر الطبيعى الذى تستطيع أن تعوض به سكان المقاطعتين عما فقدوه من ممتلكات . وهكذا أعلنت الجمعية الوطنية فى باريس أنها خصصت لسكان المقاطعتين الذين تركوا ديارهم وفضلوا العيش تحت العلم الفرنسى مائة ألف هكتار من أجور أراضى الجزائر ، وأن الدولة ستقوم بترحيل الراغبين منهم على نفقتها ، كما ستعطيهم قطعا من الأراضى شريطة أن يتعهدوا بالبقاء والاستقرار فى الأراضى التى ستمنح لهم ، كما وعدتهم كذلك بمعونات مادية مثل مدهم بالآلات الزراعية والبذور وجميع الوسائل التى تمكنهم من استثمار الأرض واستغلالها.

وفى نفس الوقت قامت الحكومة الفرنسية بحملة دعائية لإغراء الفرنسيين بصفة عامة بالهجرة إلى الجزائر ، وكان سكان الجنوب الغربى من فرنسا أكثر قابلية من غيرهم فى الاستيطان والاستقرار بالجزائر [٩] ذلك أنهم كانوا مزارعين أصلا على عكس سكان الالزاس واللورين الذين كانوا يقطنون منطقة صناعية . ويمكن القول أيضا أن سكان الجنوب الغربى من فرنسا كانوا أكثر ملاءمة من غيرهم مع طبيعة مناخ البحر المتوسط ، مما جعل تأقلمهم مع الجزائر سهلا ويسيرا .

٩- Marc Lamuniere - Histoire de L' Algerie Illustre de 1830 a nos jours. Paris 1962 p. 137.

ومن المعلوم أن نظام الاستعمار الرسمى لقى نجاحا كبيرا خلال العشر سنوات الأولى من حكم الجمهورية الثالثة ، إذ بلغ مجموع الأراضى التى حصلت عليها بالمجان ٤٠٠٠ عائلة من المهاجرين فى الفترة ما بين ١٨٧١ و١٨٨٢ حوالى ٤٠٠,٠٠٠ هكتار . كما بلغ مجموع المراكز الزراعية التى أنشأتها الحكومة فى هذه الفترة نحو ٣٤٠ مركزا زيادة على ١٩٧ مركزا أنشأتها الادارة الفرنسية بالجزائر سنة ١٨٨٢ وحدها [١٠]. وكانت أغلبية هذه المراكز قد تم إنشاؤها خصيصا لإيواء المهاجرين الجدد.

ويقدر مجموع الأراضى التى عرفت نظام الاستعمار الرسمى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر نحو ٦٨٧ ألف هكتار . وفى بداية القرن العشرين عرف هذا النظام توسعا ملحوظا ، حيث استفاد كثيرا من التعديلات الإدارية ، وعلى الخصوص الاستقلال المالى الذى حصلت عليه مستعمرة الجزائر سنة ١٩٠٠ ، حيث خصصت الحكومة الفرنسية بالجزائر مبالغ كبيرة لشراء الأراضى وتوزيعها مجانا على المستوطنين.

ثانيا : نظام الاستعمار الحر

وهو نظام قام على الشراء الفورى من السكان الجزائريين ، ورغم أنه تطور تطورا موازيا لنظام الاستعمار الرسمى إلا أنه لم يمارس إلا على

---

١٠. Ageron - les Musulmans Algerians et la France (1870 - 1919) 2 Vol Paris 1968 p. 49.

نطاق ضيق [١١]. ويرجع الفضل لهذا النظام فى تحقيق أولى الاستثمارات الزراعية الخاصة فى سهل الميتدجا Mitidja والتى قام بانشائها بعض المغامرين بدون أن يحصلوا على مساعدة من طرف الدولة، وفى بعض الأحيان ضد رغبة الإدارة الفرنسية فى الجزائر.

إلا أنه سرعان ما تم توسيع هذا النظام من طرف المسئولين الفرنسيين، وتم تشجيع كل مبادرة تستهدف إقامة المنشآت والاستثمارات الزراعية الكبيرة. فحصلت الشركات الفرنسية على مساحات شاسعة من الأراضى الجيدة فى كل من سهل الميتدجا وسهل عنابه وضواحى وهران وقسنطينه. واعتبارا من عام ١٨٧٠ كان طبيعيا أن يعرف هذا النظام نموا سريعا خصوصا بعد أن توفرت جميع التسهيلات لشراء الأراضى، ومنها طرح الأراضى التى يراد بيعها بالمزاد العلنى وقيام الحكومة بجميع الوسائل الدعائية لتسهيل بيعها وإدخال القوانين الفرنسية الخاصة بالمضاربة على الأراضى الزراعية إلى الجزائر [١٢]. ومن هذه القوانين مرسوم وارنى Warnier فى سنة ١٨٣٣ والذى ينص على تطبيق نظام الملكية العقارية السارى فى فرنسا على الجزائر [١٣]. وكان واضحا أن الغرض من هذا المرسوم استغلال إحدى مواد قانون الملكية التى تنص على أن للشريك فى

١١- Albertini op. cit p. 278.

١٢- د. صلاح العقاد- المصدر السابق- ص ١٦٠.

١٣- Lacoste Nouschi et Prenant - L' Algerie passe et present - paris 1960 p. 380.

ملكية عقارية الحق فى أن يطالب شركاءه بتحديد ملكيته وإلا ألزمهم ببيعها . وبإدخال هذا القانون إلى الجزائر ، أصبحت جميع الأراضى العشائرية والمشاعة خاضعة للتقسيم الإجبارى . مما أتاح الفرصة للمرابين الفرنسيين لتحويل بعض أراضى العشيرة أو الجماعة إلى ملك خاص ، وذلك باغراء أحد أفراد العشيرة ببيع نصيبه ، ولو بثمن مرتفع ، ثم يأتى الشريك الجديد فيطالب بتحديد ملكية كل فرد من أفراد العشيرة . وهذا التقسيم بطبيعة الحال يقتضى تسجيل الأرض فى المحاكم الفرنسية . ولما كانت مصاريف التسجيل باهظة مع ضآلة مساحة الأراضى التى يحصل عليها كل فرد فى الغالب ، فقد كان ينتهى الأمر باستيلاء المضارب الفرنسى على أرض العشيرة كلها وبثمن بخس جدا.

وفى الثمانينيات من القرن التاسع عشر عرفت الجزائر نظاما اقتصاديا جديدا تمثل فى زراعة الكروم وهو النظام الذى دفع بالاستعمار الحر إلى أن يعرف نموا كبيرا . ذلك أن زراعة الكروم تتطلب رأسمال على عكس زراعة الحبوب التى اعتمد عليها المستوطنون الفرنسيون الصغار والتى لا تتطلب مصاريف كبيرة ، الأمر الذى جعل الرأسماليين الفرنسيين الكبار يقدمون على شراء الأراضى قصد زراعة الكروم بها [١٤]. فبعد أن

١٤- Ageron op. cit . P. 51.

أصيبت زراعة الكروم الفرنسية بالآفات سنة ١٨٨٠ ، مما أدى إلى تقلص مردوده وبالتالى إلى انخفاض إنتاج النبيذ بفرنسا ، فإن المستوطنين الفرنسيين بالجزائر انتهزوا هذه الفرصة وعملوا على تطوير زراعة الكروم بالجزائر بفضل القروض التى حصلوا عليها من البنوك وعلى الخصوص بنك الجزائر[١٥].

فبعد أن كانت زراعة الكروم تحتل فى سنة ١٨٧٨ مساحة تقارب ١٥ ألف هكتار أصبحت هذه الزراعة فى سنة ١٨٩٠ تحتل ما يزيد على ١١٠ ألف هكتار ، الشىء الذى أدى إلى ارتفاع إنتاج الكروم وحصول المستوطنين الفرنسيين على أرباح طائلة مكنتهم من اقتناء أراض جديدة . وقد بلغت مساحة الأراضى التى فى حوزة هؤلاء المستوطنين قبل سنة ١٩١٧ نحو ٥٥٪ من جملة الأراضى الزراعية أو ما يعادل ٢,١٢٣,٢٨٨ هكتارا منها ١٩٤,١٥٩ هكتارا من الغابات.

ومن الملاحظ أن جميع هذه التدابير عرضت المزارعين العرب إلى تعسف المضاربين والمرابين الفرنسيين ، فنزعت منهم ملكياتهم فاصبحوا بعدما كانوا سادة عمالا فى ضيعات المستوطنين الفرنسيين ، وأدت هذه السياسة الوحشية إلى تدمير الاقتصاد الزراعى العربى.

١٥- Lacoste op. cit. p. 385.

ومن أهم نتائج سياسة الاستيطان تزايد أعداد المستوطنين وتكاثرهم سنة بعد أخرى ، وحسب إحصاء ١٩١١ بلغ عدد المستوطنين حوالى ٧٧٥ ألف نسمة[١٦].

واستمرت عمليات الاستغلال الاقتصادى فى الجزائر، وتم انشاء البنك الجزائرى سنة ١٨٥١ وحصل هذا البنك على مساعدات مالية من بنك الاصدار الفرنسى . وقد تخصص البنك الجزائرى فى القروض الزراعية . كما أنشأت البنوك الفرنسية فروعا لها بالجزائر قصد استثمار أموالها[١٧].

فكلما كانت الزراعة الصناعية (الكروم - التبغ - القطن) تحل محل زراعة الحبوب كلما كان الرأسمال المصرفى يتسع فى مراقبة توزيع هذه المواد وتسويقها ، وكانت أغلبية هذه الحاصلات تأخذ طريقها نحو الأسواق الفرنسية . ومن هنا زاد الإنتاج وتضاعفت الأرباح ولاسيما عندما تم توحيد مصلحة الجمارك بين فرنسا والجزائر بمقتضى مرسوم ١٨٩٢ .

وأمام تزايد حاجات الرأسمال الفرنسى ورغبته فى الحصول على أكبر قدر ممكن من خامات الجزائر ، اهتمت الحكومة الفرنسية بالقيام ببعض المشروعات الاقتصادية والتى تساعد على تلبية رغبات الرأسمال

١٦- Ganiage jeant, L' expansion Coloniale de la France sous la 3 eme Republique (1871 - 1914) Paris 1968 p. 278.

الفرنسى فاتجهت سياستها إلى انشاء السكك الحديدية بالجزائر ، كما عملت على شق الطرق وتعبيدها وترميم الموانى وإصلاحها ، قصد تسهيل تسويق البضائع المتوفرة بالجزائر.

كما استولت الشركات الفرنسية على مناجم خامات الحديد والفوسفور فى الجزائر. وفى عام ١٨٧٩ استخرج مثلا ٤٣٨ ألف طن من خامات الحديد ومع ذلك فبعد تأجير المناجم كامتياز لشركة الفلزات (شنايدر كريزو) ازداد استخراج خامات الحديد إلى ١,٢٣٠,٠٠٠ طن سنة ١٩١٣ . وفى سنة ١٩١٣ استخراج نحو ٩٦٧ ألف طن من الفوسفوريت[١٨] .

وبهذه الثروات الهائلة التى حصل عليها المستوطنون الفرنسيون فى الجزائر ، اتسع نطاق المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر. واستمر ذلك الاستغلال الفرنسى الاقتصادى الاستعمارى للجزائر بنهب الثروات الجزائرية حتى أمكن للثورة الجزائرية المسلحة أن تحقق الاستقلال سنة ١٩٦٢.

١٨- لوتسكى- تاريخ الأقطار العربية الحديثة- ترجمة عفيفه البستانى- دار التقدم- موسكو ١٩٧٥- ص ٣٢٤- ٣٢٥.

ثانيا : التقدم التكنولوجى والثورة الصناعية

بالنسبة لعالم الاقتصاد ومؤرخ التاريخ الاجتماعى ، فإن الثورة الصناعية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تميزها عدة أمور.... أولها الانتقال السريع من الإنتاج البسيط (المنزلى) إلى إنتاج المصنع، ومن الصناعة اليدوية التقليدية إلى الصناعة الآلية . وكذلك ظهور طبقة عاملة لأول مرة وبأعداد ضخمة لا تملك شيئا سوى قدرتها على العمل.

وهناك ثورتان صناعيتان كبيرتان فى تاريخ الإنسانية : الأولى بدأت مع ظهور الزراعة حوالى سنة ٨٠٠٠ ق . م ، وقد أعطت كل تكنولوجيا الزراعة والرى ، كما اخترعت عمليات النسيج والصناعات الأخرى الضرورية ، وكذلك توصلت إلى صناعة السفن والعربات ذات العجلات . هذا إلى التوصل إلى بناء الأهرامات بالآلات والمعدات المتوفرة فى ذلك الوقت ... لقد تم فى هذه المرحلة نقل الإنسان من مرحلة التوحش إلى مرحلة الحضارة .

وفى نحو عام ٢٥٠٠ ق . م توقف التطور التكنولوجى إلى حد ما ؛ وإن كان هذا التطور قد حقق بعض التقدم فى الثلاثة آلاف سنة التالية ، كصهر الحديد حوالى ١٤٠٠ ق . م . كما قام اليونانيون بتقدم متواضع فى هذا المجال كاستخدام الحيوان فى دفع الآلات .

وقبل ظهور المسيحية أمكن اختراع العجلة المائية ، واستخدمت فقط في طحن الغلال وبانتشار محدود جدا . كما أمكن تحقيق اختراعات أخرى كصناعة التروس والمسامير اللولبية والكامات ، ولكن لا يمكن مقارنة ذلك بما حدث فى الثورة الصناعية التى وقعت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

ومنذ القرن السادس الميلادى انتشرت مطاحن الغلال باستخدام مساقط المياه فى أوروبا الغربية . ومنذ القرن الحادى عشر الميلادى أمكن استخدام الطاقة المائية (قوة دفع المياه) فى أغراض مختلفة ، كرفع مطارق المصاهر والصهر والرى . ومع منتصف القرن الرابع عشر أمكن استخدام الطاقة المائية في دفع الآلات المعروفة فى ذلك الوقت كما أن طواحين الهواء ظهرت متأخرة بعض الشيء فى أواخر القرن الثامن عشر، واستخدمت بعد ذلك كطاقة للصناعة .

والواقع إن المراحل الأولى من الثورة الصناعية وحتى عام ١٨٠٠ اعتمدت أساسا على استخدام تكنولوجيا العصور الوسطى فى الطاقة ، كما أن أسلوب التحول كان يرتبط بعملية زيادة كميات المواد الخام .

كما أن الصادرات والواردات كانت تحملها السفن التى كانت كسابقاتها ، والتى تم تطويرها بعد اكتشاف الدفة المتحركة ، هذا بالإضافة

إلى التطور فى الهياكل والأشكال فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . وبالنسبة للتجارة الداخلية ، فإن العربات كانت تحمل البضائع بوسائل وطرق العصور الوسطى ، وكذلك كانت تحمل المعدات الحربية ، رغم أن الطرق والقنوات أصبحت أفضل .

وعندما جاء القرن الثامن عشر بدأ التقدم فى السكك الحديدية والسفن البخارية وصب الحديد ، وذلك قبل التوصل إلى صناعة الصلب الرخيص فى خمسينات القرن التاسع عشر .

فالقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - ورغم الحاجة الضخمة بالنسبة للطلب - كانت فترة كافية لتطور المناهج والطرق بالنسبة لجعل المواد - وخاصة الحديد - متاحة بشكل أكبر .

وفيما يلى تقسيم لأهم التغيرات التكنولوجية فى بداية الثورة الصناعية .

الاختراعات الفنية والصناعية

١- الغزل والنسيج

فى الواقع حدثت تطورات صناعية كبرى فى القرن الثامن عشر ، ويمكن أن نبدأ بما حدث فى صناعات القطن التى تطورت بشكل غير مسبوق . فقد تضاعفت صناعات القطن عشرة أمثال بين

عامين ١٧٦٠ و ١٧٨٥ ، وأكثر من عشرة أمثال أخرى حتى عام ١٨٢٧ (١٩).

ولعل أول الاختراعات وأهمها فى صناعة الغزل والنسيج ، كانت متعلقة بمرحلة النسيج ونعنى بها ذلك الاختراع الذى عرف باسم المكوك الطائر La Navette Volante والذى ابتكره جون كاى عام ١٧٣٣ .

فالواقع أن هذا الاختراع حل مشكلة كانت قائمة فى عملية النسيج ، فعرض النسيج كان محكوما بطول ذراعى العامل والذى كان يقذف المكوك فى يد لأخرى ، وبالتالى لا يمكن أن يتجاوز عرض النسيج عرض ذراعيه معا . ومن هنا كانت أهمية اختراع جون كاى الذى كان عبارة عن مكوك يقذف تلقائيا من جانب إلى آخر من آلة النسيج ، وذلك عن طريق جذب قصير فى يد العامل . وقد أدى هذا المكوك ليس فقط إلى اتساع عرض المنسوجات التى يمكن الحصول عليها باستعماله ، بل أيضا إلى الاسراع فى عملية النسيج ذاتها .

ومنذ ذلك الحين حدث اختلال بين صناعتى الغزل والنسيج ، فحينما كان كل من الغزل والنسيج يتمان بطريقة يدوية ، كانت كمية الغزل كافية لعملية النسيج ، وكان الإنتاج فى فرعى هذه الصناعة متوازنا.

١٩- The Fontana Economic History of Europe The Industnial Revolution. Editor Carlo M. Cipolla Samuel Lilley - Technological Progress and the Industrial Revolution 1700 - 1914. William Collin's Sons & Co. Glasgow - Fourth Edition 1977 P. P. 187/192.

ولكن بعد اختراع المكوك الطائر ، وما أدى إليه من الإسراع فى عملية النسيج ، اختل التوازن بين عمليتى الغزل والنسيج بحيث أصبحت كمية الخيوط المغزولة لا تكفى عملية النسيج ، لأن العامل الواحد فى النسيج كان بامكانه أن ينسج بواسطة المكوك الطائر ما ينتجه خمسة عمال من خيوط الغزل ، وقد أدى ذلك إلى نقص فى خيوط الغزل وبالتالى إلى ارتفاع أسعارها ، علاوة على ما أحدثه من انتشار البطالة بين صفوف عمال النسيج.

ولذلك ظهرت الحاجة إلى اختراعات فى مجال الغزل لإعادة التوازن إلى عمليتى العزل والنسيج . وقد نشطت البحوث والاختراعات بالفعل فى هذا المجال.

ونقصد بهذه الاختراعات ، ثلاثة اختراعات هامة فى مجال الغزل... وهى اختراعات جيمى هارجر يفز Hargeaves وريتشارد أركرايت Arkwright وصامويل كرومبتون Crompton أما الاختراع الأول ونعنى به اختراع هارجريفز فقد عرف باسم مغزل جينى ، وتم التوصل إيه فى عام ١٧٦٥ أو ١٧٦٨ ، وهو عبارة عن آلة بسيطة فى تركيبها وادراتها ، وتعد مرحلة متوسطة بين العمل اليدوى والصناعة الآلية ، وتؤدى إلى إمكان أن يغزل العامل الواحد أكثر من خيط واحد فى نفس الوقت بتركيب ثمانية مغازل فى الآلة تدار جميعا بحركة واحدة من

يد العامل ، مما يسمح بانتاج ما يعادل ١٢٠ مرة ما كان ينتجه المغزل اليدوى القديم.

وقد تطورت آلة هارجريفز فيما بعد ، فأمكن مضاعفة عدد المغازل التى تديرها الآلة الواحدة . وانتشرت هذه الآلة انتشارا سريعا بحيث بلغ عدد مغازل جينى المستعملة عام ١٧٧٨ فى انجلترا وحدها أكثر من عشرين ألف مغزل.

أما الاختراع الثانى فى عملية الغزل فكان الإطار المائى Water Frame، وتم هذا الاختراع سنة ١٧٦٧ على يد ريتشارد أركرايت Arkwright وإن كان هناك من المؤرخين من يؤكد أن توماس هيجز هو صاحب هذا الاختراع.

والإطار المائى كان عبارة عن آلة تستعمل الماء كقوة محركة وليس الجهد البشرى كما هو الحال مع مغزل جينى . وقد لقى هذا الاختراع نجاحا ليس فقط لما أدى إليه من الإسراع فى علمية الغزل ولكن أيضا لأنه عمل على تحسين الإنتاج.

أما الاختراع الثالث فى هذا المجال فكان اختراع صامويل كرومبتون الذى عرف باسم المغزل المختلط إشارة إلى أنه يجمع بين مزايا الآلتين السابقتين مغزل جينى والإطار المائى[٢٠].

٢٠ـ د. أحمد حسن البرعى ـ المصدر السابق ـ ص ٢٠٢ ـ ٢٠٧.

وعندما تقدمت صناعة الغزل ، وتحول الإنتاج من بضعة مئات من الأكواخ إلى مصنع واحد ، فإن ذلك أدى إلى حدوث مشكلة في صناعة النسيج ، وتشكل عنق الزجاجة بالنسبة للصناعة الأخيرة.

ونبعت المشكلة من زيادة كمية الغزل زيادة ضخمة ، وعدم قدرة مصانع النسيج على استيعاب هذه الزيادة . وكانت الإجابة المطلوبة تتمثل في العمل على إيجاد أنوال قوية ، ولكن العملية كانت أكثر تعقيدا . وبالتالي فإنه كان من الأهمية بمكان ابتداع قوة نول مؤثرة أكثر من اختراع جيني أو الإطار المائي ١٧٨٧ . واحتاج الأمر إلى أكثر من جيل من أجيال الصناعة ، وإلى طاقات الرجال للتوصل إلى آلة النسيج ، ولزحزحة النول اليدوي عن مكانه المتميز. وأخيرا تم التوصل إلى اختراع روبرتس الذي توصل إلى الآلة التي تعمل تلقائيا . ومع ذلك ظلت عمليات النسيج لعدة سنوات لا تلائم إلا صناعة النسيج الخشن.

وليست هناك حاجة للقول بأن نقل صناعة القطن من الكوخ إلى المصنع اعتمدت على الميكنة المؤثرة لعدد من العمليات المساعدة ... التمشيط والرسم وفتل الخصلات ، ثم الاجراءات الأخيرة... ولكن دراسة تفصيلية لذلك قد تعطي مزيدا من الضوء على الأحوال التي أدت إلى زيادة التوسع في المنسوجات القطنية .

ويمكن القول بصفة عامة ، وبعيدا عن القضية التفصيلية للعمل الآلي بواسطة الإسطوانات بأن اختراعات آلات نسيج القطن وحتى عام ١٨٠٠

كانت نوعا من التضافر فى ربط عمليات عجلة النسيج والتى كانت معروفة ومألوفة منذ قرون . وكانت هذه اختراعات سهلة لأنها لم تكن تحتاج إلى مؤهلات خاصة ، فأى رجل ذكى لديه حماس كاف ونظرة تجارية كان يمكنه عمليا إنجاز مثل هذه الأعمال . وعموما فإن الدأب والرغبة القوية فى الإنجاز كانا من الأشياء المطلوبة .

وفى مرحلة تالية ازدادت الصعوبات أمام إكمال آلة النسيج ، إلا أن الصناعة عبرت المشكلات وهى مخصبة بفروع من الهندسة ، وأبدعت نوعا جديدا من الخبرة فى صناعة الآلات .

وليست هذه قصة لاختراعات زائفة وقعت عبر عوائق تكنولوجية حرجة ، فالواقع كان التقدم الذى كان بطيئا نسبيا كان انعكاسا للأحوال الاجتماعية والاقتصادية، كما قدم فرصا واسعة للتقدم الذاتى عبر الاختراعات.

والاحصاءات تؤكد هذا التصور ، والشكل التالى يوضح قصة إنتاج المنسوجات القطنية فى بريطانيا فى القرن الثامن عشر... وهى تنقسم إلى ثلاث مراحل ، ازداد الإنتاج فى كل منها بنسبة ملحوظة ومستمرة . ومنذ العقد الأول والقرن الثامن عشر إلى الأربعينيات من القرن وصلت نسبة الزيادة السنوية إلى ١,٤ ٪ ثم ارتفعت هذه النسبة فجأة فى المرحلة الثانية إلى ٢,٨ ٪ وظلت كذلك حتى السبعينيات من القرن الثامن عشر.

وفى المرحلة الثالثة - منذ سبعينيات القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر - قفزت الزيادة السنوية إلى ٨,٥ ٪ . ومفاتيح اختراعات هارجريفز وأركرايت وكرومبتون جاءت بعد عقدين أو ثلاثة من بدء هذه السرعة فى نسبة نمو الصناعة ، ويمكن اعتبارها كنتائج لهذه الحوافز الجديدة ، والتى أدت إلى هذا التوسع السريع فى الصناعة . كما يبدو أن حاجة السوق للإنتاج وليس لكمية الاختراعات هى التى حكمت الموقف.

وواضح أن تلك الطفرة فى التوسع فى نسيج القطن ، وذلك النمو الهائل فى إنتاج المصنوعات القطنية بين عامى ١٧٦٠ ، ١٨٢٧ لم يكن من الممكن إنجازه بمائة ضعف من قوة العمل اليدوى ، ولكن تلك الطفرة نمت بواسطة الآلية فى النسيج . كما أن تحسن الكيف وانخفاض أسعار المنتج من النسيج بالآلات الحديدية ساعد القطن على أن يحل محل الكتان والحرير ، كما أن القطن البريطانى نجح فى إبعاد منافسيه من كل الأسواق ، وهكذا أمكن بيع المائة ضعف من الإنتاج(٢١).

٢١- The Fontana Economic History of Europe The Industrial Revolution - Samuel Lilley op. cit p.p. 192 - 197.

رسم بيانى يبين نمو انتاج المنسوجات القطنية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر

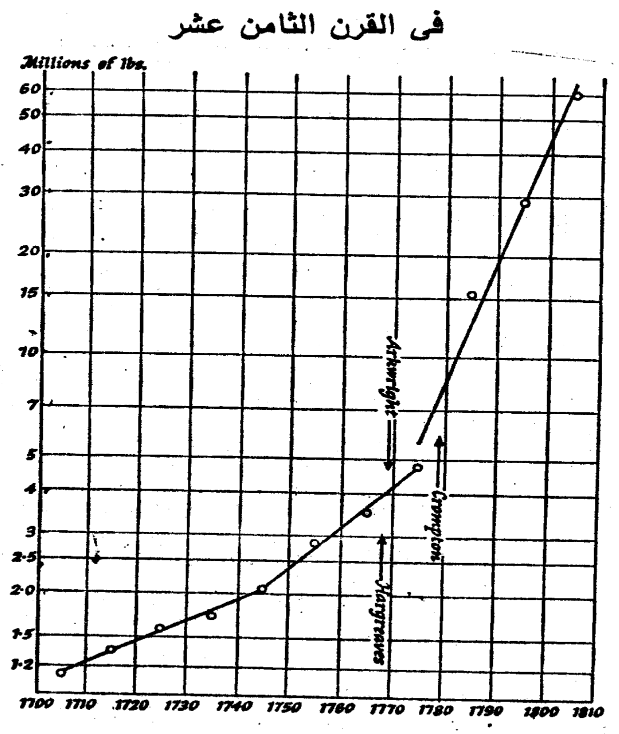


Fig. 1. The growth of cotton production in Britain during the eighteenth century. Each plotted point shows the average quantity of retained imports of raw cotton (in millions of lb., logarithmic scale) for a decade, 1700–09, 1710–19, etc. The straight lines show the general trends (as determined by statistical methods).

- مأخوذ من

The Fontana Economic History of Europe op. cit p.196.

كـ الصناعات المعدنية

إذا كانت انجلترا قد حققت هذا التقدم المذهل فى الصناعات الخاصة بالنسيج ، فإنها كانت أيضا أولى الدول التى حققت نجاحا كبيرا فى الصناعات المعدنية وخاصة الحديد، وكذلك اكتشاف طاقة البخار والتوصل إلى صنع الآلة البخارية.

وأثناء الثلثين الأخيرين من القرن السابع عشر والثلث الأول من القرن الثامن عشر كانت صناعة الحديد متأخرة فى انجلترا.

ولم تكن المشكلة هى قلة الطلب على الحديد ، لأن الاستهلاك الانجليزى كان كبيرا فى تلك الفترة - مقارنة بالدول الأخرى - ويتضح ذلك من الاستيراد المتزايد من الحديد خصوصا من السويد. ولكن الصناعة الخاصة بالحديد كانت تعانى من النقص المتزايد فى الأخشاب ، وذلك قبل استخدام الفحم كبديل للخشب فى صهر الحديد .

وقد تأكدت تلك المشكلة - قلة الأخشاب اللازمة - مع بداية القرن السابع عشر . وكانت فكرة استخدام فحم الكوك - المستخرج من الفحم - معروفة فى ذلك الوقت . كما أمكن التوصل إلى حل لبعض مشكلات الاختيارات بين المعادن وأنواع الفحم وذلك بالمحاولات المتكررة . فابراهام داربى Darby توصل إلى تذويب الحديد بالفحم سنة ١٧٠٩ فى شوربشير Shorpshire ولكن الأمر استغرق أكثر من عقد من الزمان قبل التوصل إلى نجاح حقيقى .

ويعتبر داربى رجل صهر الحديد ، وكانت هناك نتائج ومزايا هامة للتدريب بفحم الكوك ، لأنها كانت تعطى المزيد من المعدن المنصهر ، وبحالة أفضل ، مما سمح باستخدامات عديدة لهذا المعدن. كما أن هذه الطريقة وفرت نوعيات أفضل من الحديد لصناعة الآلات اللازمة للصناعة.

والواقع أن سلندرات وإسطوانات الآلة البخارية التى اخترعها نيوكومان Newcoman تم صنعها فى البداية وبتكلفة عالية من النحاس ولكن إنتاج داربى المتطور سنة ١٧٢٢ قدم حديدا مصبوبا وبأحجام كبيرة ، وكان هذا تطويرا للصناعات الحديدية وصلت سنة ١٧٦٣ إلى سبعة أطنان من الإسطوانات بقطر وصل إلى ٧٤ بوصة.

ومع منتصف القرن الثامن عشر حل الحديد المصبوب محل الخشب فى كثير من الأعمال الهندسية ، وقد حدد سميتون Smeaton عام ١٧٥٤ لجعل عمود الإسطوانة الرئيسية لطاحونة الهواء من الحديد.

وهذه التعديلات سهلت كثيرا عملية إعادة صهر الحديد فى أفران أخرى بدلا من صبه مباشرة مما حسن النوعية . وفى سنة ١٧٧٦ أعد ولكنسون Wilkinson إحدى آلات وات Watt الأولى لنفخ الأفران . ورغم ذلك ظلت الصناعة بطيئة . فحتى عام ١٧٦٠ كان هناك ١٧ فرنا مروحيا استخدمت فحم الكوك لصهر الحديد ، ووصل الرقم إلى ٣١ سنة ١٧٥٥ .

ورغم أن إبراهام درابى كان قد توصل إلى إنتاج معدن أفضل فى ذلك الوقت ، فإن مصانع صهر الحديد وصبه لم تكن مقتنعة باستخدام الحديد (٢٢).

وفى عام ١٧٨٤ تمكن هنرى كورت Henry Cort من تحقيق اختراع تمكن بموجبه من تصميم فرن يمزج فيه الأكسجين بالحديد المنصهر فيكتسب الحديد مرونة بحيث يسهل تشكيله ، كما يكتسب أيضا صلابة فائقة عند تبريده ، ومنذ هذا الاختراع حققت صناعة الحديد تطورا هائلا (٢٣). وفى عام ١٧٩٠ كان هناك ٨١ فرنا تستخدم الفحم أمام ٢٥ تستخدم الخشب المتفحم... لقد انتصر الفحم أخيرا.

وعلى الرغم من أن اختراع Darby كان أكثر عمقا فى طبيعته من اختراع كورت ، فإن الأخير هو الذى أدى فى النهاية إلى تحديد الامداد بالوقود بالنسبة لصناعة الحديد والصلب والشكل التالى يوضح هذه النقطة تماما.

٢٢- The Fontana Economic History of Eunope The Industrial Revolntion - Samuel Lilley op. cit p. p.197-200.

٢٣- د. أحمد حسن البرعى - المصدر السابق - ص ٢١٠.

رسم بيانى يبين إنتاج سبائك الحديد
بآلاف الأطنان فى انجلترا (١٧٤٠ - ١٨٣٩)

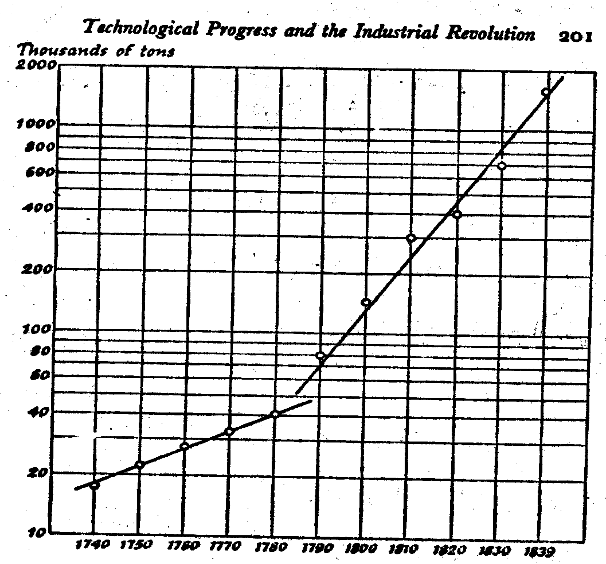


Fig. 3. The expansion of pig iron production (thousands of tons, logarithmic scale) in England, 1740–1839.
A History of Technology *ed. Singer, vol. 4 O.U.P.*

- انظر

The Fontana Economic History of Europe op. cit p. 201.

ومنذ الأربعينيات من القرن الثامن عشر وحتى الثمانينيات ، فإن الزيادة فى عمليات سبك الحديد فى انجلترا بلغت نسبة مئوية شبه ثابتة وهى ٢ ٪ ، ولكن منذ ثمانينات القرن الثامن عشر إلى ثلاثينات القرن التاسع عشر ، ونتيجة لاختراع كورت ، فإن النسبة المئوية ازدادت إلى نحو ٦ ٪ . والواقع فإنه يمكن القول إن الثورة فى صناعة الحديد بدأت مع عمل كورت فى ثمانينات القرن الثامن عشر(٢٤) .

وهكذا ازداد عدد المصانع ، وازدادت معها كمية الحديد المنتج ، وأصبحت هذه المصانع تقام قريبة من مناجم الفحم بعد أن كانت تقام بجانب الغابات . وبدأت ظاهرة المصانع الكبرى تظهر فى نطاق صناعة الحديد والصلب . وكانت أهم هذه المصانع هى مصانع داربى، التى بلغ إنتاجها فى أواخر القرن الثامن عشر حوالى ١٤ ألف طن سنويا أى ما يعادل من ثلاث إلى أربع مرات إنتاج انجلترا من الحديد قبل أن يحل الفحم محل الخشب فى الأفران . وقد اشتركت مصانع داربى وويلكنسون فى صنع أول جسر معدنى فى العالم عام ١٧٧٩ وكان طوله ٣٠ مترا وارتفاعه ١٢ مترا فاحدث ضجة كبيرة فى انجلترا وفى العالم كله . وقد أقيم هذا الجسر على نهر سفرن Severn ليربط بين بروسلى Broseley وميدلي Madeley .

٢٤- The Fontana Economic History of Europe The Indusrtial Revolution . Somuel Lilley op. cit. p. 202.

وقد استمرت صناعة الحديد والصلب فى التطور ، حتى أمكن التوصل إلى عملية نزع الفوسفور من خام الحديد ، ومنذ ذلك الحين تم إحلال الصلب الرخيص محل الحديد فى كافة أعمال التعدين (٢٥) .

ونستعير هنا النص التالى ليوضح أهمية هذه الاختراعات فى الصناعات المعدنية ، ولتبيان أن أى تقدم فى نطاق هذه الصناعة تنعكس آثاره بالايجاب على باقى فروع الإنتاج الصناعى .

« ... وبقدر ما تطورت صناعات التعدين ، بقدر ما تعددت استعمالات الحديد والصلب ، بحيث أصبحت عنصرا لا غنى عنه لمظاهر التطور المختلفة فى المدنيات الحديثة ، فهاتان المادتان تشكلان هياكل كافة ما يحيط بنا من منشآت ضخمة ، ومن تجهيزات المصانع الكبرى . وبفضلهما تمكن الإنسان من إقامة الجسور - الكبارى - المعدنية فوق الأنهار الواسعة . واستطاع أن يسير فى البحار سفنا مكتظة بالناس بحيث تكاد تكون سفنا عائمة . كما تمكن من الربط بين القارات المختلفة بواسطة السكك الحديدية . لذلك فإن قصة تطور صناعة الحديد والصلب ليست قاصرة على هذا القطاع بل هى بحق قصة تطور الصناعات جميعا فى مختلف القطاعات »(٢٦) .

٢٥- د. أحمد حسن البرعى - ص ٢١١ .

٢٦- Mantoux (Paul) La Revolution Industrielle en Xiii siecle Paris 1973.

انظر د. أحمد حسن البرعى - المصدر السابق - ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

٣- الآلة البخارية

رغم أهمية كل الاختراعات السابقة.... صناعات النسيج والحديد والصلب ، فإنه لم يكن ممكنا قيام الثورة الصناعية بدون اكتشاف الآلة البخارية . فاستخدام طاقة جديدة غير قوة الإنسان والحيوان يعد سمة مميزة للثورة الصناعية.

وكان أول من أكتشف الطاقة البخارية الفرنسى سالمون دى كو Salomon De Caus فى القرن السابع عشر ، ثم أكمل الفرنسى دنيس بابان Denys Papin تلك الدراسات الأولية اعتبارا من عام ١٦٨٠ . إلا أن هذه التجارب ظلت فى نطاق البحث العلمى.

ويعد توماس سافرى Thomas Savery أول من اخترع آلة تدار بالبخار ، حيث أراد أن يجنب عمال مناجم النحاس بعض الصعوبات من جراء تزايد كمية المياه فى الأعماق البعيدة . وكان الأسلوب المستخدم لنزع المياه هو المضخات ، ولكنها كانت تتكلف مبالغ كبيرة . ومن أجل التوصل إلى حل أفضل قام سافرى سنة ١٦٩٨ باختراع آلته البخارية . وكانت عبارة عن مضخة بسيطة تستخدم البخار وضغط الهواء من أجل رفع الماء من أسفل إلى أعلى . والواقع أن هذه الآلة كانت عبارة عن مضخة بسيطة بطيئة العمل[٢٧]، مما أدى إلى مزيد من الحاجة للعمل فى

٢٧- د. أحمد حسن البرعى - ص ٢١٣ - ٢١٤ .

هذا الاتجـاه . وهذا الطلب الملح هو الذى أدى إلى قـيـام نيـوكـنـومـان Newcoman بين عـامى ١٧٠٥ و١٧١٢ باخـتـراع آلة جـديدة ، وكـانت الآلة الجديدة عبارة عن مضخة هوائية ، ولقيت هذه الآلة رواجا كبيرا حيث استخدمت فى المناجم وعلى جوانب الأنهار لرفع المياه . ورغم ذلك فإن هذه الآلة كانت مكلفة تماما فى الوقود كى تقدم خدماتها (٢٨) .

وقد تكفل بحل هذه المشكلة جيمس وات الذى توصل عام ١٧٦٩ إلى إلى اختراع آلة بخارية يمكن استخدامها لا على شكل مضخة لرفع الماء وإنما فى تحريك أية آلة أخرى ، هذا فضلا عن نجاحه فى اقتصاد كمية الوقود اللازمة لاحداث هذه الطاقة المحركة بنسبة ٥٠٪. وهكذا أمكن باختراع وات استخدام طاقة البخار فى تشغيل الآلات المختلفة تشغيلا مباشرا.

وقد تطلب الأمر ثلاثين عاما من التحسينات والتعديلات والتجارب على الآلة البخارية التى اخترعها وات حتى تتخذ شكلها النهائى .

وهكذا فإن الآلة البخارية لم تخلق الصناعة ولكنها وهبتها القوة المحركة اللازمة ، وبقدر ما كانت القوى المحركة التى أعطاها البخار للصناعة بقدر ما كانت قوة هذه الصناعة.

---

٢٨. The Fontana Economic History of Europe The Industrial Revolution - Samuel Lilley op. cit P. 204.

ثالثا : تطور وسائل النقل والثورة الصناعية

لقد أدت الثورة الصناعية فى ميادين الغزل والنسيج والحديد والصلب إلى زيادة هائلة فى المنتجات ، وتطلب الأمر سرعة توزيع هذه المنتجات ، نظرا لما يحققه ذلك من خفض لتكاليف الإنتاج وسرعة تداول رأس المال ومن ثم زيادة الأرباح . وحتى يتسنى تحقيق ذلك كان لابد من وقوع ثورة أيضا فى عالم النقل .

ولكن هذه الثورة لم تحدث طفرة واحدة ، بل وقعت على عدة مراحل فبين عامى ١٧٥٠ ـ ١٨٢٠ حاول النظام الرأسمالى تطوير الوسائل القائمة ، لذلك شرعت كل من انجلترا وفرنسا فى تطوير شبكة الطرق البرية لديهما ، بزيادتها ورصفها وبإنشاء شركات متخصصة فى النقل ، تتولى نقل المسافرين والبضائع فى عربات أكثر تجهيزا.

وفى انجلترا عملت الحكومة على توسيع شبكة الطرق وتجهيزها ورصفها بالحجارة ، وكان استخدام هذه الطرق بمقابل رسوم انتفاع وليس بالمجان . وعلى سبيل المثال كان الذهاب من لندن إلى ايدنبورج يستغرق عشرة أيام سنة ١٧٥٠ ، ولكن هذه المسافة لم تستغرق سوى يومين سنة ١٨٣٠ (٢٩).

أما قصة السكك الحديدية فهى قصة فريدة فى نوعها ... فأحد

٢٩ ـ د. أحمد حسن البرعى ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

وجوهها يبدأ بالخطوط الحديدية المرهقة التى كانت تستخدم فى المناجم الألمانية منذ سنة ١٥٠٠ ، وقد تم إدخال هذا النظام فى مناجم الفحم الانجليزية بعد عام ١٦٠٠ بفترة قصيرة . وتقوم هذه الطريقة على سير الخيول والعربات على أرضية أفضل للحركة - أى على القضبان الحديدية - وكان هذا أفضل من سير العربات على الطرق العادية .

وقبل نهاية القرن الثامن عشر ، كانت هذه الخطوط منتشرة فى المناجم البريطانية وفى أعمال الحديد ، وأحيانا كانت تستخدم هذه الطريقة لتدعيم النقل الداخلى . وكانت لدى شركة داربى ٢٠ ميلا من هذه الخطوط، وكانت هذه الخطوط تربط فى بعض الحالات بين المصانع وبين الموانىء أو القنوات .

ومع عام ١٨٢٠ أصبح فى انجلترا ٢٥٠ ميلا من هذه الخطوط الحديدية . وكان من الطبيعى - بعد اكتشاف قوة البخار - أن يتجه التفكير إلى استخدام قوة البخار فى عمليات النقل والمواصلات .

وقد حقق ريتشارد ترفتهيك Richerd Trevithick - والذى عمل فى هذا المضمار منذ عام ١٧٩٧ - بعض النجاح فى مسار العربات ، ثم فكر فى استخدام آلة لتسيير العربات على الخطوط الحديدية . وفى عام ١٨٠٤ تم اختراع آلته المحركة - القاطرة - والتى حملت عشرة أطنان من الذهب و ٧٠ مسافرا بسرعة خمسة أميال فى الساعة ... لقد ازداد الشعور بالحاجة إلى شىء أكثر سرعة من الخيل ، وهكذا عمل رجال

كثيرون فى هذا السبيل ، وكان أكثرهم نجاحا بطبيعة الحال هو جورج ستيفنسون .

وفى غضون ذلك الوقت تبلورت فكرة اجتماعية جديدة ، ترمى إلى التوصل إلى تنفيذ خط حديدى عام ، ويعنى هذا تنفيذ خط حديدى يمكن لأى شخص أن يستخدم عرباته الخاصة بعد أن يدفع أجرة الطريق أو النقل. وفى عام ١٨٠٥ افتتح خط حديدى لنقل الحجارة والجير أساسا من مرستهام Merstham وعبر كرويدون Croydon إلى واندسورث Wandsw orth فى ضواحى لندن .

وبين عامى ١٨٠٠ و ١٨٢٠ بدأ العمل لإقامة نحو مائتى ميل من هذه الخطوط الحديدية ، ووافق البرلمان الانجليزى سنة ١٨٢١ على مشروع خط حديدى بين ستوكتون Stokton ودارلينجتون Darlington على أن تعمل بالخيل . ومع توصية ستيفنسون صدر القانون المعدل لسنة ١٨٢٣ . الذى سمح باستخدام القاطرات البخارية محل الخيل فى جر العربات .

وعلى الرغم من أن الشركة المختصة كانت تمتلك قاطرة عند افتتاح الخط الحديدى ١٨٢٥ ، كما أنها امتلكت أربع قاطرات فى الربيع التالى ، فإن حجم حركة النقل بالسكك الحديدية ارتكز أساسا على أعمال المناجم والعربات الخاصة والجر بالخيل . وسارت العملية ببطء نسبيا إلى أن تم

تحسين الخطوط القائمة . والواقع فإن العالم لم يكن قد تصور بعد النتائج الاقتصادية الكبيرة لهذه الأعمال .

ورغم أن شركات النقل بالخطوط الحديدية كانت قد حققت بعض المكاسب ، فإنها لم تكن تضع فى حسبانها بعد أهمية نقل الأفراد والشحنات . وتوقعت تلك الشركات أن تحوز على أكثر أرباحها من نقل الفحم من مناجم إقليم أوكلاند Auckland لبيعه فى مراكز أخرى .

ولم يحدوها الأمل فى أرباح من نقل الفحم إلى البحر للنقل إلى لندن أو أى مكان آخر سنويا ، ولكن ولبضعة أعوام كان الشحن يتم بالسفن لنحو نصف مليون طن من الفحم سنويا وكان ربعها يشحن لسوق لندن . وعندما امتد الخط الحديدى أربعة أميال على طول الساحل سنة ١٨٣٠ ، فإن هذا أدى إلى نشأة ميناء جديد لنقل الفحم فى هذا الموقع . وبعد ذلك بعشر سنوات[٣٠] استقر هناك نحو ستة آلاف من السكان ، ثم تحول هذا التجمع إلى مدينة ميدلزبرو Middlesbrough . وقبل اكتمال الخط الحديدى نهائيا بين ستوكتون ودارلنجتون فإنه أمكن - كتجارب أولية - نقل نحو ١٥ مسافرا أسبوعيا .

---

٣٠. The Fontana Economic History of Europe The Industrial Revolution - Samuel Lilley op. cit 203 - 206.

وعلى هذه الأسس الأولية ، أمكن وضع تنظيمات النقل المتواضعة بالسكة الحديد . ولم يتصور أحد كيف أن عربة الفحم والبضائع سوف تتطور إلى نقل المسافرين الذين ارتفعت أعدادهم بسرعة إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ أسبوعيا [٣١] .

وعلى الرغم من ذلك فإن عمليات النقل بالخطوط الحديدية شكلت جزءا ضئيلا من المجموع الكلى لعمليات النقل ووصلت إلى ٣,٣٪ من متحصلات عام ١٨٢٨ . ووصل الرقم إلى ٧٪ سنة ١٨٣٥ .

ولكن بنظرة تحليلية تبين أن متحصلات عام ١٨٣٥ في خط ليفربول مانشستر وصلت إلى ستة أضعاف التوقعات وشكلت ٥٣٪ من الرقم الكلى [٣٢] وقبل نهاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر شكلت حركة المسافرين المصدر الرئيسى لدخول الخطوط الحديدية .

والخريطة التالية توضح تطور الخطوط الحديدية فى بريطانيا حتى ١٩١٤ .

---

٣١. John Francis - A History of the English Railway (1851, reprint Newton Abbot, 1967) p. 55.

انظر The Fontana Economic History of Europe op. cit p. 207.

٣٢. H. G. Lewin - Early British Roilway (Landon & New york 1925) p. 38.

انظر The Fontana Economic History of. Euope p. 207.

خرائط توضح الزيادة فى تشييد الخطوط الحديدية فى بريطانيا ١٨٣٦ - ١٩١٤

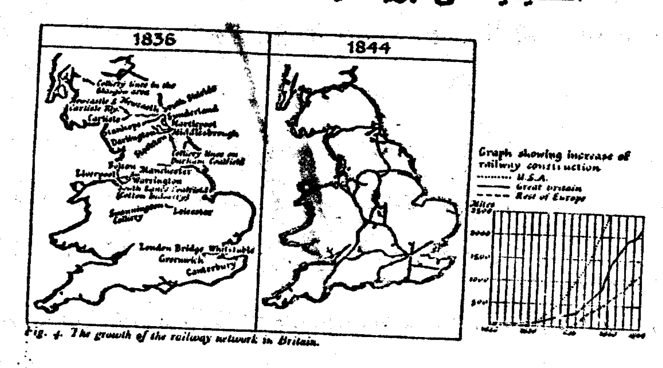
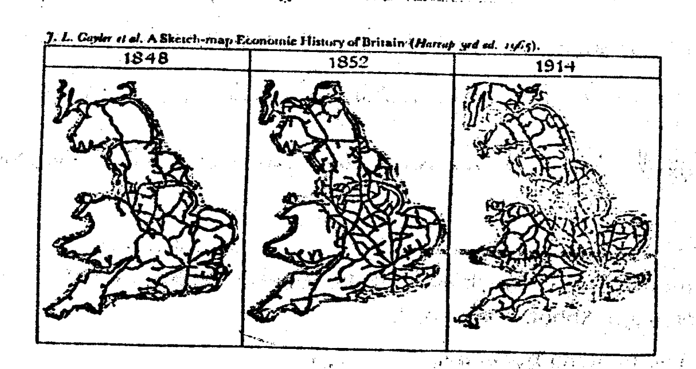


Fig. 4. The growth of the railway network in Britain.

J. L. Gayler et al. A Sketch-map Economic History of Britain (Harrap 3rd ed. 1965).



انظر: The Fontana Economic History of Europe op. cit p. 208 - 209.

ويرتبط موضوع استخدام البخار فى الخطوط الحديدية بموضوع استخدام الطاقة البخارية فى تسيير السفن فى الأنهار والقنوات والمحيطات وقد اشتكى تجار القطن فى مانشستر من أن الأمر يحتاج إلى وقت طويل لنقل القطن بالقناة من ليفربول ، وهنا أثاروا فى نحو عام ١٨٢١ فكرة إنشاء خط حديدى بين المدينتين. ولكن المعوقات جاءت من مالكى القناة وذلك لأرباحهم من رسوم المرور . ورغم ذلك فإن خط حديد ليفربول - مانشستر كان أول خط حديدى بالمفهوم الحديث للكلمة تم افتتاحه سنة ١٨٣٠ .

وقد تم هذا الإنجاز على يد شركة لنقل المسافرين والبضائع بعربات تسحبها القاطرات البخارية .

لقد خطط خط حديد ليفربول - مانشستر كل المبادىء الأساسية لتكنولوجيا وتنظيم السكك الحديدية ، كما سارت بقية الدولة على هدى من ذلك ، ففى سنة ١٨٣٨ كان هناك ٥٠٠ ميل من السكك الحديدية ، ولكن فى ١٨٥٠ وبحماس كبير للتوسع وصلت الخطوط إلى نحو ٦٠٠٠ ميل .

لقد ازدهرت الخطوط الحديدية بعد أن تم حل المشكلات الفنية والتنظيمية ... إلا أن ذلك لم يكن مترابطا مع استخدام قوة البخار فى تسيير السفن فى الأنهار والقنوات والمحيطات. فرغم أنه كان واضحا امكانية استخدام قوة البخار فى الملاحة ، فإن اختراع محرك السفينة تم فى العقد الأول من القرن التاسع عشر . ومع عام ١٨١٥ أمكن استخدام الطاقة

البخارية فى تسيير السفن فى أنهار الولايات المتحدة الأمريكية . أما فى بريطانيا فإن الحاجة كانت أقل نسبيا، وإن كان قد أمكن تحقيق بعض النجاح بسفن البريد اعتبارا من ١٨١٨ وما بعدها .

ومع ذلك فإن التوسع الكبير فى القرن التاسع عشر ، كان فى بناء سفن المسافات الطويلة ، وكان الشراع بادىء الأمر هو الذى حقق السرعة ، فقد أمكن فى ذلك الوقت تحسين الأشرعة وتصميم نماذج ممتازة .

وفى مجال المنافسة بين استخدام قوة البخار والأشرعة فى تسيير السفن ، فإنه فى الرحلات الطويلة لم تستطع قوة البخار المنافسة لأنه كان لابد من تخصيص جزء كبير من حمولة السفن يضحى بها من أجل الفحم المطلوب (٣٣) . والواقع فإن هذه الصعوبة كانت قائمة لقلة كفاءة الآلات فى ذلك الوقت ولكن مع منتصف القرن التاسع عشر أمكن تحسين الآلات بسرعة . وفى عام ١٨٦٥ أمكن للمهندس Albert Holt - وكان مالكا لإحدى السفن - حل أغلب المشكلات الفنية المعقدة ، وأمكن أن تحمل سفينته ٣٠٠٠ طن من البضائع ولمسافة ٨٥٠٠ ميل ، وبدون توقف من انجلترا إلى موريشيوس .

---

٣٣. The Fontana Economic History of Europe
The Industrial Revolution Samuel Lilley op. cit p. 210.

ورغم ذلك ظل الشراع مسيطرا على استخدامات السفن فى الطرق البحرية والمحيطية الطويلة ، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٨٨٠ عندما أصبح مجموع حمولة السفن البخارية يساوى حوالى نصف حمولة السفن الكلية فى الدولة البحرية الرئيسية (٣٤).

ويمكن تفسير المسألة بأن العوامل الاقتصادية كانت أثقل وزنا من العوامل الفنية ... إن استخدام الطاقة البخارية فى السفن لا يمكن أن يتطور إلا بتطور الاقتصاد نفسه ، مما يمنح العملية السرعة والاستمرار ، وهى قيمة كانت تفوق ثمن الوقود ، ذلك لأن قوة الرياح مجانية ، هذا بالإضافة إلى خسارة الحيز من السفينة لتشوين كميات الفحم فى سفينة تسير بالبخار.

ولكن مع الوقت ، وبروز أهمية السرعة فى النقل ، ونقل المواد القابلة للتلف فى أزمان محددة ، وإقامة محطات للفحم لإمداد السفن على الطرق البحرية الطويلة - وهو مشروع لم يبدأ حتى الخمسينات من القرن التاسع عشر - كما جاء شق قناة السويس سنة ١٨٦٩ حقيقة قصرت المسافات وأدت إلى انتصار قوة البخار على قوة الشراع (٣٥).

٣٤- C. Earnest Fayle, Ashort History of the world' s Shipping Industry C. Landon 1933) p. 247.

انظر The Fantona Economic History of Europe op. cit p. 211.

٣٥- The Fontana Economic History of Europe op. cit p. 212.

رابعا : العلم والثورة الصناعية

١ـ العلم والثورة التكنولوجية المبكرة

أثناء القرن التاسع عشر تغير جذريا ذلك التوازن بين الاختراعات التكنولوجية والحوافز الاقتصادية . وظهرت التكنولوجيا ، وكأن عملية الاختراع هى عمل جيد فى حد ذاته . وبدرجة مختلفة ، أصبحت للاختراعات ، أسواقها ، الخاصة . كما أن بعض الاختراعات كان لها مؤثرات اجتماعية واقتصادية ، وأمكنها تخطى الكثير من العقبات . وتعتبر صناعة المركبات الكيميائية وأجزاء من الصناعات الكهربائية من الأمثلة البارزة على ذلك . ويجب ملاحظة أن تلك الاختراعات هى حالات من الاختراعات التكنولوجية التى تنتمى إلى تطبيقات عملية .

والواقع فإن دراسة متعمقة يمكن أن تؤدى إلى تأكيد أن التكنولوجيا فى القرن التاسع عشر كان لها دور كبير فى التحولات الاقتصادية الكبرى، وذلك لأنها كانت تكنولوجيا معتمدة على العلم .

ومن المهم لتوضيح الصورة بالنسبة لدور العلم فى تكنولوجيا القرن التاسع عشر إلقاء نظرة على دور العلم الأقل فى القرن الثامن عشر .

ونعترف بأن الآلية التى حققت الثورة الصناعية فى عالم صناعات النسيج كانت بمعزل عن العلم ، ولكن إنتاج النسيج يعتمد على عمليات أخرى بجانب الأعمال الميكانيكية ... كالغزل والحياكة وفتل الخيوط

والشكل ، كما لابد أن تكون هناك معاملات كيميائية أهمها الصباغة . والعملية الأساسية فى إعطاء القماش اللون الأبيض الرائق كانت بتعريض المنسوجات للشمس عدة أيام . ولم تكن هناك أراض رخيصة كافية فى كل الجزر البريطانية لتبييض منسوجات لانكشير بعد أن حققت الثورة الصناعية فى عالم النسيج تلك الزيادة المطردة فى الإنتاج.

والواقع فإن عمليات الاختراع فى الكيمياء الصناعية تختلف عن تلك المتعلقة بأمور الآلات . فإن عاملا مدربا يمكنه تصور العلاقة بين الأسطوانات والاذرع والأحزمة (السيور) ، ويمكن لهذا العامل صناعة الآلة التى تصورها وأن يختبرها ويحدث تحسينات عليها .

ولكن الإسطوانات فى العمليات العلمية هى الذرات والالكترونات كما نعرفها الآن - وكانت كلها فى عالم الغيب - فالعامل المدرب كان يسير عبر التقدم البطىء للمحاولة والخطأ.

ولدفع التقدم فى الكيمياء الصناعية بطريقة أسرع لمواكبة التقدم الآلى ، فإن ذلك تطلب بصيرة وفراسة رجال تعلموا الكيمياء كعلم . وفى القرن الثامن عشر كان ذلك يعنى رجال الطب ، لأن دراسة الطب فى أوروبا كانت الدراسة الوحيدة التى كانت تضم دراسة للكيمياء .

وفى بريطانيا كانت دراسة الكيمياء غالبا ما تعنى رجال الطب فى اسكتلندا ، لأنه بينما كانت الجامعات الانجليزية فى حالة متردية ، فإن طالب الطب فى اسكتلندا كان يتلقى تدريبا كيميائيا ممتازا على أيدى أساتذة مثل وليام كولن William Collen وجوزيف بلاك Joseph Black وغيرهم.

أولا : مشكلة تبييض المنسوجات

هناك فترة هامة فى مرحلة عملية التبييض التقليدية للمنسوجات وهى عملية استخدام الأحماض ، ونقع المنسوجات لمدة ٤٨ ساعة فى حامض ضعيف ، كان فى العادة (شرش اللبن) ولكن الثورة الأولى فى هذا المجال فى القرن الثامن عشر توصلت إلى تبييض القماش باستخدام حامض الكبريتيك . وأدى ذلك إلى تطور صناعة حامض الكبريتيك ، لأن هذه المادة أصبحت لها استخدامات عديدة فى الصناعة . ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الطلب عليها .

وكانت عملية التحضير تتم باحراق الكبريت مع نترات البوتاس (ملح البارود) فى إناء زجاجى مغلق ثم تكثيف المنتج فى الماء .

وفى سنة ١٧٣٦ جاء أول تحسين على العملية عندما استطاع جوسهوا وارد Joshua Ward استخدام أوانى زجاجية كبيرة تتسع لأربعين جالونا بدلا من الزجاجات الصغيرة . وهكذا هبط سعر الرطل من حامض الكبريتيك من نحو ٣٠ شلنا إلى شلنين . وكان (وارد) ممارسا لمهنة

الطب وبائعا للأدوية . ولم يكن شريكه جون هوايت John White لديه أية معرفة بعلم الكيمياء .

ولكن ليس هناك من شك فى أن تقدم العلوم الكيميائية بعامة وعلى أسس سليمة كانت على يد الدكتور جون رويبك John Roebuck فى برمنجهام - وهى مدينة بها تجارات متنوعة ، والكثير منها له اتصال بحامض الكبريتيك لتلميع وتنظيف المعادن مما شكل سوق واسعة للتجارة .

وكان (رويبك) قد حاز على تخصصه من مدرستى أدنبره ولايدن .

وأمكن (لرويبك) بالاشتراك مع صمويل جاربيت Samuel Garbett - وهو رجل أعمال نشيط - إقامة معمل كيميائى لخدمة تجارة المعادن ولعب الأطفال فى برمنجهام . وقد توصل هذا المعمل إلى طرق متطورة فى تنقية الذهب والفضة وابعاد الشوائب عنهما ، كما قدم المعمل استشارات كيميائية للمصانع . وهكذا فإن عمل رويبك كان عملا علميا .

كما أن صناعة حامض الكبريتيك اعتمدت على معارف لا يمتلكها إلا كيميائى متخصص . وكان هذا هو المفتاح للإنتاج الصناعى . فقد كانت ضآلة الإنتاج لهشاشة الأوانى الزجاجية طبقا لعمل (وارد) ، إلا أنه

طبقا لاضافات روبيك وإقامته لمصنع متخصص فى صناعة حامض الكبريتيك سنة ١٧٤٦ فى برمنجهام ، ثم تبعه مصنع برستوبانز Prestopans فى اسكتلندا سنة ١٧٤٩ فإن سعر الرطل من الحامض هبط إلى ٣,٥ بنس .

وهناك ما يشير إلى أن روبيك وربما آخرون كانوا يعلمون أن حامض الكبريتيك المخفف يمكن استخدامه فى عملية تبييض الأقمشة .ولكن الإنتاج العملى جاء فى الخمسينيات من القرن الثامن عشر بأبحاث وتجارب فرانسيس هوم Francis Home بتكليف من هيئة أمناء المصايد والمصانع فى اسكتلندا . وقد دفع لهوم مبلغ مائة جنيه مكافأة له على عمله ، وهو مبلغ كبير فى ذلك الوقت ، وهو شاهد على أن المهتمين بعملية تبييض الأقمشة لا يقدرون فقط أهمية العلم ، ولكنهم مستعدون لمكافأة الذين يتوصلون إلى نتائج عملية .

وفى مجال المقارنة ، فإنه قد استخدمت لتبييض الأقمشة مادة رخيصة ومتوفرة ، كما انخفض الوقت اللازم للعملية من يومين إلى بضع ساعات ، وهكذا خطت الصباغة خطوة إلى الأمام .

وقبل التوصل إلى هذه الاكتشافات المذهلة ، كانت عملية تبييض المنسوجات تتم - كما ذكرنا - بالتعريض للشمس والهواء . وكان هذا العمل يستغرق بضعة شهور ، ثم تم الانتقال من هذه المرحلة إلى مرحلة استخدام

العلم على يد علماء فى الكيمياء كانت من أفضل العقول فى أوروبا فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٧٧٤ اكتشف كارل شيل Karl Scheele فى السويد ـ وهو واحد من ثلاثة أو أربعة من ألمع الأسماء فى مجال الكيمياء الصناعية فى ذلك الوقت ـ اكتشف الغاز الذى نطلق عليه الآن غاز الكلور ، واكتشف أن هذا الغاز بإذابته فى الماء فإنه يبيض أوراق الخضروات .

كما اختبر برثهوليت C. L. Berthhollet ـ المدير الحكومى للصباغة فى فرنسا ويمكن أن يعد ثانى الكيميائيين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ـ عملية إذابة الكلور فى الماء ، واكتشف أهمية ذلك فى تبييض المنسوجات فى عامى ١٧٨٥ ، ١٧٨٦ ، ولكن نتائج هذه العملية لم تظهر إلا بعد وقوع الثورة الفرنسية اعتبارا من عام ١٧٨٩ .

وكان هناك رجلان وراء انتقال نتائج تجارب برثهوليت إلى المسئولين عن تبييض المنسوجات فى اسكتلندا ، وكذلك إجراء التطبيق العملى لهذه التجارب وهما باتريك كوبلاند Patrick Copland أستاذ الفلسفة الطبيعية فى جامعة ماريشال Marischall فى أبردين Aberdeen وجيمس وات James Watt الذى كان كيميائيا ذائع الصيت ـ ومثل ذلك الذى طور الآلة البخارية ـ كان واحدا من ثلاثة شاركوا فى شرف اكتشاف أن الماء مركب من الأكسجين والأيدروجين بعد أن كان يظن قبل ذلك أن الماء عنصر واحد .

وفى عامى ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ قامت شركتان فى اسكتلندا وشركة أخرى قرب نوتنجهام بالسير قدما فى مشروع استخدام حامض الكلور فى تبييض المنسوجات . وبعد قليل انتشرت العملية فى لانكشير.

والكلور - كما هو معروف - مادة خطيرة عند ملامستها ، وهكذا أجريت تجارب عديدة لترويضها وتلافى أخطارها . وفى عام ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ توصل تشارلس تيفانت Charles Tennant وتشارلس ماكينتوش Charles Macintosh إلى تحضير مسحوق أبيض آمن - من تأثير الكلور فى الجير المنطفىء - والذى كان آخر حل لهذه المشكلة .

وهكذا أمكن الخروج من عنق الزجاجة بالنسبة لعملية تبييض المنسوجات ، وأصبح واضحا أن التطور فى صناعة النسيج فى القرن التاسع عشر اعتمدت على قدرة الكلور على تبييض المنسوجات كسلعة مطلوبة ، كما اعتمدت أيضا على تطور آلات الغزل والنسيج .

ثانيا صناعة القلويات

تعد صناعة القلويات - ولمدة خمسين عاما بدأت من عشرينات القرن التاسع عشر - العلامة البارزة فى الصناعات الكيماوية ، مثل إنتاج كربونات الصوديوم (الصودا للغسيل) من الملح العادى بمساعدة حامض الكبريتيك والفحم والطباشير . كما استخدم المنتج فى صناعة الزجاج والصابون والعمليات المساعدة الأخرى فى صناعة المنسوجات . ونتج عن

ذلك صناعات أخرى مثل صناعة الورق . وفى هذه الفترة كانت العمليات القلوية ضمن كل هذه الوسائط المعقدة (٣٦) .

وكانت الكميات المتواضعة من القلويات ، والمطلوبة فى نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة تستخرج من نفايات العمليات الزراعية ، وكانت هذه النفايات تعطى البوتاس ، كما أن الأعشاب البحرية كانت تعطى الصودا.

وكان من المحتم أمام التوسع البسيط فى الصناعة فى بداية القرن الثامن عشر أن يؤدى ذلك إلى نقص المطلوب من القلويات ، وبالفعل فقد تم إحراز بعض التقدم فى استخراج الصودا من الأعشاب البحرية فى اسكتلندا (٣٧) . ولكن لم يكن فى الإمكان تلبية احتياجات الصناعة من القلويات من المصادر العضوية فقط ، ولكن منذ عام ١٧٣٦ أمكن لعلم الكيمياء أن يستخلص أنه من المحتمل نظريا التوصل إلى قلويات بطرق أخرى.

٣٦- The Fontana Econonic History of Europe.

The Industrial Revolution Samuel Lilley p. cit p. 226 - 230.

٣٧- لمزيد من التفصيلات

A and N. L. Clow - The Chemical Reuolution : Contribution to Social Technology (London 1952) Chapter 3

انظر The Fontane Economic History of Europe op. cit p. 230.

ومن الصعب التوصل إلى كتابة تاريخية تفصيلية سليمة عن ذلك الصراع والدأب على العمل والتجارب، حتى أمكن التوصل إلى النجاح فى هذه العملية . ولكن قائمة من المراجع توضح أنه هنا مرة أخرى فإن العلم يقف فى أعلى درجاته كأحد المفاتيح الهامة للاختراعات التكنولوجية. وقائمة العلماء تضم تشيل Scheele وروبيك Roebuck ووات Watt وقد تكلمنا عنهم آنفا ، وكذلك جوزيف بلاك، الأب المعترف به للكيمياء الجديثة. وهناك أيضا جوتون دي مورفو Guton De Morveau وهو واحد من كبار مساعدى لافوازييه Lavoisier فى إنجاز الثورة الخاصة بالمضادات والمطهرات والتي وضعت الكيمياء النظرية على خطوط حديثة وعملية.

كما أن جيمس كير James Kair يعد مثالا حقيقيا لعالم الطب الاسكتلندى الذى تحول إلى الكيمياء الصناعية . وكان كير عضوا فى جمعية ليونار Lunar. وكان الانتساب إلى هذه الجمعية فى حد ذاته يعد ضمانا وشهادة على الكفاءة العلمية ، وهو أحد الكيميائيين الأوائل الذين تقبلوا نظرية المضادات في بريطانيا بعد أن واجهت مقاومة طويلة . وكير باحث كيميائى قدير كما تشهد على ذلك أبحاثه العديدة الهامة والمنشورة.

وهناك أيرل أف داندولاند Earl of Dundoland، وهو من رجال الصناعة، قدر أهمية الاستشارات العلمية أكثر من كونه عالما . واشتهر

كرائد فى صناعة القار (الزفت) . هذا بالإضافة إلى دوهاميل دى مورنو Duhamel Du Morneau الذى فصل البوتاس عن الصودا ، واكتشف سنة ١٧٣٦ أن الصودا تحتوى على نفس خصائص الملح العادى ، وبسرعة بحث فى استغلال كشفه تجاريا وكان ذلك مبكرا جدا.

كما كان هناك علماء أفذاذ معروفون لدى مؤرخى علم الكيمياء أمثال مالهيرب دى لاماثيرى Malherbe de la Matherie وبريان هيجنز Brian Higgins والكسندر وجورج فوريس Alexander and George Fordyce وإن كان من المحتمل أن القارىء العادى لم يسمع عنهم شيئا.

وطبقا للتفصيلات المتاحة ، فإن هؤلاء الباحثين أفادوا كثيرا من العلوم المتوفرة فى ذلك الوقت . وكير على سبيل المثال هو الذى اعتمد على التجربة والملاحظة ، وأيقن أن كل من يتحلى بمعارف عالية ومهارة كبيرة فى كل من الكيمياء البحتة والكيمياء الصناعية يمكنه تحقيق الكثير من الاكتشافات . وهو مثلا توصل إلى المعادلة الآتية :

سلفات الصودا + جير ⟵ صودا كاوية + سلفات الكالسيوم

وقد نتج عن عمل كير هذا نجاحات اقتصادية كبيرة فى العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر ، رغم أن سلفات الصوديوم وسلفات البوتاسيوم أصبحتا رخيصتين ومتاحتين كإنتاج نابع من صناعات أخرى.

وفى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنوات العشرين الأولى من القرن التاسع عشر ، كانت صناعة القلويات تتم محققة أرباحا فى مناطق تينيسايد Tyneside وجلاسجو. وكان ذلك قبل التوصل فى بريطانيا لمشروع الفرنسى ليبلان Leblanc الذى حدد الانتصار الأخير على القلويات المستخرجة من مصادر عضوية.

وقد تدرب ليبلان على أعمال الصيدلة ثم عمل جراحا ، ولم يكن كيميائيا كبيرا ، ولكنه كان مستعدا للاستفادة من العلماء الفرنسيين الآخرين، والذين اشرنا إلى بعضهم آنفا. ومشروع ليبلان يختلف عن مشروعات السابقين الأوائل فى بعض التفصيلات بالنسبة لاستخراج القلويات ، وهو قد توصل إلى اختراع فى هذا المجال سجله سنة ١٧٩١.

وفى هذا الإطار لا ننسى مؤسسة جيمس موسبرات Jame Muspratt التى قامت باعمال متنوعة فى مجال القلويات قرب ليفربول .

وفى سنة ١٨٢٥ أسس تنانت Tennant مشروعا مشابها فى سكتلندا، وبالتالى تمت إقامة نواة الكيمياء الصناعية كما ستكون ولمدة نصف قرن.

ثالثا : العلم والصناعات الأخرى فى الفترة المبكرة من الثورة الصناعية

لقد لعب العلم دورا مشابها فى كل الصناعات الكيماوية الأخرى فى القرن الثامن عشر ، وكذلك فى صناعات أخرى تعتمد كثيرا على التغيرات والتحولات الكيميائية مثل الخزف والزجاج والورق . كما أن العلم الوليد - الصناعات الكيميائية - أعطى فى ذلك الوقت بعض المعاونة للباحثين فى مجال المعادن .

كما أن إنجاز الآلة البخارية - والتى تكلمنا عنها آنفا - يعود جزئيا إلى العلم ، لقد كان البدء هو بصناعة المضخة . ولكن كان علم تفريغ الهواء ودراسات الضغط الجوى قد تقدمت على يد جاليليو توريسلى Galilio Torricelli وجيريك Guericke وبويل Boyle . كما حاول هجنز Huggens صنع آلة تسير بالبارود . كما قام مساعده بابان Papin بإنتاج تصميم جيد لآلة بخارية بإسطوانة ومكبس. وكان عمل بابان - وكل الأعمال العلمية فى ذلك الوقت - متاحة ومعروفة . وأكثر من ذلك يمكننا أن نزعم أن نيوكومان قد استفاد من العلوم على الرغم من أننا لا نملك دليلا واحدا على مهارته فى العلم .

كما أن سميتون Smeaton استخدم مناهج المهندس صاحب العقلية العلمية فى تحسين الآلة البخارية . ولكن الهندسة المتأثرة بمناهج العلوم لم تكن كافية .

ولم يكن الأمر مصادفة أن الرجل الذى اكتشف الخلل الكبير فى آلة نيوكومان والذى أكمل تحسين الآلة كان جوزيف بلاك Joseph Black الذى كان صانع الأجهزة والمعدات الخاصة لجامعة جلاسجو ، وكذلك هو الذى وضع وطور نظريته عن الحرارة الكامنة بين عامى ١٧٦١ ، ١٧٦٤، وقد شكلت هذه النظرية مساهمة بسيطة لتوضيح مشكلة الآلة البخارية فى ذلك الوقت .

ومن المؤكد أن عمل وات الذى تضمن تجارب أكثر لمعرفة خواص البخار والحرارة استلزم العمل فى معامل وجو علمى حيث كان بلاك وزملاؤه يعملون مع وات فى تعاون وثيق.

واعتمد نجاح وات على العديد من التجارب ، وكان علم قياس الحرارة ابداعا حديثا فى جلاسجو حينذاك . ويبدو أن تصميمات وات النظرية كانت هامة لمعاونته على فهم نتائج تجاربه[٣٨] .

وبعيدا عن هذه الحالات الخاصة ، فإن التكنولوجيا الأكثر سرعة فى التطور فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر اهتمت بدراسة التفصيلات . وكان يمكن أحيانا التوصل إلى الحلول للمشكلات التكنولوجية باستخدام بعض المعرفة العلمية أو تبنى لمسة من التفكير العلمى .

٣٨- The Fontana Economic History of Europe op. cit p.p. 230 - 233.

وكانت المصانع المتقدمة تدرك ذلك تماما ، فاهتمت بالحصول على المشورة العلمية . والمصانع لم توظف العلماء ولكنها نظمت عملية الحصول على الاستشارات العلمية من علماء مرموقين عند الحاجة إلى مثل هذه الاستشارات [٣٩]. وكان ماثيو بولتون Matthew Boulton على سبيل المثال مسئولا وبصفة رئيسية عن معاونة اثنين من علماء الفيزياء هما وليم سمول William Small ووليام وذرنج William Withering في أعمال برمنجهام العلمية المزدهرة . كما أن جمعية ليونار Lunar في برمنجهام كانت ببساطة مجموعة من رجال الصناعة المحتاجين للمشورة العلمية والطبية والدينية وغيرها.

إن العلم بالمعنى المستخدم هنا هو العلم النافع الذى استخدم لتغيير طبيعة الأشياء ، ولكن المعرفة الكيميائية كان قد تم اكتشافها قبل عدة عقود من استخدامها [٤٠].

٤ـ العلم والتكنولوجيا في نهاية الثورة الصناعية

من الواضح أهمية إعطاء نظرة على التغيرات التكنولوجية فى القرن التاسع عشر . لقد أصبح العلم فى القرن التاسع عشر أكثر « ثورية »

٣٩- ولمزيد من التفصيلات عن علاقة العلماء برجال الصناعة انظر A. E Mousson
Sience & Industry in th 18 the Centry E. Rolinson p. 222 - 244.

٤٠- The Fontana Economic History of Europe - The Industial Revolution - William Lilley op. cit p. p. 234 - 236 .

واستمرت بعض الصناعات فى تقدمها مستخدمة العلم كعامل مساعد ، ودخلت الآلية مع نهاية القرن التاسع عشر كل مجالات الإنتاج . ولكن تبقى الحقيقة بأن المخترع التقليدى كان فى الغالب من العمال المهرة الذين توصلوا لأفضل تنظيم للإسطوانات والروافع والسيور وبتصميم لفائدة العمل وسرعته مع استخدام قوة البخار(٤١) .

اولا : صناعة الصلب

إن صناعة الصلب تدين بالقليل للعلم بالمقارنة بما فعله العلم مثلا فى قطاع تبييض المنسوجات قبل ذلك بستين عاما . وقد حقق بسمر Bessemer امكانية الاستفادة من المعارف العلمية القليلة فى صناعة الصلب . وتوصل فى هذا الإطار إلى اختراعه الهام للمحولات لإنتاج الصلب من سبائك الحديد سنة ١٨٥٦ ، وجاء هذا الاختراع الهام من اصراره وملاحظته الذكية للحوادث الكيميائية الفجائية .

كما أن سيمنس Siemens ـ الذى توصل إلى بديل عن الفرن المفتوح سنة ١٨٦٠ ـ جاء من عائلة من المهندسين ، إلا أنه من المؤكد أنه استفاد فى أعماله من دراسته العلمية . وتعد الاضافة الرئيسية الجديدة فى أعماله هى تجديد استخدام الطاقة الضائعة ، وهو ينتمى بذلك إلى علم

٤١- J. D. Bernal . Science & Industry in the Nineteenth Century (London 1953) p. p. 28, 29.

انظر The Fontana Economic History of Europe op. cit. p. 237.

الاقتصاد أكثر من العلوم الطبيعية . والواقع فإن التوصل إلى صناعة صلب جيد تطلب أن يحتوى الحديد الخام على فسفور أقل ، وبالتالى فإن نزع الفسفور من الحديد يؤدى إلى توفر كمية من الفوسفور للعمليات الصناعية الأخرى.

كما كان جيلكريست توماس Gilchrist Thomas كاتبا قضائيا فى الشرطة ، ولكنه درس الكيمياء فى مدرسة مسائية . وعلم من أساتذته أن هناك ثروة تنتظر من يحل مشكلات صناعة الصلب ، والتوصل إلى أجود أنواعه . فحاول التوصل إلى ذلك بالتحليلات العلمية . فقرأ الأدب التكنولوجى ، وزار مصانع الحديد والصلب حسب ما سمح له وقته بذلك ، وزاول تجاربه من أجل تحقيق هذه الغاية بعملية التبطين بجير المغنسيوم لامتصاص الفوسفور من خام الحديد . وكان قادرا على اختبار النتائج بتجارب على كميات صغيرة سنة ١٨٧٧ عن طريق أحد أقاربه وكان كيميائيا يعمل فى التجارب الخاصة بالحديد . أما الشكل النهائى للإنتاج فقد بدأ عام ١٨٧٩ ، وكان عمل جيلكريست توماس هو البداية الحقيقية لعصر الصلب . وفى سنة ١٨٩٠ كان ٦٤٪ من الصلب فى أوروبا قد تم إنتاجه بهذه الطريقة.

وهكذا حل الصلب محل الحديد المطروق (المطاوع) فى صناعة السفن اعتبارا من سنة ١٨٩٠ ، كما أقيم أول جسر من الصلب بين شاطىء نهر كبير بين عامى ١٨٨٣ ، ١٨٩٠ . ومنذ عام ١٨٨٨ حل الصلب محل

الحديد المطروق فى بناء ناطحات السحاب بينما شهد العام التالى (١٨٨٩) بناء برج إيفل .

ولم يستخدم بسمر وسيمنز وتوماس سوى النتائج العلمية التى كانت معروفة قبل سنة ١٧٩٠ ، وهذه إشارة واضحة إلى أن الاحتياجات كانت اقتصادية أكثر منها علمية ، وأن الاحتمالات التكنولوجية كانت المعيار الأساسى .

ثانيا : صناعة الألومنيوم

على النقيض مما سبق ، فإن تقدم صناعة الألومنيوم سارت على خطوط علمية عالية منذ البداية . فقد جاء اختراع التوصل إلى المستخلصات بالتحليل الكهربى electroylytic Production على يد هول Hall فى الولايات المتحدة الأمريكية وهيرولت Heroult فى فرنسا . وجاء هذا الاختراع فى لحظة مبكرة نسبيا (تكنولوجيا عام ١٨٨٦) منذ اعتمدت العملية على امكانية الحصول على قوة كهربية رخيصة ، وكان عليها أن تحقق سوقها الخاص . ووصل الإنتاج العالمى من الالومنيوم سنة ١٩٠٠ إلى ٧٣٠٠ طن ، ووصل الإنتاج سنة ١٩٠٧ إلى ٢٠,٠٠٠ طن . وكان على هذه الصناعة أن تسلك طريقا طويلا بين حربين عالميتين للوصول إلى إنتاج ملايين الأطنان سنويا فى الأعوام التالية .

ثالثا : الكهرباء والاتصالات

إذا كان شكل التقدم فى إنتاج الصلب فى القرن التاسع عشر لا يختلف عن الشكل فى القرن الثامن عشر ، فإن نمو الصناعات الكهربية نتج عنه بعض الأمور اللافتة للنظر ، فبدلا من الحاجة الملحة إلى بعض المواد المحدودة طبيعيا ، والذى أدى إلى اختراعات جديدة ، فإن التحولات كانت كبيرة جدا عند بداية استخدام الكهرباء، وذلك عن طريق البحوث العلمية ذات الصلة بالاحتياجات الاقتصادية .

حقيقة فإن الجزء الأكبر من بحوث الكهرباء فى القرن الثامن عشر كان عبارة عن بدايات بسيطة ، ولكن هذه البحوث شكلت نوعا نظيفا للعلم فى عصور التنوير Enlightment وقام بها رجال من ذوى الياقات البيضاء لا يلوثون أيديهم ولا ملابسهم. وهذه البحوث كشفت الاحتمالات التكنولوجية التى لم يفكر فيها أحد من قبل .

وأصبح التقدم أكثر سرعة بعد أن قدم فولتا Volta وسائل إنتاج التيارات الكهربية المستمرة سنة ١٨٠٠ . ومع عام ١٨٣٩ فإن عمالا مثل دافى Davy وأورستد Orested وفوراداى Foraday اكتشفوا كل الظواهر المرتبطة بين التلغراف وضوء الكهرباء والطاقة وأمثال تلك الصناعات كالطلاء بالكهرباء .

كما شكلت السكك الحديدية مباشرة أول حاجة اقتصادية كان على الكهرباء الامداد بها ، وذلك للحاجة إلى الاشارات الضوئية لتنظيم حركة القطارات ، والاتصال بطريقة أسرع عبر الاتصالات المتاحة أى التلغراف . وهكذا أمكن معرفة الظواهر العلمية للكهرباء فى نحو عشرين عاما . وهكذا فإن المخترع الحقيقى للطاقة الكهربية واستخداماتها كان يمكن أن يكون أستاذا مجتهدا فى الفيزياء مثل هويتستون Wheatstone فى انجلترا ، أو فنى متخصص تلقى بعض الدراسات فى الكهرباء ، ويعلم جيدا كيفية الاستعانة بها من مصادرها مثل مورس Morse فى الولايات المتحدة . وظل المنهج التجريبى والمهارة والسعى للتوسع فى البحث لمدة عقدين من الزمان منذ البداية العملية سنة ١٨٣٧ .

ولكن العمل لمد الاتصال التلغرافى عبر الأطلنطى واجهته مشكلات عديدة تطلب حلها البراعة الرياضية فى الفيزياء لوليام توماس William Thomas (الذى أصبح لورد كليفن Kelvin) فيما بعد . وقد تحقق النجاح سنة ١٨٦٦ بعد عشر سنوات من المحاولات .

كما أن اختراع التليفون (١٨٧٦) كان نتيجة مرة أخرى لمزيد من البحوث العلمية ، ولو بدرجة أقل من الكهرباء ومزيد من البحوث فى علم الصوتيات ، حيث كان بل Bell مجهزا جيدا بفنون عائلته فى هذا الشأن وبمهارته الشخصية .

ولم يفكر أحد فى إتمام الاتصالات بالتلغراف أو التليفون بدون استخدام الأسلاك إلى أن أكد ماكسويل Maxwell ذلك نظريا بذلك الذى نسميه موجات الراديو (١٨٦٤) كما أكدها هيرتز Hertz عمليا بالتجربة سنة ١٨٨٦ وما بعدها . وأصبحت الاحتمالات[٤٢] متوقعة تماما، وأثبت العديد من المخترعين امكانية الاتصال باللاسلكى (الراديو) قبل نجاح ماركونى سنة ١٨٩٦ وما بعدها .

كما شكل توصل فوراداى Foraday إلى تحويل الحركة الميكانيكية إلى تيار كهربى سنة ١٨٣١ عملية إكمال الضوء الكهربائى والطاقة الكهربية فى الصناعة . ولكن الأمر تطلب خمسين عاما أخرى حتى يمكن استخدام هذه الطاقة فى الصناعة. لقد برزت عدة مشكلات هندسية كان لابد من القضاء عليها حتى يمكن أن تتحول البراهين المعملية إلى الآلية الاقتصادية. لقد احتاج الأمر إلى مثابرة مستمرة فى تجارب البحث العلمى لعقد أو لعقدين . وقد أكد برنال Bernal النظرية التى تقول أن التأخر فى البحوث يبزغ رئيسيا من الأساليب الاقتصادية التى لم تشجع الاختراعات، إلا إذا ثبت أن هذه الاختراعات ستكون لها نتائج ربحية . كما أن مخترعى النظريات الكهربية لم يكن فى امكانهم بيع اختراعاتهم ، لأنه لم يكن هناك حتى ذلك الوقت منبع رخيص للتيار الكهربائى ، وفى نفس الوقت كان

٤٢- The Fontona Economic History of Europe op. cit. p.p. 237 - 240.

هناك تقدم ضئيل فى إنتاج المولدات ، لأن الحاجة لم تكن قد ظهرت بعد لاستخدام التيار الكهربائى [٤٣] .

ومع ذلك فإن الصناعة تقدمت بعد ذلك بعدة خطوات تمثلت فى التوصل إلى بعض استخدامات التيار ، والتوصل إلى طور التوليد الكهربى، مما أنتج طاقة رخيصة كافية للقيام بمحاولات أخرى وهكذا . وكان أول استخدام صناعى للكهرباء هو من أجل التوصل إلى الطلاء باستخدام الكهرباء . ثم تبع ذلك التقدم الكبير فى المحركات والمولدات فى ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر لاحلال هذه المحركات محل البطاريات المكلفة . وهذا كله جعل الكهرباء مشروعا اقتصاديا فى أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وهكذا أصبحت الطاقة الكهربية رخيصة تماما، كما أمكن استخدامها فى الموانى ، وأعمال الحديد . والأسواق والمنازل .

وبقيت مشكلة توزيع (انتشار) subdividing الضوء ، والتى أمكن حلها سنة ١٨٨٠ باختراع فتيل (سلك) اللمبة المتوهج على يد سوان Swan فى انجلترا وأديسون فى الولايات المتحدة الأمريكية . كما وضع أديسون اللمسات الأخيرة للمولد الكهربائى ، وحقق الكثير فى مسألة توزيع الإضاءة .

٤٣- انظر Bernal op. cit p. 120.
The Fontana Economic History of Europe op. cit. p. 241.

لقد قدمت اللمبة المتوهجة الحل بالنسبة لتحويل الكهرباء إلى استهلاك ، كما قدمت شكلا للطلب كانت الرأسمالية فى القرن التاسع عشر فى حاجة إليه . وهكذا أمدت الكهرباء الصناعة بالطاقة ، مما أدى إلى انتعاش الصناعة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر .

كما أنه مع زيادة الاستهلاك وتحسين المولدات وسرعة النقل والتوزيع والتوصل ، فإن العملية تقدمت بشكل كبير .

وهكذا أمكن وبسرعة التوصل إلى استخدامات للطاقة الكهربية لأغراض متعددة .... فى تسيير القطارات الكهربائية والترام منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. كما أثر اكتشاف هذه الطاقة على الصناعة ، وأمكن للمصانع أخيرا أن تنشىء بعيدة عن حقول الفحم ، كما كان الحال قبل اختراعات القوة الكهربائية .

رابعا : الاصباغ الصناعية

هناك ميدان آخر من ميادين استخدام العلم فى الصناعة ، ونقصد بذلك ميدان صناعة الاصباغ الصناعية . ومع خمسينيات القرن التاسع عشر ، كانت الكيمياء العضوية - كيمياء مكونات الكربون - فى طريقها للتطور السريع من مجرد عملية خلط مباشرة للمواد إلى عملية علمية ، مع أسس نظرية مدروسة جيدا . وفى عام ١٨٥٦ بحث وليام هنرى بيركن William Henry Perkin بحماس الشباب عن طريقة استخراج الكينا

معمليا ، إلا أنه اكتشف مادة فعالة للصباغة سميت بعد ذلك باللون البنفسجى (الموف) (Mauve) والتى كان من الممكن استخلاصها من المادة الخام الموجودة بكثرة فى قار الفحم . وبعد أن نال تشجيعا متواضعا من رجال الصناعة والمستهلكين ، فإنه تعهد بنفسه مصنعا للصباغة سنة ١٨٥٧ . وكان هذا بداية استخدام الصباغة الصناعية التى برزت مباشرة وبسرعة من اكتشاف علمى .

والواقع أن الصناعة الجديدة أوجدت أسواقا لإنتاجها وبلا حدود ، لأنها قدمت المنتج بسعر وبنوعية لم يتوقعها أحد قبل اكتشاف (بركن) .

وقد أمكن اكتشاف واختراع صباغات جديدة فى السنوات التالية عندما اندفع الباحثون للكسب من الفرص المتاحة . وكانت المسألة الرئيسية هى الانطلاق من الصناعات الأولى للصباغة ، والتى تم اكتشافها سابقا من مصادر أولية (طبيعية) مثل مادة اليزارين Alizarin وهى مادة للصباغة باللون الأحمر وتستخرج من قطران الفحم ونبات الفوه (Madder) وهو من نباتات الصباغة باللون الأحمر أيضا .

وبعض الأرقام عن مادة اليزارين Alizarin يمكنها أن توضح صورة الاقتصاديات الجديدة لتلك الصناعة فقبل عام ١٨٦٩ كانت واردات بريطانيا من مواد الصباغة تتأرجح بين ٧٥٠,٠٠٠ ومليون جنيه ، ولكن فى عام ١٨٧٨ هبطت قيمة الواردات من هذه السلعة كثيرا . وفى عام

١٨٨٠ وصل الإنتاج العالمى من عجائن اليزارين الصناعية إلى ١٤,٠٠٠ طن وبقيمة كلية قدرها ١,٧ مليون جنيه . وكان هذا الإنتاج يعادل نحو ١٢٦,٠٠٠ طن من مادة الصباغة الطبيعية (الفوه Madder) كما كان يساوى بسعر ما قبل عام ١٨٦٩ نحو ٥,٧ مليون جنيه ، مما حققه وفرا يصل إلى نحو ٤ ملايين من الجنيهات فى نوع واحد من أنواع الصباغة .

كما أن النيلة الصناعية - للصباغة باللون الأزرق - قد تم تسويقها فى ألمانيا سنة ١٨٩٧ بعد أكثر من ثلاثين عاما من البحوث العلمية على يد الكيميائيين الألمان ، ويمكن اعتبارها قمة الانجاز فى الصباغة الصناعية. وفى مدى عشر سنوات فإنها أدت إلى الغاء استخدام النيلة الطبيعة فى الصباغة تماما ، وكان التأثير مدمرا على النيلة الطبيعية فى الصباغة فى أجزاء من الهند.

وهكذا يمكن أن نستخلص أن الصباغة الصناعية بدأت فى بريطانيا ثم أصبحت احتكارا ألمانيا تقريبا فى عقدين أو ثلاثة.

وفى عام ١٨٧٠ أنتجت بريطانيا ٤٠ طنا من اليزارين ، أما ألمانيا فإنها أنتجت فى ذلك العام أقل من طن واحد . وفى العام التالى ظلت بريطانيا تتقلد المكان الأول بإنتاج قدره (٢٢٠ طنا) من هذه المادة فى مقابل ١٥٠ طنا لألمانيا . ولكن فى عام ١٨٧٣ بلغ إنتاج بريطانيا ٤٣٥

طنا فى مقابل ألف طن لألمانيا وفى عام ١٨٨٣ استوردت بريطانيا ثلثى حاجتها من اليزارين.

كما أن قيمة الإنتاج العالمى من الأصباغ الصناعية عموما ارتفعت من صفر سنة ١٨٥٦ إلى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٨٦٢ ، وكان أغلبها من الأصباغ الكيماوية (الصناعية) وفى عام ١٨٧٨ بلغت قيمة المنتج من الأصباغ الكيماوية والصناعية ٣,١٥٠,٠٠٠ جنيه كان نصيب انجلترا منها ٤٥٠,٠٠٠ جنيه وألمانيا ٢ مليون جنيه .

وفى سنة ١٩٠٠ استحوذت ألمانيا على ٩٠٪ من السوق الدولية للاصباغ الصناعية ، وواضح أن هذا التفوق الكبير ارتكز على تكنولوجيا الصناعة.

وبين عامى ١٨٨٦ و١٩٠٠ فإن أكبر ست شركات ألمانية حازت على (٩٤٨) اختراعا بريطانيا ، كما أن أكبر ٦ شركات انجليزية استحوذت على (١٨٦) اختراعا فى مجال الصباغة الصناعية.

والواقع أن الصناعات الألمانية فى مجال الصباغة كانت فى أعلى مستوياتها ، كما لم يشك رجال الصناعة الألمان فى أن الصباغات الألمانية قد تم تقديمها بنوعيات عالية وبأسعار مناسبة ، وفى المقابل اتخذت بريطانيا شكل الدولة المتخلفة فى هذا المجال فى ذلك الوقت ، فهى تصدر المواد الخام إلى ألمانيا ، وتشترى منها الاصباغ الصناعية.

لقد أصبح مألوفا فى السنوات الأخيرة دراسة الخطوات الأولى للثورة الصناعية بنظرة قد تساعد الدول المتخلفة للتحرك وقفز مسافة النماء للحاق بركب الدول المتطورة ، كما أن دراسة تلك الحالات السابقة حتى تقدم دروسا ثمينة للدول المتقدمة لكيفية تلافى العودة إلى حالة التخلف .

ومن السهل معرفة الأسباب الظاهرية لقدرة ألمانيا على سرقة اكتشافات الصناعات التركيبية من بريطانيا . فالمصانع الألمانية كانت متطورة ، وكان إنتاجها ممتازا ، كما كانت هناك استثمارات رأسمالية ضخمة للتمويل . وفى سنة ١٩٠٠ كان رأسمال أكبر ٦ مصانع ألمانية فى صناعة الاصباغ الصناعية نحو ٢,٥ مليون جنيه ، بينما كان رأسمال كل المصانع الانجليزية العاملة فى هذه الصناعة أقل من نصف مليون جنيه . كما أن كبار رجال الصناعة الألمانية اجتهدوا كثيرا لتأكيد أن لديهم كفاءات علمية قادرة على توظيف الباحثين والعاملين فى هذا القطاع من الصناعة . وفى نفس ذلك العام (١٩٠٠) فإن الشركات الست الكبرى فى مجال الاصباغ الصناعية استخدمت ١٨,٠٠٠ عامل منهم ١٣٦٠ كهيئة إدارة ومحاسبة و ٣٥٠ مهندسا وتكنولوجيا و ٥٠٠ من الكيميائيين. بينما قدر عدد كل الكيميائيين فى كل صناعات الاصباغ الصناعية البريطانية فى نفس الفترة ما بين ٣٠ إلى ٤٠ شخصا . وأكثر من ذلك فإن الكيميائيين الألمان كانوا أكثر علما وإعدادا من نظرائهم الانجليز.

هذا بالإضافة إلى أن الصناعة الألمانية فى هذا المجال استعانت بالعديد من ذوى المكانة العالمية من الكيميائيين ، ولكن البريطانيين - عدا بركن Perkin الذى استقال مبكرا - لم يجتذبوا العلماء من ذوى المقدرة والكفاءة العلمية العالية للمساهمة فى هذا القطاع .

وإذا تعمقنا فى الموضوع أكثر فأكثر ، فإننا سنجد أن قادة الصناعة فى هذا المجال تصرفوا هذا التصرف المختلف فى ألمانيا وانجلترا منذ أن كان تحقيق الاتحاد الألمانى سنة ١٨٧١ كان له أثره فى ذلك . فالمجهودات الواعية التى قامت بها الحكومة الألمانية - حكومة الاتحاد الالمانى - كانت لها آثارها فى دفع ودعم الصناعات الناشئة . حقيقة إن بعض الولايات الألمانية قبل عام ١٨٧١ - وخاصة بروسيا - كانت تدعم هذه الصناعة ، ولكن حكومة الاتحاد الالمانى بعد تحقيق الوحدة كان لها قوة دفع أقوى (٤٤) .

وقد يتساءل أحد عن الأسلوب الذى سمحت به القوانين الاحتكارية ، وجعلت من السهل على الألمان سرقة اختراعات واكتشافات الانجليز والفرنسيين ، ثم المحافظة على هذه الاختراعات بعد تطويرها وتصنيعها، ومنعها من العودة إلى مواطنها

٤٤- The Fontana Economic History of Europe
The Industrial Revolution - Williaw Lilley p.p. 242 - 245.

الأولــى (٤٥) . وقــد يقــدم أحــد دراســة مفصــلة عــن الــدور الــذى لعبته البنــوك وبتأييــد مــن الدولــة فــى منــح الشــركات الكيماوية الألمــانية رأس المــال اللازم لتطــوير الصنــاعة وبشــكل لــم يحدث فى بريطانيا (٤٦) . وقــد أعطــى كل ذلك امتيــازا ودفعا كبيــرا للصناعة الألمــانيــة ، بينمــا كــانت البنــوك والشــركــات الانجليــزية تقــدم القليل فى هــذا الســبيل .

والواقــع يؤكــد أن ثلاثــة أجــيــال مــن رجــال الأعــمــال فــى الاصبــاغ الصناعية قد حققوا أرباحا كبيرة ، ولكن الدور الذى لعبه العلم فى ذلك كان ضئيلا . والمناهج التى جعلت من بريطانيا ورشة للعالم كان يمكن أن تجعلها تظل هكذا . وكان التساؤل ... لماذا المخاطرة - كما بدت - بتصنيع المجهول والاعتماد على تجارب الباحثين فى المعامل ؟ ولكن الألمان من ناحيــة أخرى لم يكن لديهم أمل فى إمكانيــة الانتصــار على مشكلة البداية المتأخرة إلا باستخدام العلم استخداما شاملا ، وبالتركيز على

٤٥- J. J. Beer, The Emergence of German Industry (Urbana III, 1959) 54 - 56, 105 ` 108

٤٦- لمزيد من الإطلاع انظر

Knut Borchard - The Industrial Revolution in Germany Vol 42.

Bertand Gille - The Bank and the Industrial Revolution

انظر The Fontana Economic History of Europe op. cit p. 246.

الصناعات القائمة على العلم . إن القيادة الصناعية فى ألمانيا وضعت فى أيدى العلماء وليس رجال الأعمال ، وحتى البنوك كان لها مستشاروها العلميون .

ورغم أهمية دور البنوك فى التمويل ، والتشجيع الحكومى فى ألمانيا للصناعات العلمية ، فإن هذا كله ما كان ليؤتى أكله لولا النظام التعليمى الصارم والدقيق الذى قدم عددا كافيا من الكيميائيين المدربين تدريبا جيدا .

إن السيطرة الألمانية على صناعة الاصباغ كانت ممكنة لأن هذه الدولة كانت تقود العالم فى علم الكيمياء العضوية قبل أكثر من عشرين عاما على اكتشاف (بركن) Perkin الأساسى . والواقع أن العلم الألمانى فى الثلاثنيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر لم يكن متقدما بغرض خدمة الصناعة ، لسبب جوهرى واضح ، وهو أنه لم تكن هناك صناعة لخدمتها .

وجذور هذه الكفاءة الكيميائية الألمانية السابقة لم تكن اقتصادية فقط ، وكانت عناصرها موجودة فى الكبرياء الألمانية الوطنية لتأكيد وجودها بعد هزيمة نابليون ، كما أن الطرق الطبيعية لعظمة الدولة - القوة الصناعية وبناء الامبراطورية وما شابه ذلك - ستظل أمرا متوقعا حتى يمكن تحقيق الوحدة الوطنية الألمانية .

وهكذا كان الاحتمال الوحيد القائم حينذاك هو استعراض العظمة الألمانية عبر محاولات عقلية ، ومحاولة إجراء البحوث العلمية فى كافة التخصصات ومنها الكيمياء العضوية.

لقد درس الألمانى ليبج Justus Liebig فى مدارس محترمة أحدثتها الثورة الفرنسية ، ثم عاد إلى وطنه سنة ١٨٢٤ ، وعزم على الرقى بدولته فى عالم الاصباغ الصناعية . وكانت مدرسة الكيمياء العضوية التى أسسها هى التى تمكنت فى النهاية من تحقيق السيطرة الألمانية فى عالم الاصباغ الصناعية .

وكان لدى (ليبج) اعتقاد راسخ فى الفوائد العملية التى سوف تنتج عن البحوث الكيميائية ، وأنه إذا ما أمكن إعداد هذه البحوث والتجارب فى ألمانيا ، فإن التطبيقات العملية سوف تنتقل إلى الخارج.

وبعد أن أحدث (ليبج) بعض التقدم فى الكيمياء الزراعية نظر بأمل فى أن تؤثر تجاريه على انجلترا . وأدت محاضراته وتقاريره واتصالاته فى النهاية إلى تأسيس الكلية الملكية الكيميائية سنة ١٨٤٥ . وكان أول أساتذة هذه الكلية واحدا من أفضل تلاميذ (ليبج) وهو ولهم هوفمان August Wilhelm Hofman الذى حول تخصصات الطلاب من الكيمياء الزراعية إلى كمياء قطران قار الفحم ، وكان ذلك باشرافه واستغلالا لاكتشاف (بركن) [٤٧] Perkin للون البنفسجى (الموف)

٤٧ - The Fontaua Economic History of Europe ` op. cit P. 247.

Mauve ... وهكذا يبدو واضحا أنه عند بداية تجارب علم الاصباغ الصناعية فى انجلترا ، أنها كانت ألمانية أكثر منها انجليزية (٤٨) .

وفى غضون ذلك الوقت ، كان (ليبج) يباشر باستمرار عملية تذليل الصعاب أمام الدراسات العملية ، وكانت حكومة بروسيا وهى فى طريقها لتحقيق إقامة الامبراطورية ، تفكر كثيرا فى أهمية حركة التصنيع ، وهى قد بهرتها بدون شك نجاحات هوفمان وتلاميذه فى انجلترا . واتبعت الحكومة الطريق لإقامة معامل كيميائية عظيمة فى جامعتى برلين وبون .

وفى عام ١٨٥٦ استدعى هوفمان للعودة إلى الوطن للتخطيط للعملية، وأن يكون له كرسى الأستاذية فى جامعة برلين .

ومنذ الستينيات من القرن التاسع عشر وما بعدها ، فإنه تم تعليم وتدريب المهندسين والكيميائيين على مستوى عال ، وبمعاونة الحكومة وعلى أسس وخطوط مهنية . ومن هذه المعاهد - وخصوصا بعد قيام الاتحاد الألمانى سنة ١٨٧١ - جاء ذلك الفيض من العلماء والباحثين الذين عاونوا على تقدم الاصباغ الصناعية وبسرعة.

٤٨- اعتمدت الدراسة فى الكلية على المعاونة المباشرة من ألمانيا ، وانخرط هوفمان نفسه فى تجارب الصباغة الصناعية أكثر من تلاميذه الانجليز ، وأكثر من ذلك فإن الشركات الانجليزية اعتمدت فى أعمالها على التعاقد مع الكيميائيين الألمان ، وبعضهم بطبيعة الحال أصبح بعد ذلك من قادة الصباغة فى الوطن الأب . (انظر J. I Beer op. Cit P. 23)

انظر أيضا The Fontana Economic History of Europe op. cit. p. 248.

وفى ثمانينيات القرن التاسع عشر ، كان فى جامعة ميونخ وحدها خمسون طالبا يعملون تحت إشراف فون باير Von Bayer وهو أحد الرواد الأوائل فى اكتشاف النيلة الصناعية . وعلى النقيض من ذلك فإنه منذ رحيل هوفمان عن بريطانيا وحتى سنة ١٨٧٤ لم يكن هناك كرسى للكيمياء العضوية فى بريطانيا ، فلا عجب إذا أن فقدت بريطانيا القيادة الأولى فى هذه الصناعة وبسرعة.

خامسا :الصناعات الأخري

لقد أمكن منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر التوسع فى الكيمياء الصناعية بصفة عامة . كما صادفت صناعة الأدوية نجاحا كبيرا اعتمادا على الصناعات الكيماوية ، وأمكن تركيب بعض الأدوية كالأسبرين ، وكذلك مواد التخذير المستخرجة من الكوكايين والنوفوكين Novocaine والفيرونال Veronal - وهو أول عقار منوم - ثم أعقب ذلك وفى ثلاثينيات القرن العشرين عقار السلفا.

كما أمكن التوصل إلى تحضير العطور الصناعية ، ومحسنات المذاق والسكارين وعدد من المنتجات الأخرى . وقدر لألمانيا أن تكون لها الخطوة الأولى فى كل هذه الاكتشافات والاختراعات ، واحتاج الأمر إلى جهود مضنية بين الحربين العالميتين حتى تبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أخيرا تأخرهما فى هذا المجال.

إن قصة التوصل إلى تلك المنجزات فى الصناعات الكيميائية بصفة عامة تعلمنا درسا متكررا... وهو أنه إذا كان التقدم التكنولوجى فى أواخر القرن التاسع عشر قد نجح فى استفادة الصناعة فائدة محققة من العلم ، فإن النظام التعليمى الدقيق الذى قدم العلماء والمهندسين المدربين تدريبا فائقا ، قد جعل أجيالا متعاقبة تسير دوما نحو التقدم فى هذا المجال(٤٩).

٤٩- The Fontana Economic History of Europe op. cit. p. 249.

خامسا : البنوك والثورة الصناعية ١٧٣٠ - ١٩١٤

لا يمكن الفصل بين تطور أعمال البنوك وتطور عملية التصنيع ، فإن كل التقدم فى أعمال البنوك فى القرن التاسع عشر سار موازيا للنهضة الصناعية . ومن الصعب تصور أحدهما دون الآخر . ورغم ذلك فإن هذه الحقيقة كما هى واضحة الآن ، فإنها كانت غائبة فى عصور سابقة (٥٠).

والواقع فإن المصادر الأصلية لهذه الدراسة تنقصها للأسف الكثير من التفصيلات ، فليس هناك تصنيف جيد لارشيفات البنوك عن هذه الفترة . كما أن الوثائق - إن وجدت - فهى لم تحفظ جيدا أو أنها لم تحفظ على الإطلاق ، والمصادر المطبوعة كثيرة ، ولكن من الصعب فهم محتوياتها ، وأوراق موازنة البنوك أعطت بعض الأرقام القليلة ، وقد تعطينا شكلا تقديريا عن سياسات البنوك في ذلك الوقت . وفى السنوات الأخيرة بدأ المؤرخون الاهتمام بدراسة هذا القطاع الهام من التاريخ الاقتصادى ، وتم نشر مجموعة من الدراسات الهامة ، ولكن لابد أن نؤكد على حاجتنا الملحة إلى مزيد من الدراسات المتعمقة والجادة (٥١).

٥٠- The Fontana Economaie History of Europe The Industrial Revolution Bertrand Gille. Translated by Roger Greaves - Banking and Industrialisation in Europe 1730 - 1914 p. 255.

٥١- op. cit . p. 260 , 261 .

لقد ظهرت بعض البنوك قبل قيام الثورة الصناعية ، ففى بداية القرن السابع عشر أنشىء بنك أمستردام سنة ١٦٠٩ وبنك انجلترا سنة ١٦٩٤ وبنك فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، ولكن هذه البنوك لم تكن تقوم بوظائف البنوك كما هى فى الوقت الحالى.

وهى تختلف عن البنوك الحالية فى أمرين : الأول أنها كانت فى الغالب بنوك ودائع لا تقوم بالاقراض إلا للأشخاص المعروفين لديها ، والثانى أن هذه البنوك لم تكن تستثمر أموالها فى المشروعات التجارية أو الصناعية ولكنها كانت تكتفى باقراض الحكومات.

أ- تطور العمليات البنكية

أدى التطور الاقتصادى الجديد فى عصر الثورة الصناعية إلى التوسع فى عمليات البنوك لتشمل بالإضافة إلى أعمالها التقليدية عمليات الاقراض والضمان وطرح الأسهم والسندات وضمانها ، بل وحتى المشاركة فى إنشاء المشروعات الصناعية .

وكل هذه الأعمال تطلبت أنواعا جديدة من البنوك ، مما أدى إلى وقوع ثورة فى هذا القطاع[٥٢] .

وفى بداية القرن التاسع عشر كان الموقف كما هو فى أواخر القرن الثامن عشر ، فالبنوك الخاصة كانت مسئولة عن تدفق الأموال فى القارة

٥٢- د. أحمد حسن البرعى - المصدر السابق - ص ٢٥٠ .

الأوروبية على الأقل . أما فى انجلترا فإن الحصص المشتركة للبنوك كانت آخذة فى الانتشار - رغم وقوع بعض المشكلات - هذا بالإضافة إلى فوائد التمويل البنكى للصناعة وخصوصا للقروض ذات الأمد القصير.

ولكن الموقف بدأ فى التطور بسرعة ... لقد خلقت حركة التصنيع طلبا زائدا على رأس المال ، كما أن وضع الضرائب الحامية - الحواجز الجمركية الحامية - بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٢ منحت رجال الصناعة فى القارة الأوروبية القوة لمواجهة المنافسة الانجليزية . ويرجع الفضل فى ذلك إلى ظهور الشركات ذات الاسهم ، فإن الاستثمارات أصبحت راسخة بدرجة الاستجابة لاحتياجات رجال الصناعة وكافية لتدعيم موقف المستثمرين . وانتشرت الشركات ذات الأسهم المتحدة Joint Stock Companies فى فرنسا وبلجيكا بعد عام ١٨٣٠ وفى ألمانيا بعد عام ١٨٤٠ وفى أغلب الدول الأوروبية بعد عام ١٨٥٠ .

كما أنه فى انجلترا انتشرت بنوك الودائع المتحدة بسرعة ، كما أن اسقاط الكمبيالات كان شيئا مألوفا وعلى نطاق واسع . أما فى القارة الأوروبية ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن البنوك الخاصة التى سيطرت على حركة الأموال ولمدة سنوات عديدة ، فإنها لم تكن مهتمة بصفة خاصة بالودائع ، بل حققت أرباحها من التحويلات والعمل كوسطاء.

وبالنسبة للاستثمار ، فإن الدعم البنكى اعتمد على استخدام التقنيات الملائمة . والواقع أن الاسهم كانت الآلية المستخدمة فى انجلترا فى وقت

مبكر ومع حلول القرن الثامن عشر ، ولكن الأمر استغرق وقتا أطول للعمل بذلك فى القارة الأوروبية.

وهنا أيضا فإن اعتبارات خاصة كان يجب وضعها فى الحسبان... لأن عمليات المساهمة (حركة الأسهم) ولكى تنمو بسرعة وسهولة ، فإنها كانت تحتاج إلى ضمانات لحامليها . هذا بالإضافة إلى «المشروع» كان يجب أن يجد سوقا محترمة ونشطة وواسعة من أجل تحقيق الضمانات.

وكانت القروض طويلة الأجل تجابه نفس المشكلة ، حيث أصبح صاحب الأسهم لا يهتم بالتوقعات المستقبلية ، منذ أصبح مالكا جزئيا للمشروع . وكان من المستحيل الحصول على قروض ضخمة من مصدر واحد أكثر من كمية محددة . ولمدة سنوات اتخذ الضمان شكل الرهن.

وكان نظام الرهن فى دول كثيرة آلية معطلة ، حتى امكن ابتكار التقنيات الضرورية للتعامل معه ، وخاصة ومبكرا فى ألمانيا ، ولكن متأخرا وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى فرنسا وبلجيكا .

وقبل عام ١٨٣٠ قسمت بنوك بازل قروضها من أجل الصناعة إلى أوراق مالية بقيمة متساوية أمام المتعاملين.

أما القروض نفسها فقد ضمنها الرهن . وكان هذا ملائما لأوراق القرض الحكومى والتى كونت قبل ذلك ثروات بنوك جنيف .

وبعد سنة ١٨٣٠ قام المقترض نفسه - الحكومة - بتقسيم قرضه وتقديم ضمانات بقيمة متساوية مغطيا كل قيمة القرض ، وسميت تلك الأوراق سندات . وكان أول إصدار منها قد صدر من أجل تمويل سكك حديد فرنسا منذ عام ١٨٣٧ وما بعدها . وكانت الطرق المستخدمة لاحلال هذه الآلية الجديدة هى نفسها المستخدمة مع الاسهم .

وهكذا وبتحديد الموقف بالنسبة للطلب على رأس المال ، فإننا نحتاج إلى اعطاء نظرة على مصادر التمويل ، لقد كانت المدخرات مشتتة ، فكيف يعرف المستثمرون تلك الاستثمارات الأكثر ربحا وحتى لو عرفوا، فما هو الطريق للمشاركة المباشرة فى التمويل ؟

من المؤكد أن زيادة أعداد منافذ البنوك قد ضيقت الثغرة بين التمويل والطلب ، فمثلا أدى اتساع خدمات البريد والتلغراف إلى تطوير تقنيات البنوك . ولكن لابد من الإشارة إلى عوامل مختلفة أهمها العوامل النفسية . ففى المقام الأول ، فإن المستثمر كان عليه أن يختار بين الضمانات المتغيرة والضمانات الثابتة وبين الأسهم والسندات . وقد فضل الفرنسيون الضمانات الثابتة . كما فضل الألمان والانجليز الاسهم المسجلة والتى كانت أكثر شيوعا .

وفـــى بعض الـدول الأوروبيــة حيـنــذاك والتى لــم يتـأكـد تـطورها بعـد ، فإن تراكــم رأس المال كـان أمـرا مـرهقـا، مما جـعل التـحـويلات الدولية لرأس المال أمرا حتميا . وحتى قرب قيام الحرب العالمية الأولى ، كـــانت هناك حــرية كـاملة للعــمل فى هذا الاتجـــاه ، ولكن المشكلات التكنولوجية كانت كبيرة .

لقد كانت المشكلة القائمة حينذاك هى أين يتقابل العرض مع الطلب فى السوق . وطبقا للصعوبات القائمة ،فإن عملية تنظيم سوق لرأس المال كانت أمرا معقدا. وهناك عدة مراحل يمكن التمييز بينها : فأولا كان من الطبـيـعى أن تحـدث المفـاوضـات على الأسـهم القـائمـة فى البـورصـة مما يضـخم دور الوسطاء ومن بينهم البنوك . وثانيا مـرحلة الاصـدارات ، ولم تكن الاصدارات المباشرة للأسهم فى عمليات الصناعة ممكنة إلا فى حالة عدد قليل من شركات السكك الحديدية التى وفرت إقامة مـحطاتها مجالا للانفاق ، وفى حالات كثيرة ، فإنه كان من الضرورى الرجوع إلى البنوك لحسم الأمور .

وهكـذا وقفـت البنــوك وسـط السوق ، تجمع المدخرات من جانب ثــم تضـعـهـا فـــى شكل للتــداول من جـانب آخـر . ولكن رجـال البنوك أنفسهـم كانوا يعملــون مـــن أجــل رؤوس الأمــوال ، وفـــى كل الحـالات فـإن الأمـور الاجـرائيـة - أمـام الاخـتـيـار بين قـاعـدتين مـتكاملتين - هى المضـــاهاه بـين رؤوس الأمـــوال المدخـــرة وتلك التى تم الاقــتــراض

بمقتضاها . وكانت هذه الطريقة الوحيدة التى يمكن بها للمؤسسة البنكية أن تحافظ على سيولتها المالية ، وأن يكون فى مقدورها تصفية حساباتها فى مدة معينة متفق عليها . وتبع ذلك أهمية أن يكون للبنوك موارد مالية متزايدة وكافية لتلبية احتياجات حركة التصنيع . وكانت الموارد فى نظام البنوك الخاصة - والذى كان النمط السائد فى كل القارة الأوروبية - كانت بالضرورة محدودة ، مع وجود بعض الاستثناءات . لقد كانت البنوك الخاصة تمتلك رؤوس أموال صغيرة وودائع قليلة أيضا ، ولهذا فإن سياسة هذه البنوك لم تهتم بالاستثمار الذى كان يعد عملية صعبة جدا بالنسبة لها . وفى هذه المرحلة كانت بنوك الودائع الوحيدة القائمة هى البنوك الانجليزية ، وهى وحدها التى كانت تقوم بالخصم بالنسبة للكمبيالات . كما أن تلك البنوك الخاصة لم تكن مهتمة بالودائع التى كانت تشكل عبئا ثقيلا نتيجة للفوائد المستحقة لها .

وبالنسبة لتطور حركة التصنيع ، فإن المعاونة الوحيدة للقروض طويلة الأجل ، كانت متاحة من القروض التى كانت محدودة فى الكمية والاستمرار . حقيقة إن بعض البنوك اضطلعت بنجاح بهذا النوع من العمل مع ضمانات رهنية ، ولكنها كانت تفعل ذلك طالما كانت ودائعها ثابتة .

وواضح أن المعاونة البنكية بالنسبة للمخاطرات الصناعية الجديدة كانت ضعيفة ، وبالتالى فإن مشروعات قليلة كان يمكنها الإفادة من البنوك فى هذه المرحلة .

وتطلبت إقامة مشروعات صناعية كبيرة زيادة رأس المال وسط مناخ لم تتضح فيه أهمية تلك المشروعات بعد ، وكان ضروريا أن تبتكر المؤسسات البنكية وسائل أخرى ناجحة ، وكان لابد من التوصل إلى حل بالنسبة لقروض الأجل الطويل ، ليس فقط بالحصول على المدخرات من أى مكان ، ولكن بتمويل الاستثمارات العامة . وأخيرا وفى حالات كثيرة فإنه كان على القرض البنكى المعروف والموثوق فيه أن يعاون ولفترة من الزمن المشروعات الصناعية (٥٣) .

والواقع فإن المسألة ليست سهلة تماما ، فالعلاقات بين رجال التصنيع ورجال البنوك كانت تتخذ أشكالا مختلفة تماما عن عملية تمويل التكنولوجيا . إن عائلة رجل الأعمال والمضارب الكبير ومدير الشركات الممتدة ورجل البنك أو الممول لا يمكن أن تعمل بنفس الطريقة أمام المسائل المتشابهة . وهنا تختلف مستويات الأمثلة ، ونحن لا نأمل تغطية كل شىء هنا ، فبعض النقاط ستظل مطوية ومجهولة . والإجابة على عدد من الاسئلة ستظل أمرا بعيد المنال لحين البحث المتواصل عن هذه الاجابات أو التوصل إى مصادر جديدة تعطينا إجابات شافية .

وهناك صعوبة أخرى فى دراسات هذا الحقل من حقول التاريخ الاقتصادى ، فلم تكن هناك أحجام أو خطوط متشابهة بالنسبة لتقدم أعمال

٥٣- The Fontana Economic Hiotsry of Europe The Industrial Revolution - Bertrand Gille op. cit. p. p. 259 ` 264.

البنوك ، فالاقتصاديات الأوروبية لها خصوصياتها فى التقدم ، كما أن خصائص عملية التصنيع اختلفت من دولة لأخرى ، وهذا يجعل من الصعوبة بمكان أن نتناول الموضوع وكأنه موضوع واحد . وبالتالى سنحاول التعرف على تطور أعمال البنوك فى بعض الدول الأوروبية فى عصر الثورة الصناعية .

٢- تطور البنوك في انجلترا

لم يظهر النظام البنكى الانجليزى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وهو مجهز تماما للتعامل مع احتياجات الوحدات الصناعية الحديثة . وكان رجال البنوك من التجار الذين اهتموا بالتجارة الدولية الضخمة ، والعمليات المالية المصاحبة لها ، وكذلك تلبية احتياجات الدولة . وكانت الفوائد التى يمكن أن يحصلوا عليها من الاستثمار الصناعى والتسهيلات الائتمانية للصناعة محدودة بحجم رأس المال المتاح ، وكان رأس المال فى ذلك الوقت محدودا أمام الطلبات الفجائية عليه . وعندما آزر رجال البنوك الحركة الصناعية ، فإنهم فعلوا ذلك بطبيعة الحال لتحقيق مصالحهم الخاصة .

وكانت بنوك الأقاليم فى انجلترا تقوم بأعمال صغيرة جدا وباعتمادات محدودة قامت بها مجموعات صغيرة من المشاركين . وهذه البنوك تسلمت بعض الودائع وقامت بالمدفوعات والخصومات بالنسبة

للكمبيالات . وكان هذا هو العمل الوحيد فى غياب الاجراءات المعقدة والطويلة .

ومع نهاية القرن الثامن عشر ، كان استخدام الأسهم أكثر انتشارا فى انجلترا عن أى دولة أخرى . وكان هذا يعنى أن الصناعات الانجليزية قد تجتذب الثروة من الخاصة والنبلاء ، والكثيرون منهم كان راغبا فى الاستثمار .

ولتوضيح الأمر ندرس حالة بنك لويدز Lioyds الذى تأسس سنة ١٧٧٦ من عائلة درابى Darby في كولبروكدال Coalbrookdale ومع كرولى Crowley وويلكنسون Wilkinson أو ووكر Walker . والواقع فإن عائلات لندن الكبيرة كانت متباطئة فى دعم حركة البنوك.

ومن المحتمل أن تكون القروض طويلة الأجل لعمليات التصنيع شائعة فى ذلك الوقت ، فقد نال بولتون Boulton قروضا من بنوك إليوت آند بريد Elliot & Pread وتورو Turo ولو Lowe وڤير Vere & Co. فى لندن. أما القروض قصيرة الأجل فكانت أسهل فى انجلترا نظرا لكثرة بنوك الأقاليم .

ولم يشتد عود الصناعة الانجليزية إلا مع نهاية القرن الثامن عشر ، فقد تكون رأس مال ثابت فى مجتمع غنى ، وكذلك ساهمت التسهيلات البنكية فى هذا الاتجاه [٥٤] .

٥٤- Ibid p. 256 - 258.

وكما كان لانجلترا السبق فى عالم الثورة الصناعية ، كان لها السبق أيضا فى عالم البنوك . لقد ظل بنك انجلترا يقوم بأغلب العمليات البنكية من قبول الودائع وخصم الأوراق التجارية والإقراض ، هذا إلى جانب بيوت المال الخاصة أو العائلية حتى عام ١٨٢٦ حين أباح البرلمان الانجليزى إنشاء بنوك إيداع على شكل شركات مساهمة . ووصل عدد البنوك فى انجلترا ١٨٤٤ إلى ١٥ بنكا منها خمسة فى لندن وحدها . واستطاعت هذه البنوك الجديدة فى وقت قصير أن تستوعب كل البنوك الخاصة . ووصل عدد البنوك فى انجلترا سنة ١٩١٤ إلى ٦٢ بنكا لها ١٧٨٢ فرعا فى كافة انحاء المملكة.

وكانت هذه البنوك مقسمة إلى أربع مجموعات :-

المجموعة الأولى ، وهى التى عرفت بالبنوك المساهمة The Joint Stock Banks ومن بينها أكبر خمسة بنوك فى انجلترا وهى ناشيونال National and Provincial وباركليز ١٨٢٦ ولويدز Liyods سنة ١٨٦٥ ، وستمنستر Westminster ١٨٣٤ ، ميدلاند Midland ١٨٣٦ وقد تخصصت هذه المجموعة من البنوك فى قبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل قصير . وكان البنك يحتفظ بنسبة من هذه الودائع فى حالة سيولة بلغت ١٠ ٪ ويخصص الباقى للقروض قصيرة الأجل . ولم تكن هذه البنوك تشارك مباشرة فى الاستثمارات

الصناعية ، ولكنها كانت تعمل كوسيط فى اصدار أسهم المشروعات الصناعية.

أما المجموعة الثانية من البنوك ، فكانت تتولى على وجه الخصوص خصم الأوراق التجارية ، ثم تعيد خصمها لدى بنوك المجموعة الأولى ، وعلى الرغم من أن الفارق بين سعر الخصم وإعادة الخصم كان فارقا ضئيلا ، فإن هذه البنوك استطاعت تكوين أرباح ضخمة.

أما المجموعة الثالثة ، فكانت بنوك مشروعات وأعمال ، بحيث كانت تتولى نيابة عن المشروعات الصناعية مناقشة شروط القرض والفوائد ، وتتدخل كضامنة لهذه القروض ، كما كانت هذه البنوك تشارك فى إصدار السندات الخاصة بالقروض العامة والقروض اللازمة لانشاء السكك الحديدية . هذا بالإضافة إلى أنها كانت تشارك أحيانا فى التمويل المباشر للمشروعات الصناعية سواء فى انجلترا أو فى الخارج.

أما المجموعة الرابعة فهى بنوك المستعمرات والدول الأخرى ، وكان نشاطها منصبا خارج انجلترا سواء فى المستعمرات البريطانية بصفة خاصة أو فى الدول الأجنبية .

والواقع فإن الصناعة الانجليزية كانت تتطور بسرعة ، مرتكزة فى ذلك على سوق دولية واسعة.

لقد ظل سوق الأوراق المالية فى لندن أنشط الأسواق العالمية حتى عام ١٩١٤ معتمدا فى ذلك على جدية البنوك فى أعمالها ، وكذلك على وجود شبكة من العملاء المنتشرين فى كل أرجاء العالم يمدون البنوك بالمعلومات الدقيقة والشاملة حول امكانيات تطور الأعمال الصناعية وفى المناجم والنقل.

وكذلك ساهم فى ازدهار البنوك الانجليزية تلك السرعة التى كان يتم بها منح القرض ، رغم التحريات الدقيقة التى كانت تجرى قبل منحه ، هذا بالاضافة إلى انهمار الأموال الأجنبية على البنوك الانجليزية لسمعتها الطيبة والعائد المضمون(٥٥).

٣ـ تطور البنوك فى فرنسا

وقعت فى فرنسا تطورات أيضا فى أعمال البنوك ، أثناء التغيرات الكبرى المصاحبة للثورة الصناعية ، ويمكن تقسيم البنوك الفرنسية فى هذه المرحلة إلى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة بنوك الأعمال ، ومجموعة بنوك الإقراض . أما المجموعة الأولى فقد قامت بعمليات استثمار مباشر فى القطاعات الاقتصادية الجديدة أو فى التجارة سواء كان ذلك فى فرنسا أو خارجها ، كمشروعات السكك الحديدية والكهرباء وغيرها. والواقع أن هذه المجموعة من البنوك كانت مرتعا لمضاربات كبيرة انتهت بالكثير منها إلى الإفلاس.

٥٥ـ د. أحمد حسن البرعى ـ المصدر السابق ـ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

أمـا المجـمـوعـة الثـانيـة من البنوك ، وهى بنوك الإقراض ، فـإنه سرعان ما اتضحت الحاجة إليها ، ولعل أول هذه البنوك كان بنك التسليف التجارى الصناعى ، ثم بنك الكريدى ليونيه Le Credit Lyonnais سنة ١٨٦٣ ، وقد أنشىء لتلبية طلبات المشروعات الصناعية من القروض فى منطقة ليون Lyon وسانت إتيين Saint - Etienne[٥٦] .

وقـبل أن نتـرك هذا الموضـوع، يتـبـادر سؤال إلى الذهن هل كـان السانت سيمونيين Saint Simonians هم أول من وضـعـوا أسس وأفكار الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه البنوك فى الاقتصاد الصناعى ؟

إن نقص رأس المال فى العقود الأولى من القرن التـاسع عشر كـان واضـحـا فى كل مكان إلا فى انجلترا ... وفى مـجـتمع حيث يمتلك البعض أدوات الصناعـة دون أن يرغبـوا فى اقـتـحـامـهـا ، وحـيث آخـرون كـانوا صناعـيين ولكن يفـتـقـدون آليـة الصناعـة ، فـإن هدف الاقـتـراض كـان الحصول على الآلات من الأول الذين يمتلكونها للآخرين الذين يستطيعون استخدامها .

ورغم اعـتـرافنا بأن الموضوع يعتوره بعض الغـموض ، فإنه يمكن القـول بأن البنوك لم تخلق رأس المـال ، ولكنهـا أنعشت دورتـه ، ووجـهـتـه الوجـهة السليمة ، ونظمت استخدامـاته . والبعض يرى أن البنوك يجب أن

---

٥٦ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٥٦ .

تكون مركزية وكل بنك خاص يلعب دورا متخصصا بين أقرانه ، وأن رأس المال العام سينشيء البنك المركزى لتمويل الصناعة Banque Centrale de Credit Industriel مع اعتمادات مضافة .

واعتقد السان سيمونيون أن الكمبيالات المدفوعة عند الطلب ليس لها فائدة عملية . وبالنسبة لقروض الأجل الطويل فإن البنك كان يمكنه إصدار كمبيالات مدفوعة فى نفس تواريخ القروض وكان هذا هو نفس القرض الخاص بالبنوك من أجل إقامة المشروع الصناعى، ومن أجل تمويل الشركات الصناعية . فكان البنك يقوم بمفرده بالعمل كوسيط بين الطرفين. وكذلك كان على البنوك أن تصدر قروضا طويلة الأجل وذلك من أجل معاونة المشروعات الصناعية وذلك حتى تباع الأسهم.

وحتى فى ذلك الوقت ، فإنه ساد الاعتقاد بأن البنك سوف يحوز أخيرا على القروض العامة ، وأنه سيوسع أنشطته خارج حدود الدولة ، وأن يساعد تلك الدول التى كانت تفتقد رأس المال اللازم للتمويل .

ولتأكيد أن المال المتاح سوف يوزع بطريقة سليمة بين الطالبين، تطلب الأمر تشكيل ثلاث لجان لتقديم المشورة لمجلس إدارة البنك: لجنة العلماء ولجنة الفنيين ولجنة ثالثة للتعامل مع « الاقتصاد المالى والسياسى » وكان هذا النظام الذى تم اختياره بالفعل فى أغلب عقود القرن التاسع عشر.

حقيقة إن التجربة العملية ببساطة اتبعت أفكار السان سيمونيين ، فقد جاء أول ذكر عن جمعية الإشراف على الصناعة Societe Commanditaire de L' Industrie على يد رجل بنك باريس (لافيت) J Lafitte فى يونيو ١٨٢٥ ، وكان هدفها المعلن هو المساهمة والمشاركة فى نجاح أى مشروع أو اختراع أو تحسينات فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة .

وقد اشترطت الخطة توفر رأس مال قدره ١٠٠ مليون فرنك ، ولكن لم يأت ذكر أية تفصيلات عن حجم المعاونة المطلوبة ، ولكن تبين أن الطلبات كانت تفحص فى لجنة فرعية خاصة متفرعة عن مجلس المديرين ، واشترك رجال بنك باريس والسياسيون فى الاسهم . وكان حماس رجال البنوك الأجانب أمثال بارنج Baring وارفنج Irving وريكاردو Ricardo من انجلترا ، وهنتش Hentech من سويسرا ورجال بنوك كثيرون فى ألمانيا وراء إعطاء مشروع (لافيت) شكلا دوليا كاملا[٥٧] .

٤- تطور البنوك فى بلجيكا

تعتبر حالة الجمعية العامة لبلجيكا Societe Generale de Belgique حالة مكررة من الجمعية الفرنسية فقد كانت موجودة

٥٧- The Fontana Economic History of Europe op. cit p. 265 - 266.

سنة ١٨٢٢ أثناء السيطرة الهولندية على بلجيكا وتحت رعاية ملك هولندا في وقت كان فيه الاقتصاد البلجيكي في حالة كساد تام وكان اسمها في ذلك الوقت Societe Generale de Pays - bas Pour favoriser L' Industrie Nationale أي « الجمعية العامة للأراضي المنخفضة لرعاية الصناعة الوطنية، ويلخص هذا العنوان أهداف الجمعية وهي « المساهمة في تقدم ونجاح الزراعة والصناعة والتجارة » وإن كانت حتى ذلك الوقت غير قادرة في التجارة سوى في تجارة الذهب والفضة .

وطبقا لشروط عقد الجمعية ، فإنها كانت محددة في اصدار كمبيالات تدفع عند الطلب، هذا بالاضافة إلى العمليات العادية للبنوك في ذلك الوقت .

وظل الناس يعتقدون بأن دعم العمليات الصناعية لا يحتاج إلى تمويل ضخم ، مما شكل مشكلة أمام رجال التصنيع .

وحتى عام ١٨٣٠ فإن الجمعية البلجيكية كانت تنظم ممتلكاتها كما تعاملت مع الودائع والقرض العام وما يرتبط بحركة التصنيع .

وقد أثرت أحداث سنة ١٨٣٠ طوعا أو كرها في حركة التصنيع . وأدت السيولة لدى بعض البنوك إلى تجمع كميات كبيرة من أسهم

الصناعة لديها . كما أنه لتشريع بقائها كان على هذه البنوك أن تعيد بعض الحياة للاقتصاد البلجيكي وذلك بضمان المساعدات لحركة التصنيع.

وعندما جاء الانتعاش سنة ١٨٣٥ فإن الجمعية العامة البلجيكية قامت بتقديم عدد مناسب من الضمانات في هذا السبيل.

لقد جعل مجلس إدارة الجمعية العامة البلجيكية من نفسه مسئولا عن انتشار روح الاتحاد (الرابطة) كطريقة للنجاح والتقدم في الصناعة في الدولة . ومجلس الإدارة الذي شد انتباهه تلك الأقاليم الزراعية الغنية ، فإنه قد اصطدم بضخامة رأس المال المخصص للاستغلال الزراعي ، كما أنه في نفس الوقت قدر أهمية ثروات المناجم وفائدة وكفاءة المصانع . وفي وقت ما من زمن بدايات الثورة الصناعية كان الفحم هو العنصر الرئيسي للثروة الناجمة عن الصناعة . ولكن عندما أصبح للحديد نفس القيمة ، فإنه لم يكن معقولا أن تستمر المناجم والمصاهر في حالة متردية من الضعف وبدون مردود (عائد) لهؤلاء الذين استثمروا أموالهم فيها .

وظل التقدم الصناعي في طريقه ، وامكن اكتشاف تقنيات جديدة طورت العمليات الصناعية بضخامة ، وهي بينما قللت من تكاليف الإنتاج فإنها زادت وحسنت من هذا الإنتاج . وعندما جاءت صناعات جديدة من الخارج لم يكن للجمعية العامة البلجيكية أن ترفضها بادعاء نقص رأس المال . وكان عليها أن توقف تصدير المواد الخام ، حتى لا تعود هذه المواد

مصنعة وبأثمان باهظة لتحقيق الأرباح للصناعة . وفى هذه الظروف كان لابد من الاتجاه إلى تدعيم رأس المال للحركة الصناعية .

وهكذا فإن الجمعية العامة البلجيكية واجهت المشكلة الرئيسية ، وهى استحالة تدعيم الودائع قصيرة الأجل وحدها للمشروعات الصناعية . وكان لابد من ايجاد مناهج وطرق جديدة لمواجهة المشكلة .

ففى عام ١٨٣٤ تمت دراسة خطة لانشاء « صندوق تجميع رأس المال مع أرباح أو بدونها » .

" Caisse des Capitaux accumules avec ou sous interet "

وفى عام ١٨٣٥ تم إنشاء شركتين ماليتين : جمعية التجارة فى بروكسل Societe de Commerce de Bruxelles ، و« الجمعية الوطنية للمشروعات الصناعية والتجارية» .

Societe Nationale pour les enterprises industrielles et commerciales

وكان هذا مطابقا لأعمال الشركات الاستثمارية الحديثة ، كما أن الشركة سلكت أسلوبا مخططا جيدا لتلافى أية خسائر .

وبالاضافة إلى حصصها المالية ، فإن هاتين الشركتين أصدرتا قروضا طويلة الأجل ، عاونتهما على تمويل المشروعات التجارية ،

الصناعية ، وذلك بامتلاك جزء من أسهمها والتى كانت تباع للعموم بانتظام . وهكذا عملت هاتان الشركتان كشركات استثمارية ، وقدمت رأس المال اللازم للمشروعات الصناعية المتعثرة.

كما أنشأت الجمعية البلجيكية أيضا جمعية الرأسماليين المتحدين Soiete des Capitalistes reunis وهى شركة استثمارية جاءت مصادر تمويلها من الكميات الصغيرة من الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل. وهنا مرة أخرى فإنه قد تم وضع الدراسات لتلافى المخاطر المحتملة. وكان من المأمول فيه من هذا المشروع هو التوصل إلى الرأسمالى الصغير ، والذى كانت مدخراته غير كافية له للاستثمار المباشر.

وفى عام ١٨٣٥ تم انشاء بنك بلجيكا الذى اتبع نفس الطريقة فى أعماله المتنوعة .وفى أكتوبر من نفس العام تلقى رئيس مجلس إدارة بنك بلجيكا تعليمات بضرورة أن يساهم البنك فى عمليات الصناعة ، هذا بالإضافة إلى أن بنك بلجيكا أنشأ " جمعية الأعمال المتحدة ".

" Soiete des Actions reunies "

والتى كان لها نفس الأهداف . لقد كانت أهداف هذه الشركات المالية هى دعم الاستثمار. كما أن جمعية التجارة والجمعية الوطنية هدفت قبل كل شيء إلى تقديم رأس المال.

لقد كانت جمعية الأعمال المتحدة نوعا من البنوك الصناعية للمدخرات (٥٨).

وكما سبق القول فإن البنوك وعملياتها تطورت فى أوروبا على نحو مختلف من دولة إلى أخرى ، فإذا كانت قد نشأت فى انجلترا وفرنسا مجموعات من البنوك المتخصصة ، فالأمر لم يكن كذلك فى باقى القارة ، فقد أطلق على البنوك التى أنشئت فى باقى دول القارة - وفى وقت متأخر نسبيا - بنك كل الأعمال ، وقد عملت هذه البنوك على القيام بكل العمليات اللازمة لتمويل القطاع الاقتصاد الجديد ، وقامت البنوك على هذا النحو فى كل من ألمانيا والسويد والنمسا والمجر وسويسرا وروسيا . وقد حققت هذه البنوك نجاحا كبيرا ، واستطاعت جذب مدخرات العملاء بتقديمها فائدة مرتفعة على المدخرات ، وكذلك استطاعت هذه البنوك تقديم مساعدات مالية ضخمة لمشروعات صناعية هامة (٥٩).

٥٨- Ibid 266 - 269.

٥٩- د. أحمد حسن البرعى - المصدر السابق - ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

الفصل الثالث

الثورة الزراعية

أدى انهيار النظام الاقطاعى الى قيام نظام جديد، وكان التغير فى الأساليب والنظم الزراعية القديمة كبيرا جدا الى درجة انه يستحق أن يلقب بالثورة الزراعية. وهكذا يمكن أن نعتبر ان دراسة الثورة الزراعية معناه دراسة ما طرأ من تغيرات على نظام ملكية الارض، والتوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة، وتنويع الغلات الزراعية، وموقف الحكومات من السياسات الزراعية وسكان الريف.

أولا - نظام ملكية الأرض وكيفية توزيعها

من أهم اركان الثورة الزراعية تحقيق الملكية الخاصة لاهمية توافر الحافز على الانتاج.

ولم تكن انجلترا فى القرن التاسع عشر تعانى من مساوىء الاقطاع كغيرها من الدول، فرأس المال اتجه نحو غزو الانتاج الزراعى وادارته على اسس تجارية، نتيجة رغبة الاثرياء من رجال الصناعة والتجارة فى تملك الأرض، فالمشكلة فى انجلترا لم تكن مشكلة تمليك بقدر ما كانت مشكلة توزيع هذه الملكية وتركزها بشكل عرقل التقدم الزراعى. فطبقا للبيانات الاحصائية فى عام ١٨٧٦ بلغ عدد الملاك الزراعيين فى انجلترا ٩٧٢,٨٣٦ شخصا، أما المسلحة الكلية للأرض الزراعية فكانت ٣٤,٠١٣,٥١٤ فدانا. ومن بين هؤلاء الملاك ٧٠٣,٢٨٩ (أى ٧٢٪ من اجمالى عدد الملاك) يمتلك الواحد منهم أقل من فدان، اذ انهم فى

مـجـمـوعـهم يمتلكون ١٥١,١٧١ فـدانا، بينمـا يمتلك البـاقـى من الملاك وعـددهم ٢٦٩,٥٤٧ شـخـصـا ٣٣,٨٦٢,٣٤٣ فدانا. وسـوء توزيـع الأرض هنا طبقا لبيانات هذا الاحصاء واضح ولا يحتاج الى تعليق.

وهناك من يرى ان الملكيـات الكبـيـرة أقـدر على تحـقـيق الكفـايـة، ومزايا الانتاج الكبير من وفورات وخفض التكاليف، وامكان استخدام الآلات، وقد يكون هذا صحيحا طالما ان وحدة الأرض المستغلة لا تجاوز الحد الأمثل للاستغلال فى ضوء الامكانيات والظروف السائدة، فبصرف النظر عن المساوىء الاجتماعية الناجمة عن كبر الملكيات، فهناك حجم أمثل للتشغيل من الوجهة الاقتصادية يجعل تعاون عوامل الانتـاج مع بعـهـضـا يدر أكـبـر دخل ممكن بأقل تكلفة، وأى زيادة عن هذا الحـجم تؤدى فى الغالب الى التبديد والضياع، لأن المالك الكبير فى الغالب اقل عناية باستثمار ارضه الى اقصى حد كما هو حال المالك الصغير، ولا سيـمـا اذا كـان المالك الكبـيـر يقيم فى المدن بـعيـدا عن التـعـرف على احـتـيـاجـات ارضـه، ولا يفـيـده نقص الانتـاج ام زاد مـا دام يـعـيش فى بحبوحة وترف. هذا فضلا عن ان مزايا الانتاج الكبير والتسويق على نطاق واسع يمكن تحـقـيـقـهـا فى الملكيـات الصـغـيـرة عن طريق الاتحـاد الاختيارى بين صغار المنتجين او عن طريق الزراعة التعاونية، ومن ثم يمكن تلافى المساوىء الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن كبر الملكية

عن الحجم الامثل للاستغلال.

ولعل السبب الهام فى كبر حجم الملكية فى انجلترا هو تقاليد وراثة الأرض، اذ تنحصر الوراثة فى الابن الاكبر رغبة فى الابقاءعلى اسماء الاسر الكبيرة، هذا الى جانب نظام الوراثة الموقوفة الذى يقضى بحق الانتفاع بالأرض مدى الحياة فقط، وقد الغى هذا النظام فى عام ١٨٨٢ .

اما فى فرنسا فقد كانت الملكية منتشرة، بل انه حتى المتسولين تملكوا بعض الاراضى. واذا كانت الثورة قد بدأت بمصادرة اراضى النبلاء وتوزيعها بسرعة على الطبقة المتوسطة، فان الملكية الصغيرة ظلت قائمة، وما طرأ على عدد الملاك من زيادة كان نتيجة للقانون الجديد لنظام الوراثة، والذى بموجبه لا يمكن للشخص أن يتصرف فى اكثر من عشر التركة بالهبة، ويقسم الباقى بين ورثته بالتساوى، وقد عدل هذا القانون فى عام ١٨٩١ بحيث اصبحت الهبة فى حدود الربع الى النصف وفقا لعدد ما لدى المورث من أبناء. وعلى ذلك فتوافر الحافز على زيادة الانتاج الزراعى فى فرنسا لم يكن يخلق المالك الصغير بقدر ما كان يتحريره من الأعباء التى يرزح تحتها واعطائه الفرصه لزيادة ما فى حوزته من الأراضى.

وفى ألمانيا قامت الملكية الخاصة للأرض على اثر إلغاء التزامات العمل، فالبنوك اقرضت الاهالى رؤوس الاموال اللازمة لشراء الاراضى ومنحتهم شروطا سخية فى السداد. اما عن توزيع الملكية، فالملاحظ انه

فى الشرق والشمال تركزت الملكيات الكبيرة، اما فى الغرب والجنوب، فكانا أكثر تأثرا بالثورة الفرنسية وما نشرته من آراء، فانتشرت فيهما الملكيات الصغيرة.

وفى الولايات المتحدة الامريكية، بدأ العبيد فى تملك الأرض بعد انتهاء الحرب الأهلية، وفى عام ١٨٦٢ صدر قانون يبيح لكل مواطن يزيد سنه على ٢١ عاما ان يتملك ١٦٠ فدانا، وبدون ان يدفع شيئا، اذا ما قام بنفسه بزراعة الأرض لمدة خمس سنوات.

كما انه سمح للمسرحين من افراد الجيش فى خصم مدة خدمتهم فى الحرب من مدة الخمس سنوات. وواضح انه فى ظل هذه القوانين كان يمكن للشخص أن يتملك الأرض دون ان يدفع شيئا، وقد ساعد هذا على الهجرة الى الولايات المتحدة ولاسيما من غرب المانيا.

وواضح مما سبق ان تحقيق الملكية الفردية وحسن توزيعها من المقومات الهامة لقيام الثورة الزراعية.

ثانيا- *التوسع الافقي* (حركة الاسيجة)

كلما زاد طلب السكان على المواد الغذائية شعر المجتمع بالحاجة الى زيادة المساحة المزروعة، فالسوق هو العامل الهام المؤثر فى تطور الزراعة. وقد كان أول ما اتجهت اليه الانظار هو استغلال الارض المشاعة واراضي المراعى وتحويلها الى الزراعة. ويمكن القول بأن

حركة الأسيجة كانت تهدف بصفة عامة الى التوسع الأفقى اى زيادة رقعة المساحة المزروعة.

وقد برز هذا التحول فى بعض الفترات، وكان ملحوظا ولاسيما فى انجلترا ولكنه لم يتبلور على نطاق واسع الا فى الفترة من ١٧٦٠ الى ١٨١٩ . وقد هدفت هذه الحركة الى اقامة الأسيجة والاسوار حول الأرض المشاعة بحيث لم يبق من الأرض الصالحة للزراعة الا القليل، وكانت هذه الحركة منظمة اذ تناولتها التشريعات البرلمانية فى انجلترا بالتنظيم، وكانت اهم العوامل على قيام حركة الاسيجة فى انجلترا ما يأتي :

١- زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة نمو سكان المدن مما ادى الى ارتفاع اسعارها، فكان من الطبيعى ان تتجه الانظار الى استغلال اراضى المراعى والأرض المشاعة وتحويلها الى الزراعة.

٢- تنظيم الحركة بواسطة التشريعات، وسهولة حصول كبار الملاك على موافقة البرلمان، اذ ان الاغلبية فى المجلس كانت لهم.

٣- تأييد علماء الاقتصاد ولاسيما آدم سميث لحركة الاسيجة، وقد كان من الطبيعى ان يؤيد الاقتصاديون حركة الأسيجة لأنها ولاشك اكثر نفعا من نظام الحقول المفتوحة، الذى يؤدى الى تبديد جزء من الأرض الصالحة للزراعة، وكيف انها حالت دون ادخال طرق الاستغلال

العلمية، وحالت دون تحقيق اكبر غلة ممكنة من الأرض.

من الملاحظ ان صغار الملاك لم يستطيعوا مجابهة ضغط الحوادث، اذ فقدوا حقا متوارثا هو حق استخدام الأرض المشاعة فى الرعى، وفي الحصول على الأخشاب، هذا بالاضافه الى أن ادخال الأساليب العلمية فى الزراعة ادى الى خفض التكاليف، مما جعل قدرتهم على التنافس فى الأسواق ضعيفة، وهكذا كان أمام صغار الملاك فى انجلترا : اما الهجرة الى المدن والحصول على عمل فى الصناعة النامية، او الهجرة الى المستعمرات، واما التحول الى مجرد عامل اجير فى الزراعة.

وقد نجم عن حركة اقامة الأسيجة نتيجتان هامتان :

١- زيادة رقعة المساحة المزروعة.

٢- كبر حجم الملكيات الزراعية.

وفى فرنسا والمانيا قامت حركة الأسيجة، ولكنها لم تكن ملحوظة بالدرجة التي كانت واضحة فى انجلترا ففى فرنسا قامت الحركة قبل الثورة الفرنسية بثلاثين عاما لأنها كانت تعانى من زيادة السكان لدرجة ان المجاعات كانت كثيرة الحدوث من عام لآخر، وقد أيد هذا الاتجاه الكثير من الكتاب الاقتصاديين.

وفى المانيا كانت حركة الأسيجة انشط فى الشرق حيث تركزت

مناطق انتاج الحبوب، أما فى غرب المانيا فقد تمسك السكان بحقوقهم العامة فى الرعى.

ثالثاً - التوسع الراسى

كان السبب الرئيسى فى الالتجاء الى هذه الوسيلة هو الزيادة المطردة فى السكان، ما يترتب عليها من زيادة الطلب على المواد الغذائى. والواقع أن الزراعة فى انجلترا كانت تتجه اتجاها رأسماليا جديد' مثلها فى ذلك مثل الصناعة والتجارة. فأصحاب الأراضى ادركوا اهمية استخدام رؤوس اموالهم فى زيادة خصوبة الاراضى واجراء التجارب لاستنباط انواع جديدة من الحاصلات، وفى تغيير وسائل وطرق الزراعة، وباختصار اتباع الوسائل العلمية فى الزراعة بقصد زيادة الأرباح نتيجة لزيادة رأس المال المستثمر. وقد ادت هذه السياسة الجديدة الى احلال الآلات مكان العمال، وبذلك قللت الطلب على العمال الزراعيين، واوجدت منافسة على نطاق كبير، وزراعة علمية لم يكن فى مقدور المالك الصغير مواجهتها، ولذلك ادت الى تركز اكبر للملكية.

وكان الحافز بلا شك على هذا التقدم فى انجلترا هو الارتفاع المستمر فى اسعار الحاصلات الزراعية، نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى اعتباراً من عام ١٧٦٠. فنتيجة لتقدم نظام المصانع ولا سيما بعد عام ١٧٧٥ ظهرت مراكز صناعية كبيرة احتشد فيها الكثير من السكان، وكان طلبهم على المواد الغذائية فى زيادة مستمرة. وامام هذه

الزيادة الكبيرة فى الطلب واتساع نطاق السوق، تحولت المزارع من وحدات للاكتفاء الذاتى الى الاستغلال التجارى على نطاق واسع، مما ادى الى زيادة الانتاج وخفض التكلفة.

وأدت حروب نابليون الى ازدياد تقدم الزراعة البريطانية، اذ أن انعدام الاستيراد تقريبا نتيجة لهذه الحروب ادى الى زيادة الطلب على المزروعات المنتجة محليا وارتفاع اسعارها بالتالى. وأدى كل ذلك الى قيام الكثير من الجمعيات التي هدفت الى تعريف الزراع بوسائل الزراعة الفنية وتنظيم الانتاج الزراعى ورفع كفاية السوق.

وقد كان التقدم الفنى فى وسائل الانتاج وفى الانتاج فى مجموعه كبيرا، فتدريجيا اصبحت الدورة الزراعية العلمية هى المتبعة، ولم تعد الأرض تترك دون زراعة لمدة سنة كل ثلاث سنوات، كما زاد استخدام الاسمدة الصناعية، كما ازداد الاهتمام بدراسة انواع التربة لتحويل التربة الخفيفة لتلائم زراعة الحبوب. وازدادت العناية بالماشية ووسائل الاكثار من السلالات الجديدة منها. هذا بالاضافه الى تقدم صناعة المعادن وصهرها واختراع آلات جديدة، مما ادى الى ادخال انواع جديدة من الآلات الزراعية، ولاسيما آلات الحصاد التى تجرها الخيل بدلا من الثيران.

وفى فرنسا بدأ كبار الملاك فى استغلال الزراعة على اساس

تجارى، فزادوا من استثمار رؤوس اموالهم فى الزراعة، وعهدوا بها الى المديرين الأكفاء، وادخلوا المستحدث من الدورات والآلات والتجارب العلمية.

وكانت اهم الأسباب التى دعت الى هذا التقدم هو :

١- رغبة نابليون فى اتباع مبدأ الاكتفاء الذاتى.

٢- قيام شبكة واسعة من الطرق والقنوات النهرية للأغراض الحربية، وتجميع الجنود فى المعسكرات، ولاسيما حول مقاطعة بولونى لغزو انجلترا، مما ادى الى فتح آفاق جديدة امام الزراعة، اذ تعين على هذه الجهات ان تكفى حاجات الجنود من المواد الغذائية.

٣- توافر الأيدى العاملة لقيام الزراعة الكثيفة بعد عام ١٨٣٠ .

٤- قيام الثورة الصناعية فى فرنسا وما تبع ذلك من نمو سكان المدن، ونمو فى الطلب على المواد الغذائية.

٥- تقدم وسائل النقل البرى ولاسيما السكك الحديدية، الذى كان حافزا آخر على تقدم الانتاج الزراعى، ومؤديا الى توحيد اسعار السلع الزراعية، كما اتاح سوقا اكبر، وساعد على نقل الأسمدة الصناعية الى كافة الجهات.

٦- كثرة المعاهدات التى تهدف الى حرية التجارة والتى عقدتها

فرنسا مع الدول المجاورة فى الفترة بين عامى ١٨٦٠ ، ١٨٧٠ اذ فتحت اسواقا جديدة امام المنتجات الزراعية.

وفى المانيا أمكن تحسين وسائل الانتاج الزراعى ايضا بادخال نظام الدورات الزراعية، وتوفير غذاء الماشية فى الشتاء، وكذلك بتحويل مساحات كبيرة الى الزراعة الكثيفة. وقد عمد الحكام بصفة خاصة الى تشجيع زراعة البنجر، فهو فضلا عن انه محصول يعطى غلة نقدية، فهو يتطلب من الزراع ضرورة ادخال نظام الدورة الزراعية، ويتطلب التسميد لكى تجود معدلات انتاجه، كما أن فضلاته تغذي الماشية.

ومن أهم مظاهر الثورة الزراعية فى المانيا هبوط المساحة المتروكة دون زراعة، كما ان الانتاج الكلى للحبوب قد تضاعف، وزاد انتاج البطاطس باكثرمن ضعف.ولم تكن هذه الزيادة نتيجة لاصلاح واضافة اراض جديدة للمساحة المزروعة بقدر ما كانت راجعة للحصول على كمية اكبر من الانتاج من نفس وحدة الأرض.

اما فى الولايات المتحدة، فقد حدثت الثورة الزراعية نتيجة تفاعل عدة عوامل أهمها :

١- استخدام الآلات على نطاق واسع على أثر تحرير العبيد، مما حقق وفرا فى نفقة الأيدى العاملة خصوصا فى المساحات الكبيرة.

٢- اكتشاف مركبات الفوسفات فى الجنوب، وقد ادى استخدامها

الى ارتفاع معدلات الانتاج.

٣- التوسع فى اقامة السكك الحديدية التى تعبر القارة من الشرق الى الغرب، وقد شجع ذلك الهجرة الى هذه المناطق البكر لاستغلالها مما ادى الي توسع كبير فى انتاج الحبوب.

٤- وجود اسواق جديدة تستوعب هذا الانتاج فى اوروبا ولاسيما انجلترا التى رحبت بدخول القمح دون فرض تعريفه جمركية.

رابعاً- الرعاية الحكومية للمجتمع الزراعى

اخذت الرعاية الحكومية للمجتمع الفلاحى عدة أشكال منها :

١- تشجيع الايجارات لمساحات صغيرة للعمال الزراعيين : ففى انجلترا حين تدهور حال الزراعة بعد ان كانت المصدر الرئيسى للنشاط الاقتصادى، رأت الحكومة ضرورة التدخل، وقد اتضح للساسة الانجليز ان تدهور حال العمال الزراعيين انما يرجع الى استبعادهم من الصلات الشخصية بالأرض بعد ان ابتلعت الملكيات الكبيرة غالبية الأراضى، وافقدتهم حركة الأسيجة حقوقهم فى الأرض المشاعة ولذلك قويت الدعوة الى الاصلاح ونادت بتأجير مساحات من الأرض للعمال الزراعيين لاستغلالها، وكان حجم القطعة يتراوح بين ربع وثلاثة أرباع الفدان.

٢- تشجيع الملكية الصغيرة : رغم أهمية التقسيمات السابقة،

فانها كانت فى حدود التأجير، فهى بلاشك رفعت قليلا من مستوى العامل الزراعى، ولكنها لم تشكل الملاك الصغار مرة أخرى، لذلك اصدر البرلمان الانجليزى فى عام ١٨٩٢ قانونا لتشجيع الملكية الصغيرة خول بمقتضاه لمجالس المقاطعات الاقتراض من لجنة القروض للمشروعات العامة لشراء الاراضى اللازمة من كبار الملاك ثم تقسيمها الى اقسام لا تزيد عن ٥٠ فدانا، وبيع هذه الاقسام للجمهور على ان يدفع المشترى خمس الثمن فورا والباقى على أقساط نصف سنوية لمدة لا تجاوز الخمسين عاما.

ولكن النتائج التى تمخضت عن هذا القانون كانت مخيبة للآمال، اذ لم يتم بيع سوى ٨٥٠ فدانا فى الفترة من ١٨٩٢ الى ١٩٠٧، والسبب فى ذلك يرجع الى ان القانون لم يعط المجالس سلطة اجبار الملاك على بيع الأراضى، كما انه بالرغم من سخاء شروط السداد، فانه لم يوفر للمشترين الجدد القروض والماشية والآلات وسائر التكاليف التى تتطلبها الزراعة. ومن ثم عمدت الحكومة الى تعديل هذا القانون فى سنة ١٩٠٧، فأعطت مجالس المقاطعات الحق فى نزع ملكية الأراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون، مع تعويض الملاك عن اراضيهم باسعار السوق السائدة، على ان تقوم المجالس قبل تقسيم الارض وبيعها بتحسين المرافق اللازمة من مدللطرق وتوفير للمياه الصحية وتحسين لوسائل الصرف، على ان تضاف تكلفة اعداد هذه الاراضى الى الثمن الاصلى.

وقد أحرزت هذه التعديلات بعض النجاح، اذ فى نهاية عام ١٩١٤ بلغ عدد الطلبات المقدمة من الافراد ٤٦,٦٦٠ طلبا، ومن الجمعيات ٩٦، والكميــة المطلوبة للتــوزيع ٨٧٢,٢٨٦ فـدانا. ورغب ٢,٣ ٪ فـقـط من الطالبين شـراء الارض، امـا البـاقى فـقـد اكـتـفى بالايجـار، وهذا راجع بلاشك الى حاجتهم الى استثمار باقى رؤوس اموالهم فى الماشية والآلات وشراء البذور وغير ذلك.

وتكاد تقتصر مشكلة ايجاد التقسيمات والملكيات الصغيرة على انجلترا وحدها، ففى المانيا مثلا كان ٩٣ ٪ ممن يمتلكون الأرض يقومون بزراعتها بأنفسهم، كما ان الملكيات الصغيرة الأقل من خمسين فدانا تكون نصف المساحة الكلية المزروعة، ولعل هذا هو ما حدا بعدد كبير من السكان الزراعيين الى البقاء فى الريف، بالرغم من الآفاق الواسعة الناجمة عن الهجرة الى الولايات المتحدة.

٣- تشجيع الحركة التعاونية والثقافة الزراعية: يشكل التعاون الزراعى اساسا هاما من اسس الرعاية الحكومية فهو يتمثل فى:

أ- شراء الخامات والبذور.

ب- امداد المزارعين بالسلف بفائدة مخفضة.

ج- نشر الثقافة الزراعية.

د- تسويق الحاصلات الزراعية للاعضاء.

هـ- تقديم الخدمات الاجتماعية للاعضاء.

ففى فرنسا مثلا اهتمت الحكومة بنشر الحركة التعاونية واصبح عدد الجمعيات ٦٤٨ جمعية تضم ٢٣٤,٠٠٠ عضو وذلك فى عام ١٨٩٠، ثم ارتفع العدد الى ٤٩٤٨ جميعة تضم ٨١٣,٠٠٠ عضو فى عام ١٩١٠.

أما فى المانيا، فقد رأت الحكومة ان مهمتها لا تقتصر على تحرير الزراع، ولكن لابد من تعزيز ذلك بالارشاد الزراعى، كما رأت أن من واجبها ان تمدهم بروؤس الأموال ايضا، اذ ان التقدم العلمى فى الزراعة يتطلب دون شك انفاقا راسماليا، بل ان رأس المال يلزم صغار الزراع لتغطية الفترة الزمنية التي تمضى بين بدء الانبات وبين تسويق المحصول، واذا لم تتوافر وسائل الحصول على الائتمان الزراعى لاضطر صغار الزراع الى الوقوع فريسة فى أيدى المرابين.

وقد وضح انه لابد من اتخاذ بعض الاجراءات لمساعدة الزراع، فكان من الضرورى مثلا تخليصهم من الديون التى اصبحوا غارقين فيها. وفى خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر أحس الزراع بوطأة المنافسة الأمريكية، وإذا كان كبار الملاك قد تمكنوا من حماية مصالحهم بان طلبوا من الحكومة فرض تعريفه جمركية عالية ، وأجابتهم الحكومة الى طلبهم فى عام ١٨٧٨ ، فان صغار الزراع وجدوا فى التعاون تحقيقا لمصالحهم.

لقد قامت البنوك بمنح القروض بفائدة مخفضة لصغار الملاك، وذلك بدلا من الأسعار المرتفعة التى كان يفرضها المرابون، كما قام صغار الملاك بشراء البذور والسماد وتأجير الآلات الزراعية تعاونيا، كما عملوا على ايجاد جميعات تعاونية للانتاج تقوم باستخدام حاصلاتهم، كانتاج السكر ومنتجات الالبان. ولم يقتصر تعاونهم على ناحية الانتاج ولكنه امتد ليشمل التسويق ايضا، فقد ادركوا ما يحقق التسويق التعاونى من مزايا لأعضائه، فالحاصلات الزراعية تسوق بأسعار أعلى اذا امكن التحكم فى كميات كبيرة منها، واذا ما احسنت تعبئتها وفرزها وتقدير مراتب ودرجات لها. لقد اتحدوا وكونوا كل انواع جمعيات التأمين المعروفة فى المجتمعات الزراعية خصوصا التأمين على الماشية. وكان لهذه الاتحادات اثر تعليمى كبير، وبذلك أمكن ايصال المعرفه الفنية والثقافة الزراعية الى صغار الزراع. .

كما استجابت الحكومة الألمانية لرغبة كبار الملاك ففرضت تعريفة خاصة على الحبوب الواردة من الخارج، وأنفقت الكثير من الاموال في سبيل تحسين وانشاء الترع والمشروعات العامة الأخرى، التى تفيد الزراعة بصفة عامة، ومن ثم كانت الزراعة المنظمة قوة حقيقية فى المانيا كما كانت فى فرنسا.

٤- **التعريفة الجمركية** : لجأت معظم دول اوربا الى فرض تعريفة جمركية على الواردات ولاسيما الواردات التى تنافس الانتاج

المحلى، ففى المانيا فى عام ١٨٧٨ فرضت الحكومة التعريفه الجمركية على اللحوم والقمح الواردين من الولايات المتحدة، وكانت هذه التعريفة تزيد كلما هبط سعر القمح، فالحكومة الالمانية كانت تعتبر الزراعة فى منزلة البحرية لأنها هى الوسيلة الرئيسية للدفاع، فقد كان الاعتقاد السائد ان مركز الدوله يكون افضل فى زمن الحرب اذا ما توافر الانتاج المحلى من المواد الغذائية.

وفى فرنسا كفلت الحكومة الحماية للزراعة منذ عام ١٨٨١، وعلى ذلك فرضت تعريفه جمركية عاليه، وقد نشط الانتاج الزراعى فى فرنسا فى ظل هذه الحماية.

٥- برامج الاصلاح الزراعى : اهتمت انجلترا اهتماما كبيرا فى الفترة من ١٩١١ - ١٩١٤ بالزراعة وتشكلت لجنة شبه رسمية لدراسة حال الريف من حيث مستويات الأجور وساعات العمل واحوال وظروف ايجار الاراضى الزراعية. وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا شاملا اتخذ اساسا لبرنامج تعليمى وتشريعى ضخم لتحقيق الاصلاح الزراعى فى دول كثيرة، وقد اوضح التقرير انه لا توجد دولة واحدة فى اوربا تفضل انجلترا كدولة زراعية من حيث المناخ والتربة واتساع الأسواق، ولكن امكانيات انجلترا الزراعية ليست مستغلة على الوجه الأكمل، بل تحولت الملايين من الأفدنة الى مراع.

وقد أوضح التقرير أن أكثر من ٦٠ ٪ من العمال الزراعيين في المملكة المتحدة كان أجرهم أقل من ١٨ سنتا في الأسبوع، فمتوسط الأجور منخفض جدا وعدد ساعات العمل كبير جدا، وحالة السكن والوسائل المعيشية أسوأ بكثير من العمل في قطاع الصناعة، والعامل الزراعي بصفة عامة كان امله ضعيفا في تحسين حالته، الا اذا هاجر الى المستعمرات.

وكانت السياسة التي رسمها لويد جورج لاصلاح حال الزراعة في سنه ١٩١٣ تعتبر ان سبب الاضمحلال الرئيسي الذى اصاب الزراعة انما هو سيادة طبقة لوردات الزراعة التي كانت تحتكر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكان البرنامج الاصلاحي الذى وضعه يرتكز على دعامتين :

أ- تحسين حال سكان الريف.

ب- زيادة الانتاج الزراعي.

وقد انشأ لويد جورج وزارة جديدة للاراضي تتبعها لجان لها سلطة شراء الأراضي بالأسعار التي تراها، وذلك لمضاعفة عدد الملكيات الصغيرة. كما حاول لويد حماية العمال الزراعيين بسن التشريعات التي تنص على ألا يقل اجر العامل الزراعي عن حد معين، كما أضاف الى ذلك مشروعا بتحديد ساعات العمل، وان تستخدم الحكومة بعض رصيدها المخصص للتأمين لبناء ١٢٥,٠٠٠ مسكن للعمال الزراعيين.

والواقع ان سياسة حزب الأحرار الذى كان يعنى بشئون الصناعة اكثر من الزراعة نتيجة تمسكه بسياسة الحرية الاقتصادية قد تغيرت كثيرا، فاصبحت ايجابية بعد ان كانت سلبية، وكانت علاجا جديا قام على دراسة واسعة، ولم تقتصر على حماية الزراعة بواسطة التعريفة الحامية.

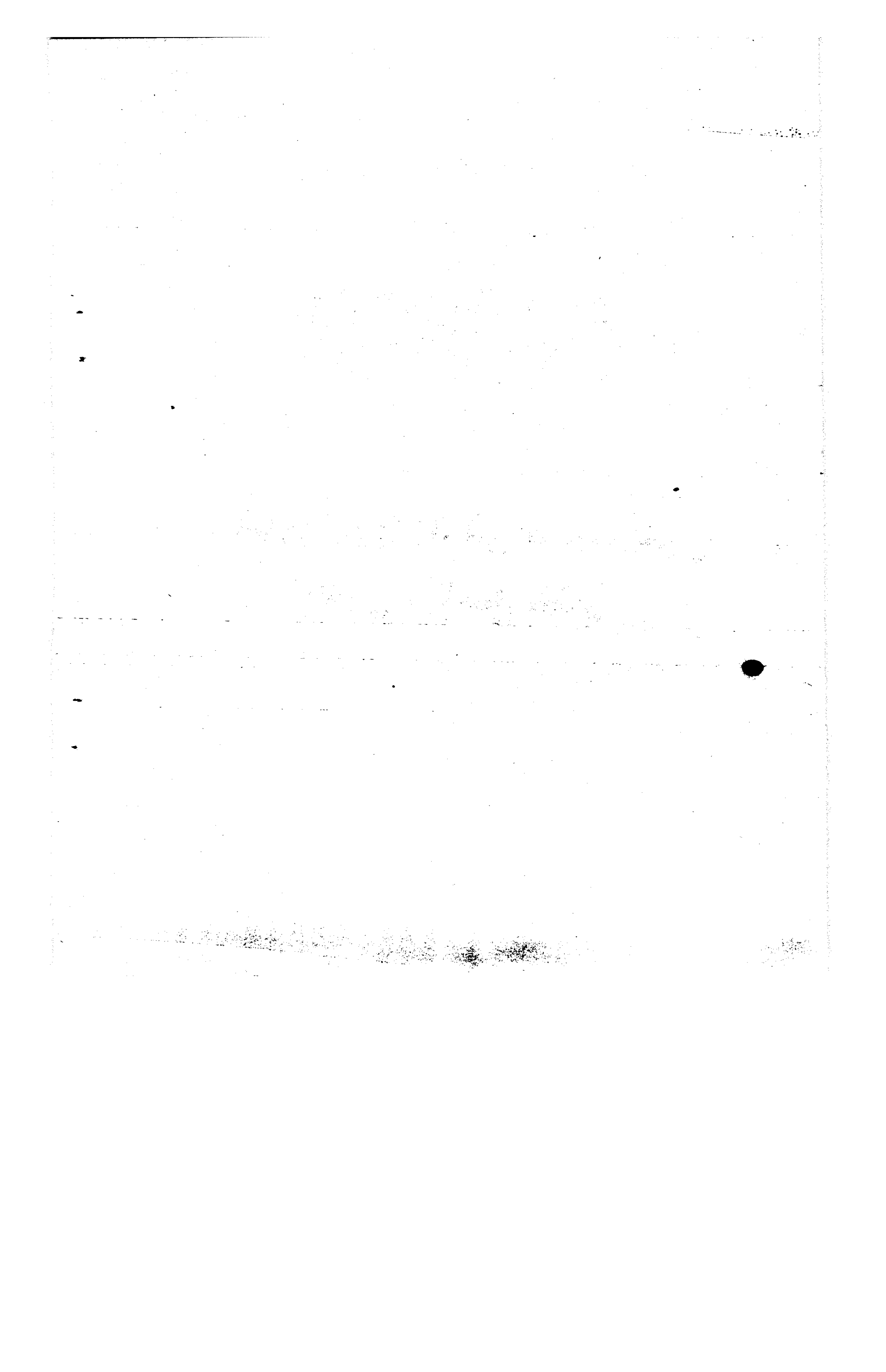
٦- نقابات العمال الزراعيين: قامت محاولات بغرض تنظيم العمال الزراعيين على غرار ما هو حادث فى نقابات العمال فى الصناعة، والهدف من ذلك رفع مستويات الأجور لطبقة العمال فى الزراعة، ولاشك ان العمال الزراعيين كانوا فى حاجة ماسة الى التنظيم. ففى انجلترا مثلا تكون الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الزراعيين، ولكنه لم يعمر طويلا، ولكن اعقبه الاتحاد الجديد فى عام ١٩١٤ ،والذى عمل على رفع مستوى القرية وتقليل الفوارق الكبيرة بين ما ينعم به عمال المدن فى الصناعة وما يحصل عليه العمال الزراعيون(١).

---

(١) دكتور جمال الدين سعيد، التطور الاقتصادى، ص ٧٥ - ٧٧.

الفصل الرابع

تطور الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر



فى سنة ١٧٨٩ كان ثلث الأراضى الفرنسية فى يد الفلاحين. اما باقى الأراضى فكانت طبقة الاكليروس والنبلاء هى التى تستغلها لصالحها.

زيادة على ذلك فان الاراضى الفرنسية كانت تتعدد فيها القطاعات الفلاحية، فهناك فلاحون اثرياء يملكون مساحات كبيرة، وفلاحون يملكون قطعا صغيرة ويستغلونها لحسابهم، الى فلاحين مستأجرين بالمناصفة، واحيانا لا يسمح لهم الا بالاستئجار بالثلث أو الربع، وآخر هذه القطاعات الفلاحون (الاجراء) الذين لا يملكون الا سواعدهم. لكن المشكلة لم تكن تنحصر فى تعذد القطاعات الفلاحية فحسب، وانما تعود ايضا الى اختلاف طرق الزراعة فى كل انحاء فرنسا، بحيث كانت الأراضى الزراعية مقسمة الى حقول يزرع بعضها بمحصول شتوى، وأخرى بمحصول ربيعى، وحقول أخرى تبقى للاستراحة. ومع ازدياد عدد السكان اصبح من الضرورى للفلاح الحصول على أراض واسعة تساعدة على انتاج محصول كاف.

وبالاضافه الى هذه الظروف التى كان يعيشها الفلاح الفرنسى آنذاك، كانت هناك الحقوق الاقطاعية الواسعة،والتى كانت البورجوازية والفلاحون محرومين منها، بل انها كانت عاملا من عوامل السخط بين عامة الناس.

لذلك كان اول ما طالب به الاقتصاديون الفرنسيون هو تغيير وضعية الأراضى، وازالة الحقوق الاقطاعية، مع تطوير الفلاحة وذلك بالقيام بالتسييج.

ولكن الفلاحين الفقراء والذين لا يملكون الا بعض الماشية يعتمدون عليها فى حياتهم، رفضوا التسييج لأنه سيمنعهم من الرعى والتنقل من اقطاعية الى اخرى، بل سيدفعهم الى بيع هذه الماشية، وفى هذا الصدد حررت عدة عرائض بعضها خاص بازالة الحقوق الاقطاعية، والبعض الاخر خاص بالتسييج والرعى والزراعة[١].

الغاء النظام الاقطاعى :

خلال جلسات الجمعية الوطنية لوحظ ان اغلبية ممثلى الشعب كانوا من المحامين واصحاب المهن الحرة الذين لم يكونوا قطعا مهتمين بمشاكل القرويين.

وفى ٥ ، ١١ أغسطس ١٧٨٩ تم تحرير المراسيم الخاصة بالغاء الحقوق الاقطاعية، لكن تنفيذها لم يتم الا فى ٣ نوفمبر. ورغم مساندة الملك للاكليروس – الذين أرادوا الحفاظ على الضرائب المخصصة لهم – تم الغاء ضريبة العشر التى كانوا يتمتعون بها.

الظروف التي تم فيها استرجاع الأراضى :

انشأت الجمعية التأسيسية مجلس الحقوق الاقطاعية، وكان يتكون

من ممثلى الشعب وبعض النبلاء واعضاء الاكليروس وكانت الاغلبية تتوفر على حقوق اقطاعية. وقد اعتبر هذا المجلس الحقوق الاقطاعية حقوقا ناتجة اما عن طريق القوة، او ممنوحة من طرف الدولة، لذلك طالب المجلس بازالتها مجانا.

كذلك الشأن بالنسبة لحقوق الشرف وحقوق الاستعباد، وضرائب الطرق والسخرة الشخصية، وضريبة المنافع العامة فى ارض السيد، وضرائب المرور والاسواق، والصيد البرى والبحرى.

أما بالنسبة لمعدل الاسترجاع، فقد تحددت قيمة الشراء بعشرين مرة للقيمة الايجارية السنوية المدفوعة مالا وخمسة وعشرون مرة للمدفوعة محصولا.

ومن خلال هذه الظروف يتبين ان استرجاع الأراضى كان غير متاح فرغم أنه فى ليلة ٤ اغسطس اعلن ان النظام الاقطاعى قد تمت ازالته، فان هذا النظام أعيد فى ١٥ مارس ١٧٩٠. ذلك ان الكثيرين من الاقطاعيين أرادوا ان يكون هناك قانون للاسترجاع، لذلك رفضوا الاسترجاع المقترح من طرف الفلاحين.

اما الفلاحون الذين علقوا الآمال على الاعلان القائل بازالة النظام الاقطاعى، فقد اعتبروا صدور قانون ١٥ مارس تحديا للعدالة ومضادا لما جاءت به الثورة، كما اعتبروا البورجوازيين هم المسئولين عن هذه

الخيانة لان اصحاب المدن لما حصلوا على حريتهم اصبح لا يهمهم امر القرويين.

لقد كان الفلاحون ينادون بالالغاء النهائى للنظام الاقطاعى، وباستعادة اراضيهم مجانا، لأن تأدية ثمن عليها يعتبر مخالفا لمبادىء الثورة.

وفى ٢٨ اغسطس ١٧٩٢ صدرت عرائض قررت أن جميع الاراضى البور يجب ان تبقى فى ايدى القرويين، دون فتح المجال للسادة للمناقشة فى هذا الشأن، كما لا يسمح لهم ان يقدموا وثائق سيطرتهم على هذه الأراضى مهما كانت مدتها، لكن لما تسلمت الجمعية التشريعية السلطة الغت كل الحقوق الاضافية الا اذا كان السيد يحمل من الوثائق ما يثبت شرعيتها، وهنا يجب على الفلاحين شراؤها[٢].

أمام هذه الصعوبات التى كان يتعرض لها الاقطاعيون لاثبات شرعية اراضيهم، لم يبق لديهم الا اراضى قليلة واصبحت كل الاراضى محررة. وهكذا تم الغاء النظام الاقطاعى.

التوزيع الجديد للأرض :

ان الثورة الفرنسية لم تحرر الأراضى فقط، فزيادة على ذلك وضعت لها تقسيما جديدا، وذلك بواسطة بيع امتيازات الاكليروس والمهاجرين. لكن الملاحظ أنه رغم تسهيل عمليات البيع فانها على

العموم كانت فى صالح الاغنياء، لان هذه العملية كانت تتم بالمزاد. لهذا رأى البعض أنه من الضرورى تقسيم المساحات الكبرى الى قطع صغيرة لكى يصبح فى امكان الفلاحين الفقراء شراء ما يناسبهم، هذا زيادة على إلغاء المزايدة.

والبعض الآخر رأى ان الفلاحين الذين يقطنون مكانا معينا يجب ان يتفقوا فيما بينهم ويمنعوا من ارتفاع الثمن، لكن هذا قليلا ما يحدث.

لقد كان الهدف من بيع هذه الاراضى هو الحصول للفلاحين غير المالكين على قطع يستطيعون بواسطتها الحصول على ارباح، وبهذه الارباح يغطون العجز ويؤدون الديون.

لقد صادفت عمليات البيع الأولى نجاحا كبيرا فارتفعت الاثمان بسرعة، الشيء الذى جعل البورجوازيين والفلاحين الاغنياء يفوزون بنصيب الأسد.

لكن فى بعض المناطق خاصة فى الشمال رغم وجود حقوق التشريع المساعدة، استطاعت البورجوازية ان تحصل على ثلث الأراضى، والفلاحون الأغنياء حصلوا على الثلثين، ومن هذه النسبة حصلت الفئة القروية الفقيرة على قطع صغيرة(٣).

وفى ثورة ١٠ اغسطس سمحت الجمعية التشريعية ببيع امتيازات المهاجرين والنبلاء القدماء لصالح الفقراء، وذلك عن طريق تجزئة هذه

الأراضى الى ٢ أو ٣ أو ٤ أربنت - وهو مقياس فرنسى للطول - وان تستمر مدة السداد ١٥ سنة. لكن من خلال عدة عرائض تبين ان هناك اختلافات حول تقسيم الأراضى.

فبعض العرائض كانت ترفض التقسيم الجديد وتطلب الغاء التقسيم القديم وقوانين التسييج، وفى بعض المناطق كان السكان متشبثين بقوانين الرعى.

ومع استمرار هذه المعارضات وبدون انقطاع من ١٧٨٩ الى ١٧٩١ لم يبق للتسييج اهمية، بل حتى الاراضى المسيجة قديما اصبحت مناطق رعى.

وفى هذا الصدد كتبت مجموعة من الثوار «ان هذا القانون وضعه الأغنياء، ووضع لصالحهم، فى وقت لم تكن فيه الحرية الا كلمة والمساواة الا خرافة» (٤).

على العموم يمكن القول أنه فى عهد كل من الجمعية التشريعية والجمعية التأسيسية، كانت قضية تقسيم الاراضى ومشاكلها فى صالح الرأسماليين. اما المؤتمر الوطنى فقد سمح بالتقسيم العام للأراضى، بحيث كان ممثلو كل مقاطعة يدلون بآرائهم فى عملية التوزيع وغالبا ما تكون هذه الآراء متناقضة. لكن رغم كل هذا تقرر التقسيم الاجبارى، فأصبحت الاراضى القروية ملكا للقرويين بدون منازع. واعتمادا على

قانون ١٣ ابريل ١٧٩١ اعترفت الجمعية الوطنية بالملكيات القديمة لكل من الفلاحين والاقطاعيين. فبواسطة قانون ٢٨ اغسطس ١٧٩٢ سمحت للفلاحين باستغلال الاراضى غير المستغلة من قبل لمدة خمس سنوات.

اما فيما يخص الطرق القروية والاراضى غير المستغلة، فقد اصبحت ملكيتها فى متناول القرويين. واصبح للفلاح الحق فى استغلال ارضه كما يطيب له. كما سمح بالتسييج فى سائر فرنسا مع حق المشاركة فى مناطق الرعى.

أما المزارع المستصلحة، فقد منع فيها الرعى ولو كانت فى فترة استراحة. لكن رغم هذه الحلول ظهر من خلال المشاكل التى حدثت من حين لآخر بين الفرنسيين ان توزيع الاراضى غير ممكن، ولابد للفرنسيين من اتباع طريقة الانجليز فى التوحيد العام للاراضى. لكن فى فرنسا لم يستطع لا البورجوازيون ولا الفلاحون الأغنياء ان يقوموا بالمحاولات الأولى، لانهم كانوا يشعرون أن هذا التوحيد الذى يرفع من شأن القرويين يتسبب فى ظهور مقاومة لا تنتهى الا بالقوة(٥).

حق الملكية :

بعد القضاء على النظام الاقطاعى فى فرنسا، حاولت الجمعية الوطنية والتشريعية ان تقر قانون التملك بواسطة طرق واضحة ومستقرة.

فالملكية تحت النظام القديم كانت مشاعة لكنها فى ١٧٩١ اصبحت

حرة اى ان المالك للأرض له حق استخدام أو عدم استخدام ملكيته ما عدا القيود الضرورية التى تخدم الصالح العام، فهذه يجب احترامها.

فالملكية اذن اصبحت حرة فردية والفلاح له الحق فى اختيار الوسائل التى تناسبه فى الزراعة، كما ان قانونى التسييج وعدم التسييج مقترنان بحق الملكية.

والى جانب الملكية اهتمت الجمعية الوطنية بالمجارى المائية، ولكى يستفيد الكل تقرر ان تصبح هذه المجارى حرة.

اما فيما يخص الصيد فقد اصبح متاحا فى كل الاراضى بعد زوال غلاتها. كما تقرر أن يكون هناك احترام بين المالكين المتجاورين بحيث لا يتعدى أحد على ملكية الآخر.

مما سبق يمكن القول ان الثورة الفرنسية حاولت بكل الوسائل ان ترفع من مستوى القطاع الفلاحى بحيث ازالت النظام الاقطاعى الذى كان فى صالح فئة قليلة وهم الاقطاعيون. كما احدثت تقسيما جديدا للأرض وأقرت حق الملكية الى جانب حرية الزراعة، بحيث أصبح الفلاح حرا فى استغلال ثرواته.

الثورة الزراعية :

رغم الثورات الداخلية العنيفة والحروب الطويلة التى خاضتها فرنسا فى أوربا وفى المستعمرات منذ حرب السنوات السبع وحتى

الحروب النابوليونية الكبرى فانها ظلت (صين اوربا) باستثناء روسيا القيصرية. فقد عرفت نموا ديموغرافيا كبيرا اثار انتباه الدارسين. والملاحظ ان هذه الثورة الديموغرافية كانت عامة فى اوربا الغربية دفعت بالبعض الى اعتبارها المحرك الرئيسى للثورة الصناعية فى هذه المنطقة من العالم. ومن معرفة عدد سكان فرنسا يمكن ادراك القوى الاقتصادية الهائلة التى كانت فرنسا تمثلها فى العالم حتى بداية الحرب العالمية الأولى :

١٧٥٠	٢٣ م ن
١٨٠٠	٢٧,٣ م ن
١٨٥٠	٣٦ م ن

ويرتبط الانفجار الديموغرافى هذ بانخفاض نسبة الوفيات، نظرا للتقدم الطبى والعلاج ومحاربة الأوبئة القاتلة على نطاق واسع فى أوربا الغربية. وهذا لا يعنى ان الامراض المعدية قد اختفت فى فرنسا نهائيا فى هذه الفترة المبكرة من تاريخها ، فقد عرفت فى سنة ١٨٣٢ كارثة الطاعون التى أودت بحياة ٢٠الف نسمة فى باريس وحدها. وانتشار المجاعة فى السنوات ما بين ١٨٤٥-١٨٤٨ قد اودت بحياة عدد كبير من السكان.

والحقيقة ان نمو سكان فرنسا فى تلك الفترة جاء موازيا للتقدم الاقتصادى فلايمكن فصل احدهما عن الآخر. فالأمر يختلف تماما عما

تعرفه دول العالم الثالث اليوم من عدم تكافيء بين الموارد الاقتصادية وازدياد عدد السكان، اذ ان الثورة الصناعية والزراعية على السواء قد اسكتا تلك الضجة التى اثارتها نظرية مالتوس التشاؤمية فجعلتها حبرا على ورق.

ففى الوقت الذي قل فيه عدد المشتغلين بالزراعة ازداد الطلب على المنتجات الزراعية لحاجة المصانع والمعامل التى اخذ عددها يتضاعف يوما بعد يوم، مما يتطلب توفير كميات من الغذاء كاللحوم والحليب والخضروات والملابس.

وهذا التطور الذى لحق بالصناعة كان له اثره الواضح فى جذب الرأسمال لكى يوظف فى الانتاج الزراعى الواسع، وانشاء الحقول التجريبية، وتحويل المراعى الى اراضى زراعية، وتحسين الدورة الزراعية وانتقاء اجناس الحيوانات، ونمو الملكيات الواسعة. فاظهرت التجارب العملية ان استعمال أيد قليلة بوسائل تقنية جديدة يكفل انتاجا أكثر. وقد سهل هذا الاسلوب العلمى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الزراعيين الذين هجروا القري الى المدن الصناعية، حيث استفاد الرأسماليون الصناعيون بهذا السوق الواسع من العمال بأقل الاثمان ولساعات طويلة كما سبقت الاشارة الى ذلك.

نعم لقد ارتبط النزوح القروى بالنمو الديموغرافى الذى شهده الريف الفرنسى، والتقنية الجديدة المرتبطة بالصناعة الحديثة فى ميدان

الزراعة والاغراء الذى اصبحت المدن تمثله بالنسبة للريف. ورغم ذلك فقد ظل الريف الفرنسي حتى منتصف القرن ١٩ تقريباً يضم اغلبية السكان الفرنسيين، حوالى ٢٧ مليون نسمة سنه ١٨٤٨ اى ما يعادل ٧٥٪ من مجموع سكان فرنسا.

وقد شهد عدد سكان الريف تزايدا ملحوظا رغم النزوح القروى، هذا التزايد جاء سابقا للتركز الصناعى فى المدن. بل ان المدن الفرنسية حتى أواخر القرن ١٩ ظلت مصطبغة فى معظمها بالصبغة القروية ولم يوجد ذلك الحد الفاصل بين القرية، والمدينة بشكله الحالى الا فى بعض المدن التاريخية والكبيرة مثل باريس وليون ؛ وحتى ضواحى هذه المدن ظلت مصطبغة بالحياة القروية من عادات وتقاليد وفكر ريفي، بالاضافه الى ازدحام السكان فى الاحياء الشعبية والازقة الضيقة،ويكفى الاشاره الى أن الصناعة التقليدية والحرف عموما ظلت مرتبطة بالريف. كما ان زراعة الحدائق والبساتين ظلت ذات طابع ريفى.

وهذه العلاقة ناتجة عن النزوح القروى الذى ظل ضئيلا حتى عام ١٨٣٠ حيث بدأ بشكل قوى نتيجة الثورة الصناعية التى شجعتها حكومة لويس فليب، فقد كانت أغلبية الايدى العاملة فى المصانع والمناجم واعمال البناء ريفية. وقد أدى هذا النزوح القروى الى انتقال القوة الاقتصادية من الفلاحة الى الصناعة ، وهذا لا يعنى قط انخفاض الانتاج الزراعى وان ظل أقل تطورا وقوة من الانتاج الصناعى نظرا

لاغراء المدن وارتفاع الاجور وتفضيل الشباب لحياة المدن.

وقد عرفت الفترة اشكالا متعددة من الهجرة :

- **الهجرة الدائمة** : وهى هجرة العمال من أجل الاستقرار الدائم فى المدن الكبيرة كليون وباريس حيث أعمال البناء ومشاريع الصناعة الواسعة. فاستقر العمال فى ضواحى المدن بالقرب من المصانع فكونوا أحياء شعبية عمالية كدولاكروا - روس وسان مارتان.

- **الهجرة الموسمية** : حيث يذهب سكان القرى فى مواسم البطالة الى المدن للعمل فى المصانع ثم يعودون الى مقر اقامتهم فى الريف فى مواسم الحصاد والقطف. وتتم هذه الهجرة فى الغالب من الضواحى الى المدن القريبة. وقد أدت هذ الهجرة الى انخفاض الأجور فى المصانع وارتفاعها فى القرى.

- **الهجرة من قرية الي اخرى** : فالمناطق الفلاحية الغنية كانت تستقطب بعض سكان القرى المجاورة، وفى بعض الأحيان تغرى الأجور المرتفعة حتى سكان المدن القريبة خلال مواسم الحصاد. فقد ارتفعت الأجور فى ايام الحصاد بنسبة ٤٢٪ بالنسبة للاشهر التسعة الأخيره سنه ١٨٤٣.

وهناك بعض الارقام لتطور النزوح القروى خلال الفترة :

١٨٣١ ١٨٤١

٣٥٠ الف مهاجر	٤٣٢ الف مهاجر
١٨٤١	١٨٤٨

كما ارتفعت مناطق انطلاق المهاجرين من ٣٠ منطقة سنة ١٨٣١ الى ٥٧ منطقة سنة ١٨٤٨ تتفاوت قوة الهجرة فيما بينها . لقد أصبح الريف الفرنسى ممونا كبيرا للمدن الصناعية بالأيدى العاملة، رغم ذلك فقد بقيت اليد العاملة فى الزراعة كبيرة تقوم بأعمال الزراعة والرعى والعمل فى المناجم والصيد قدرت عام ١٨٤٨ بـ ١٤,٣ مليون، اى ما يعادل ٧٥٪ من مجموع اليد العاملة.

هذه الاحصائيات تقريبية، لانه لم تقم اية احصائيات عملية قبل عام ١٨٥١ ، وحتى التقديرات الموجودة لم تقدم اى تقدير عن عدد النساء اللواتى شاركن فى اعمال الزراعة الى جانب الرجال. وقدر بوطاس أن من بين ١٤,٣ م ن من الايدى العاملة فى الفلاحة توجد ٤٦٪ من اليد العاملة النسوية، والنسبة الباقية من الرجال لم تكن كلها عاملة، اذ يوجد من بينهم ٤,٣ م ن ملاك كبار و ٣,٥ م ن عمال اجراء وحطابون وفحامون وعمال مناجم ورعاة، أو ملاك صغار.

وبعد عملية بسيطة يتضح ان عدد الفلاحين الذين يعملون فى الارض بلغ ٧,١ م ن فى الوقت الذى كانت فيه الزراعة لا تضمن العمل الا لنسبة ضئيلة من السكان القرويين تقدر بـ ٥,٧٪ من سكان فرنسا عام ١٨٤٨، فاذا كانت الهجرة والوفيات تشكل، عوامل انخفاض سكان الريف، فان

عدد العمال الزراعيين ازداد خلال حكم لويس فليب بنسبة ٩ ٪ وهى نسبة توازى زيادة عدد سكان الريف تقريبا. ويرجع ذلك بالاضافة الى الازدياد الطبيعي ٨,٣ ٪ الى ظهور هجرة معاكسة خلال الازمة الاقتصادية فى الاربعينات.

وقد بلغت كثافة سكان الريف سنة ١٨٣٦ حوالى ٥٣ نسمة / كم٢ وكانت مساحة فرنسا كما هى عليه اليوم تقريبا. وهذ الكثافة تختلف من منطقة الى اخرى تبعا لخصوبة المناطق وطبيعة المنتجات الزراعية ووسائل الانتاج المستخدمة فى اعمال الزراعة. ففى المناطق التى أدخلت عليها التقنية الآلية كالحاصدات حيث الاستغلاليات الواسعة انخفضت فيها الكثافة السكانية بطريقة ملحوظة.

ويمكن تفسير الكثافة السكانية الهائلة فى بعض الجبال على ضوء وجود موارد الخشب والفحم الحجرى والمروج الرعوية الواسعة. وحتى فى بعض المناطق ذات المردود الزراعى المنخفض لم يستبعد وجود كثافة سكانيه هائلة نظرا لاعتماد السكان على الصناعة التقليدية المنزلية التى ظلت قائمة الى جانب الرعى واعمال الزراعة والصيد. يقول بوتاس : «إن توزيع صناعة النسيج والحياة القروية هى مفتاح خريطة الكثافة السكانية». وكانت النساء والبنات هن اللواتى يقمن فى الغالب بهذه

الصناعة لمساعدة رب الأسرة في الرفع من الدخل وتلبية حاجيات الاسرة من لباس وصوف واواني. ففي سنة ١٨٤٨ بلغ عدد النساء العاملات في الصناعة المنزلية ٢٩٣ الف في بعض المناطق الرئيسية لهذه الصناعة (الشمال، السين الاسفل، لا سوم، اللورين، اللوار الاعلى) وفي غالب الاحيان كانت الصناعة المنزلية في الريف مرتبطة بالصانع الذي يقطن المدينة القريبة [٨].

من أهم المظاهر الديموغرافية للريف الفرنسي على عهد ملكية يوليو، هو ذلك الانفجار الديموغرافي الذي بلغ حدا جعله عالةعلى الاقتصاد، فصحب هذا النمو المتزايد ظواهر اجتماعية خطيرة كالنزوح القروي، حيث اصبح الفلاحون الى جانب سكان المدن من العمال يكونون جيشا من العاطلين تعذرت معه الحلول، كما انتشر الفقر والمجاعة في الريف والمدن على السواء. فكان لابد أن يلفت الانفجار الديموغرافي في اوربا انتباه عدد من الدارسين على راسهم مالتوس الذي استقى نظريته المتشائمة على اساس تزايد الموارد بمتوالية عددية في مقابل تزايد السكان بمتوالية هندسية .وقد انتقلت آراؤه من انجلترا الى فرنسا على يد اتباعه مثل ج - ب ساي ودستوت دوتراسي الذي نصح بتحديد النسل وجمع المال بدلا من الاولاد. وقد ظل التيار المالتوسي مسيطرا على الفكر الفرنسي حتى ١٨٧٠ . فالحكومة نفسها شجعت على نشر هذه الافكار محملة مسئولية الاوبئة والمجاعات على الفقراء والعمال الذين

يتناسلون بكثرة.

وقد دلت الاحصائيات على وجود اكثر من ٨٠ الف متسول فى الريف الفرنسى عام ١٨٣٦ كما عرفت المدن والريف على السواء مجاعات خلال ١٨ سنة من حكم لويس فليب، كان اخطرها تلك الازمة الغذائية المهولة فى اخريات حكمه بالرغم من التحسين الذى عرفه الانتاج.

ويمكن ادراك صعوبة الانتاج الزراعى على دخل الفلاحين لكون الارض لا تستغل الا موسميا، اى هناك فترة بطالة تطول او تقصر من اربعة الى ستة شهور وهذه الفترة تعوض فى بعض الاحيان بالهجرة الى المدن او العمل فى الصناعة المنزلية. وهكذا فالوظيفة الاقتصادية للريف الفرنسى حتى منتصف القرن ١٩ كانت تنقسم الى ما يلى :

- فلاحون صناع.
- عمال زراعيون (أجراء)
- عمال فى المدن يقطنون الريف.
- ملاك كبار يقطنون المدن.
- فلاحون صغار

ومن خلال هذه الوظائف يتبين التوزيع السىء للملكية فى فرنسا.

فقد ارتفع عدد الملكيات نتيجة توزيع ملكيات كبيرة واستصلاح اراض جديدة. كما كانت الملكية الواسعة توجد فى المناطق الغنية والخصبة كحوض باريس، بينما توجد الملكيات الصغيرة والفقيرة فى بروتانيا والهضاب العليا، ثم ان هذه الملكيات لا تساوى عدد الافراد، فقد يملك فرد واحد قطعتين أو أكثر. ويشير بوطاس الى انه لم يكن هناك تقدير صحيح لمساحات الملكيات الا بالاستناد الى قيمة الضرائب المباشرة التى كان يدفعها الملاك والتى تستند الى حجم الملكية العقارية.

ورغم ان الثورة الصناعية اتخذت اتجاها جديدا تمثل فى تركز الصناعة فى المدن وفى مناطق معينة، الا ان هذا اوجد الى جانب صناعة حديثة، صناعة تقليدية ظلت قائمة فى الريف الفرنسى وفى المدن ايضا تنافس الصناعة العصرية التى أخذت تهيمن عليها شيئاً فشيئا نظراً لقوة رأس مالها. ففى القرى ظلت الصناعة المنزلية قائمة كصناعة النسيج نظرا لارتباطها بزراعة القطن. وكذلك صناعة الصوف لوجود القطعان ووفرة اليد العاملة. وتتمثل هذه الصناعات فى انتاج الملابس القطنية والصوفية والحريرية تقوى او تضعف من منطقة الى اخرى. وقد بلغ الانتاج القروى للصوف والحرير ثلاثة أرباع الانتاج القومى فى فرنسا عام ١٨٤٠، كما ان صناعة النسيج كانت تشغل يدا عاملة كبيرة اكثر من ٤٥٠ الف نسمة فى نفس الفترة، باستثناء اليد العاملة الموسمية فى هذا القطاع، والتى تختلف من فترة الى اخرى. اذ انه فى موسم

البطالة كان يعمل اكثر من ثلاثة أرباع السكان القرويين فى الصناعة المنزلية خصوصا النسيج القطنى وغزل الصوف، الذى لعبت فيه اليد العاملة النسوية دورا كبيرا.

وقد عرفت صناعة التعدين تقدما كبيرا فى نفس الفترة، هذه الصناعة ولو ارتبطت بالثورة الصناعية الا انها فى المرحلة الثانية للثورة الصناعية اتخذت شكلين اذ اصبحت هناك صناعة التعدين التقليدية والعصرية. وقد انتشرت صناعة التعدين التقليدية فى المارن الاعلى شاتالونى اوش فيمو الا أنها لاقت منافسة كبيرة من الصناعة العصرية، كما كانت توجد صناعة الاحذية والجلود ومواد البناء وآلات الحفر والحرث والسقى التقليدية المرتبطة اساسا بالدخل الفردى الذى توفره الصناعة التقليدية للأسرة مما ساعد على خلق نوع من الاستقرار فى فرنسا خلال الفترة ١٨٣٠ - ١٨٤٨.

وقد تزايد الانتاج على عهد ملكية يوليو نظرا لارتباط القطاع الزراعى بالثورة الصناعية والاختراعات العلمية والتقنية الجديدة التي ادت الي تحسين الانتاج ورفع من المردودية باقل التكاليف . فقد ادخلت الالات الجديدة مثل المحراث وحاصدات وآلات بخارية للرى، كما ان القانون الصادر عام ١٨٢٧ ظل سارى المفعول وكان ينص على توسيع الأراضى الزراعية ولو على حساب اراضى الرعي، مما كان له اكبر الاثر على تقليص مجال الرعى والغابات.

كما أن ملكية يوليو عمدت الى انشاء معاهد لتكوين مهندسين زراعين فى مختلف المقاطعات، وأنشأت التعاونيات الزراعية الواسعة. كل هذا ادى الى الرفع من الانتاج الزراعى وتحسينه.

وقد ارتبط هذا التقدم الزرعى عموما بالانفتاح الفرنسى على الاختراعات العلمية الانجليزية فى خضم العلاقات السياسية الودية بينهما. وقد احجم الفلاحون الفرنسيون فى البداية عن استعمال الأساليب الجديدة، وفى كل مرة كانوا يدركون جدواها مما سهل انتشارها بشكل سريع فى فرنسا، وبدأت بذلك «الثورة الفلاحية» كما يسميها لابروس والتى لم تأخذ شكلها ومضمونها الصحيح الا بعدعام ١٨٤٠ حيث اخذت زراعة الذرة ومغروسات العلف تشغل مساحات شاسعة، كما تضاعف الانتاج فى مناطق الزراعة القديمة واستصلاح الاراضى الجديدة. فشهد المنتصف الاول من القرن ١٩ انخفاضا فى الاثمان بالقياس الى الاثمان السابقة دفعت الى المزيد من الثورة فى القطاع الزراعى لتخفيض تكاليف الانتاج وبيع رخيص لكن اكثر.

وكان لاستقرار السكك الحديدية اثره الكبير فى تطور الانتاج الفلاحى بفتح أسواق جديدة، وربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك الجديدة (٩).

وأهم ما يميز الاقتصاد الفرنسى التوازن بين القطاع الفلاحى

والقطاع الصناعى، فحظى كلاهما باهتمام الدولة مما سيكون له اكبر الأثر فى تفادى الازمات الخطيرة والمتكررة داخل النظام الرأسمالى اللبرالى، حتى ان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ لم تتأثر بها فرنسا حتى بداية عام ١٩٣٣ بسبب هذا التوازن الاقتصادى. والحقيقة ان الحكومة الفرنسية اخذت بعين الاعتبار تحسين وضعية الريف الفرنسى بعد النكسة الكبيرة التى ارتطم بها خلال حروب نابليون الطويلة، ذلك ان هذا المغامر اهتم فى تكوين جيوشه على الفلاحين، الذين تخلوا عن اراضيهم وانخرطوا فى سلك الجندية مما كان له اكبر الاثر على انخفاض الانتاج الزراعى.

ولم تعد احوال الريف الفرنسى الى ما كانت عليه عام ١٧٩٢ الا بعد خمس سنوات من حكم لويس ١٨، الا أن الجوانب الايجابية فى حكم نابليون على الريف الفرنسى تمثلت فى الغاء الرق وانتزاع الأراضى من الاكليروس والنبلاء، وسارت على نهجة ملكية يوليو[١٠] وهذه بعض الاحصائيات تدل على تطور الانتاج الفلاحى من ١٨١٥ – ١٨٤٨ :

الزراعة	تربية المواشى	الصيد
٪٣١,٦	٪٢٠	٪٢٩,٨
٪٣٠,٦	٪٩٢,٣	٪٣٧

والملاحظ فى هذه المقارنة أن الانتاج الذى صحب الأزمة

الاقتصادية العالمية ما بين ١٨٤٦ و ١٨٤٨ والتى عرفت انخفاضا فى المحاصيل الزراعية نتيجة عوامل طبيعية قد أخذت بعين الاعتبار ذلك ان الانتاج الزراعى حتى عام ١٨٤٦ عرف تقدما يقدر بـ ٣٥٪ بالنسبة لعام ١٨١٨ وقد صحب ارتفاع الانتاج انخفاض فى اثمان المواد الغذائية .

١٨١٧ وصل ثمن طن القمح الى ٣٦,١٦ ف

١٨٣٥ انخفض الى ١٥,٢٥ ف

١٨٤٧ ارتفع مرة اخرى الى ٢٩,٠١ ف

فنحن اذن بين ازمتين تفصل بينهما فترة ارتفاع فى الانتاج يعطى فى النهاية انخفاضا بنسبة ٦٠٪. واذا اعطيت مثلا بالقمح، فهذا يعنى الأهمية التى كانت تشغلها زراعة القمح والحبوب بصفة عامة فى تلك الفترة خصوصا بعد ازمة ١٨١٥، ١٨١٧ حيث ارتفع ثمنه بنسبة ١٥١٪ نظرا لعدم الاستيراد وقلة الانتاج الداخلى، فى الوقت الذى كان القمح هو الغذاء الرئيسى. ومن هنا ظهرت ضرورة رفع الانتاج للاستغناء عن الخارج فى ظروف سياسية واقتصادية عالمية خطيرة اصبح فيها القمح سلاح الدول المنتجة له. وقد ساعد على رفع الانتاج وفرة اليد العاملة الزراعية، ووسائل التقنية الجديدة فارتفع انتاجه بنسبة ١٢٪ فى مدة ٣٠ سنة.

وقد ارتفعت اثمان المواد الغذائية بزيادة الاستيراد،وقد ساعد

انخفاض اثمان المواد الغذائية على ارتفاع الاستهلاك وبالتالى تحسنت ظروف مستوى معيشة السكان. فارتفع معدل الاستهلاك الفرنسى لبعض المنتجات كالحليب واللحوم والخبز الأبيض.

الحليب	١٨١٤	١,٤٨ هكتالتر للفرد
	١٨٤٨	٢,٥٨ هكتلتر للفرد

كما ارتفع استهلاك الخبز ارتفاعا كبيرا حسب المناطق وتبعا لارتفاع مستوى دخل الافراد من منطقة الى اخرى، فقد ظلت الطبقة الفقيرة اقل استهلاكا بل غالبا ما اقتصر غذاؤها اليومى على الخبز والشاى وبعض الخضر، فكانت هذه الطبقة هدفا وعرضه للامراض والاوبئة والمجاعات، مما كان له اكبر الاثر فى اندلاع الثورات والفوضى داخل البلاد خلال حكم لويس فليب كله.

وكما عرف قطاع تربية الماشية ارتفاعا كبيرا ايضا نظرا لارتباطه بارتفاع نسبة الاستهلاك لمادة اللحوم، ورغم ان الاحصائيات تدل على ان ثلث سكان فرنسا استحوذ على نسبة كبيره من انتاج اللحوم، فان الثورة الصناعية التى عرفتها فرنسا فى هذه الفترة والتى استدعت ضرورة جلب الايدى العاملة والفنيين الانجليز مكنت الفرنسيين من ادراك ضرورة التغذية للرفع من الانتاجية، فالانجليز الذين كانوا عمالا وموظفين فى فرنسا كانوا يستهلكون اللحوم بشكل هائل أثار انتباه العمال

الفرنسيين الذين اقبلوا على استهلاكه بكثره، مما ادى الى ارتفاع ثمنه وبالتالى اقبال الفلاحين ومربى الماشيه على العنايه عناية اكثر بهذا القطاع.

وكانت مناطق تربية الماشية تتركز بالقرب من مناطق الاستهلاك ومناطق الزراعة المخصصة لعلف الحيوانات كالذرة والبرسيم. الا ان الاستهلاك ظل متفاوتا من منطقة الى اخرى نظرا لسوء وسائل النقل خارج نطاق السكك الحديدية والطرق المائية.

عرف استهلاك اللحوم ارتفاعا بنسبة ٣٥٪. ولهذا فقد بدأت فرنسا تكتفى ذاتيا من اللحوم منذ منتصف القرن ١٩، فأهم الحيوانات التى كانت تنتج اللحوم بالاضافة الى الحليب والصوف والجلود يأتى انتاج الخنازير فى الدرجة الأولى ثم الثيران فالابقار بنسبة أقل. وصحب الارتفاع فى الانتاج انخفاض فى الاثمان. كما تلقى مربو الماشية المساعدات المادية والمعنوية فعملت الحكومة على تحسين نسل الحيوانات ووقايتها من الامراض فانشأت معاهد لدراسة البيطرة كما انشأت تعاونيات ومراوض نموذجية لرفع الانتاج الحيوانى بمختلف انواعه.

الحواشي

1- Jacques Godechot : Les Institutions de La France sous la revolution et L'empire, Paris, 1951. P. 159.

2- Ibid. P. 165.

3- Andre Deleage :Petite Histoire de la Paysannerie et de la bourgeoisie sur la classe seigneuriale Pendant la revolution paris. P. 45.

4- Jacques Godechot : Op. cit. P. 169.

5- Ibid. P. 170.

6- Jean Pierre Riou : La Revolution Industrielle (1780 - 1880) Collection Point - Histoire edition de Seuil (1971) P. 26.

7- Histoire de la France Rural - sous la direction de G. Duly : T. III. PP. 50-60.

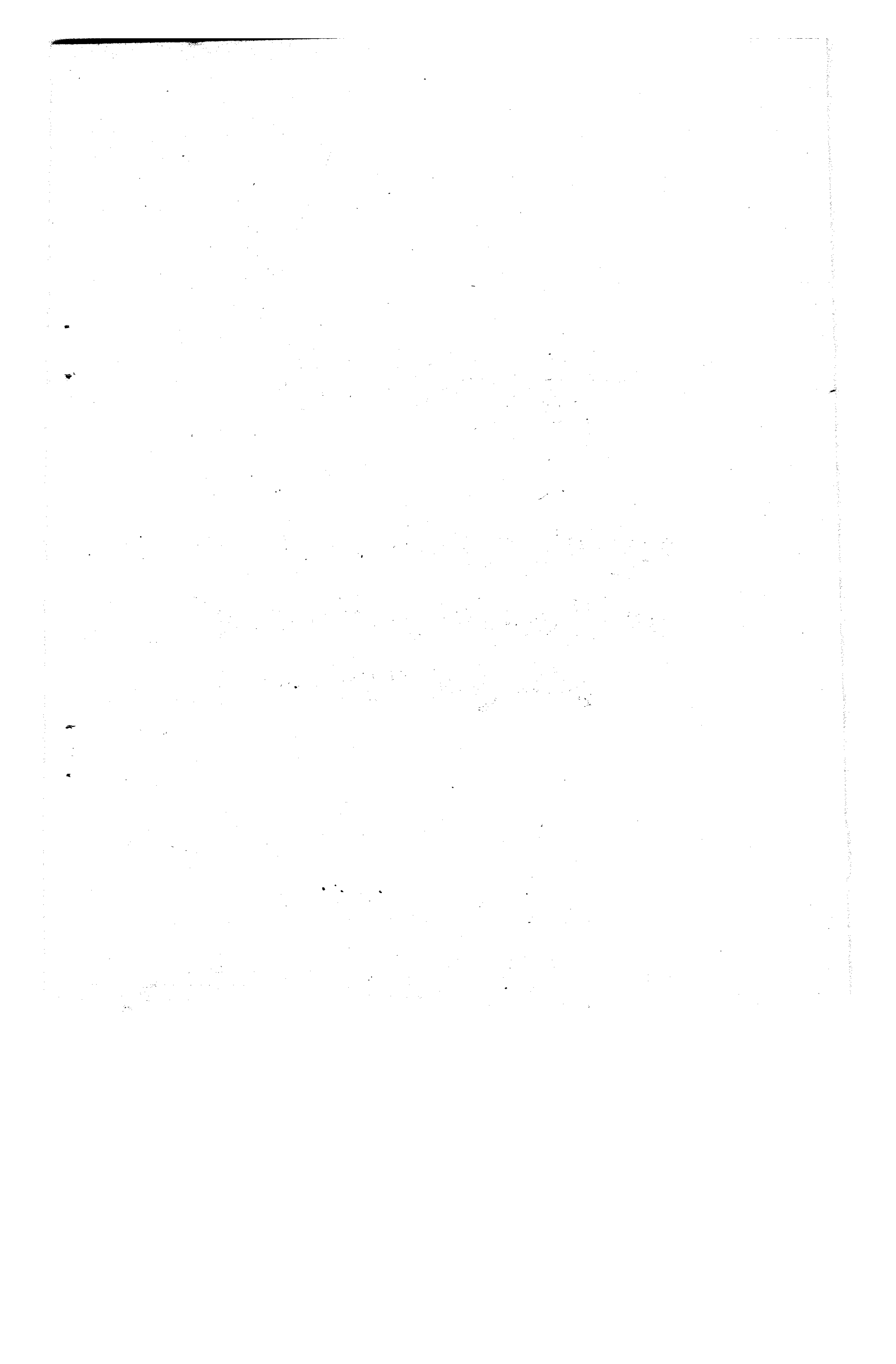
8- Op. Cit. P. 71 - 75.

9- Jean Pierre Rioux ' Op. Cit. P. 33.

10- Histoire de al France ' Op. cit. P. 107.

الفصل الخامس

السياسات التجارية والتجارة البريطانية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر



أولا : السياسات التجارية

برز فى ميدان السياسات التجارية منذ زمن بعيد مذهبان هامان : مذهب الحرية وينادى بقيام التجارة بين الدول حرة من كل القيود والعقبات أو التدخل الحكومي سواء اكان هذا بالنسبه للصادرات أم الواردات. فحرية التجارة مظهر من مظاهر التعاون الانسانى الذى يحقق فوائد تقسيم العمل والتخصص بين الشعوب ، ومن ثم فإن سياسة الحرية تؤدى الى زيادة الربح وسيادة الرخاء بين دول العالم جميعاً. فمؤيدو الحرية ينظرون الى العالم واحدة.

أما مذهب الحماية، فيرى انصاره اخضاع التجارة الدولية من صادرات وواردات لسلسلة من التنظيمات والاشراف الحكومى. فهذا الفريق يؤمن بمبدأ رشد الدولة وحقها فى التوجيه لتغليب المصلحة القومية والقضاء على مساوىء الفردية فى هذا الميدان.

ولعله من واجبنا هنا ان نعطى فكرة مختصره عن اوجه الدفاع التى يدلى بها كل فريق لتبرير ما ينادى به من رأى.

١- حرية تحقيق مزايا تقسيم العمل والتخصص بين الدول.

من المسلم به أن بعض الاقاليم قد تتاح لها مميزات وظروف خاصة طبيعية او مكتسبة عن غيرها مما يجعل نفقات الانتاج لسلعة ما تتفاوت من اقليم لآخر فلو تخصصت كل دولة أو اقليم فى انتاج تلك السلعة أو السلع التى تتقن انتاجها، وتتحقق لها تلك الميزات لزاد الانتاج وانخفضت التكلفة وعم الرخاء، بينما لو اقبلت الدولة على انتاج ما يناسبها وما لا يناسبها دون أخذ لمبدأ التخصص فى الاعتبار لادى هذا الى سوء استخدام موارد الدولة وبالتالى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد. ولعل هذا هو لب نظرية التكاليف النسبية التى تنادى بان من مصلحة الجميع ان تتخصص كل دولة فى فروع الانتاج التى يكون تفوقها فيه عند اقصى حده، او قصورها فيه عند أدنى حد، وتنصرف عن أوجه النشاط الاخرى التى يكون تفوقها فيه عند ادنى حد، او قصورها فيها عند اقصى حد، وتشترط هذه النظريه لسريانها تحقق مبدأ الحرية.

٢- الحرية تصل بالمشروعات الى الحجوم المثلى

وتستند هذه الحجة الى ان حرية التجارة تكفل اتساع حجم السوق فلا يعود قاصرا على السوق المحلية مما يساعد المشروعات الانتاجية على النمو بسبب وجود حجم كاف من الطلب الدولى على السلع. وغير خاف أن وصول المشروعات الى الحجوم المثلى يحقق خفضا فى النفقات.

٣- الحرية تشجع التنافس المفيد بين الدول

فالحرية تؤدى الى تنافس الدول فى مضمار الانتاج مما يؤدى الى خفض التكلفة وتحسين الانتاج ووسائله ويحقق ميزة الرخص مع الجودة للمستهلكين.

٣- الحرية تحول دون قيام الاحتكارات

يرى دعاه الحرية ان الحماية تقيم اسوارا وسدودا فى وجه المنافسة الدولية وهى بذلك تمهد لقيام الاحتكارات. وهذه الاحتكارات قد تضر بالمجتمع وتغلب صالح طبقة على اخرى نتيجة امكان التحكم فى عرض السلع. فالمحتكر يسعى دائما لتحقيق أكبر دخل ممكن، وقد يلجأ الى اساليب ملتويه كافساد اداة الحكم، وقد يعطل بعض الموارد الانتاجية وقد يهلك جزءا من العرض كما تفعل البرازيل فى البن.

٥- الحماية تثير حفيظة الدول الاخرى

ان بعض الكتاب يرى ان الحماية تقوم على سياسة إفقار الغير من الدول، اذ ان التعريفة الجمركية الحامية تقتل التجارة الدولية بوجه عام، اذ تقلل من حجم الواردات وتؤدى هذه بالتالى الى نقص حجم الصادرات وهى وان كانت تحل مشاكل البطالة ونقص حجم التوظف داخل حدود دولة ما الا انها فى النهاية تؤدى الى تصدير البطالة الى الدول الاخرى نتيجة ما تفرضه من قيود على الاستيراد، فضلا عن انها

تؤدى الى البطالة على نطاق واسع، وافقار الشعوب، اذا ما لجأت اليها غالبية الدول، ففى هذه الحالة لن تحل دولة مشكلتها على حساب الدول الاخرى، بل سوف يقل حجم التجارة الدولية للشعوب جميعها. كما ان فرض التعريفة ضد منتجات دولة معينة تثير حفيظتها وقد تؤدى الى قيام الحروب.

ثانياً : اوجه الدفاع عن مبدأ الحماية :

١- شبح الحروب

يستند دعاة الحماية الى ان السلام الدائم امر خيالى، فلابد من خوض الحروب، وان الدول المسالمة والمحاربة تكتوى بنار الحروب على حد سواء.

ولذلك فالحماية فى نظرهم تمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادى وعدم الاعتماد على الخارج فى سد الحاجات الضرورية. ولذا فهى قد تشجع على قيام الصناعات الاساسية فى ظل الحماية لضرورة القيام بالانتاج الحربى أو كأساس لضمان قيام الانتاج السلمى.

٢- تحقيق مستويات عالية من التوظف :

وتستند هذه الفكرة الى ان الحماية تحقق أنواعا جديدة من الصناعات أو قد تتوسع الصناعات القائمة فى انتاجها لاخفاء المنافسة

(١) دكتور جمال الدين محمد سعيد : المصدر السابق، ص ١٩٩ - ٢٠٣

الاجنبية، مما يزيد الطلب على الايدى العاملة ويتيح فرصا جديدة للعمل.

٣- درجة عالية من الاستقرار الاقتصادى

من الاهداف التى تسعى لتحقيقها الحكومات الاستقرار الاقتصادى. فالاستقرار فى الاسعار والانتاج والدخل القومى، والبعد عن الازمات وما يصاحبها من مساوىء ضارة، شرط اساسى للتقدم الاقتصادى، واتباع السياسات التى تهدف الى البناء. ولما كان عدم الاستقرار قد يرجع الى عوامل خارجة عن ارادة الدولة، بل قد يحدث فى بلاد خارجية، ومن ثم ينتقل أثره الى الاقتصاد القومى، فان دعاه الحماية يرون عزل الاقتصاد القومى عن المؤثرات الخارجية الضارة، والوسيلة لذلك هى الحماية. ويرد على ذلك بأن معالجة الاختلال الاقتصادى ليست اداتها الحماية وانما اتباع سياسات مالية ونقدية كفيله بدرء هذه الاخطار، بل ان الحل قد يكون فى ضوء التعاون الدولى بدلا من الجهود الفردية [1].

٤- الحماية تحقق مبدأ توزيع الانتاج القومى

ان تنوع الاقتصاد القومى وتعدد مصادر النشاط الانتاجى يكفل البعد عن مخاطر التخصص الزائد. وتزداد مخاطر هذا التخصص كلما كان الطلب على السلعة المنتجة مرنا غير مستقر كما هو الحال فى انتاج

القطن فى مصر.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، فلا ضير من تنوع الانتاج القومى، ولكن بشروط، كما ان هذا التنوع مهما بلغ فلن يؤدى الى تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى كاملا. فالولايات المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفيتى رغم اتساعها وتعدد مصادر الانتاج فيها لم تستطع ان تحقق الاكتفاء الذاتى، فما بالنا اذا بالدول الصغيرة.

٥- الحماية تكفل جوا ملائما لنمو الصناعات الناشئة

لعل هذه هى اقوى الحجج للدفاع عن مبدأ الحماية. وقد كان الرواد الأول المنادين بها هم هاملتون فى الولايات المتحدة، وفردريك ليست فى المانيا. وكان هدفهما ان يكفلا جوا مناسبا وملائما لنمو الصناعة، اذ كانا يعتقدان فى الامكانيات العظيمة لدولتيهما، وان انجلترا انما حازت على قصب السبق فى الصناعة لارتيادها ميدان التصنيع قبل غيرها من الدول، مما أكسبها خبرة ودراية. وادى هذا الى كبر حجم الوحدة الانتاجية كبرا مناسبا. فلو فرضت المانيا او الولايات المتحدة الحماية الجمركية لأدى هذا الى قيام الصناعة المحلية بمعزل عن المنافسة الاجنبية. وتستمر هذه الحماية الجمركية لفترة مؤقتة حتى يشتد ساعد الصناعة، وتكتسب الخبرة الفنية اللازمة والميزات التى تحققت لغيرها من الدول التى سبقتها وتصل الى الحجم اللازم الذى يكفل لها الانتاج على نطاق واسع، وتحقق الكثير من الوفر بنفقة متنافسة، مع الدول التى

سبقتها، واذ ذاك يتسنى لها ان تقف على قدميها حتى ولو زالت هذه الحواجز الجمركية التى نمت وترعرت فى ظلها.

والواقع ان المبدأ كما وضعه الرواد الاول لا غبار عليه، اذ يقضى بحماية الصناعات التى تبشر امكانياتها بالنجاح، وتكفل الحماية فترة مؤقتة، ولكن كثيرا ما يساء التطبيق العملى فتقوم الصناعات الهزيلة التى تستمرىء الحياة السهلة فى ظل الحماية، وتضغط على الحكومات والبرلمانات لاصدار تشريعات تكفل لها تحقيق الارباح الاحتكارية على حساب المستهلك المحلى، والاضرار بذوى الدخول الصغيرة.

٦- التعريفة الجمركية مصدر دخل كبير للدولة

لاشك أن هذه الحجة تصادف هوى فى نفوس الحكومات، فهى وسيلة سهلة للجباية، ولا تجد صعوبات تذكر فى التطبيق، كما ان نفقه جبايتها النسبية اقل من غيرها. ولا ضير فى فرض التعريفة الجمركية على السلع الواردة طالما تمتعت هذه الضريبة بالعدالة، فالضرائب غير المباشرة ليست كلها غير عادلة، فالعبرة بالعبء ومدى وقعه على فئات الدخول المختلفة. ولكن اذا استخدمت دون تمييز لمجرد رفع الحصيلة، فان العبء يقع على اصحاب الدخول الصغيرة، وحينئذ نفضل وسائل الايراد الحكومى الاخرى ولاسيما الضرائب المباشرة.

استعرضنا فى لمحة خاطفة سياسة الحرية والحماية، مالها وما

عليها. والواقع ان الدول تطبق سياسات تجارية لا يمكن وصفها بانها سياسة حماية بحته او سياسة الحرية البحته فى اجلى معانيها وانما تأخذ الدول من كل من المبدأين بقدر يتناسب مع درجة نضجها ونموها الاقتصادى ومصالحها الخاصة.

ثانياً : السياسة التجارية البريطانية فى القرن الثامن عشر

اعطت الثورة الصناعية التجارة البريطانية نفسا جديدا، دفع بها الى الامام لتعرف انجلترا عهدا جديدا من التطور الصناعى والتجارى والاجتماعى، اذ ان نجاح استخدام البخار الذى اعتمد على الفحم فى تحريك الآلات، شجع على تحول مزيد من الصناعات من استخدام القوى البشرية، او المائية، او قوة الهواء، الى استخدام البخار فى ادارة الات النسيج. وامكن بعد عام ١٧٩٠، انشاء مصانع كبيرةتدار بالبخار، فكان لارساء قواعد الصناعة وتجهيزاتها اليد الطولى فى الانتاج الكبير، وبالتالى التأثير فى التجارة التى ارست دعائم الصناعة بفضل الاموال والارباح التى كان البريطانيون يجنوها من تجارتهم. فقد كانت صناعة الحديد الاولى فى جنوب بلاد الغال من خلق التجار الذين يتاجرون بالشاى، وآخرين من مدينة برستول ولندن.

على انه يمكن القول ان التجارة البريطانية كانت تسير رويدا رويدا نحو التحسن خلال القرن الثامن عشر على الصعيد الداخلى والخارجى، بالنظر الى باقى الدول الاوربية. علما بان بريطانيا قد حققت لها معاهدة

اوترخت عـام ١٧١٣، ثم مـعاهدة باريس اكس - لا شايبل ومـعـاهدة باريس عام ١٧٦٣، الهيمنة التجارية او تلك التجارة المعروفة بالابداع والمخازن. فالانجليز يفرغون فى موانئهم منتجات ما وراء البحار، ثم يتولون بعد ذلك توزيعها فى بلادهم واوروبا. فتجارتهم اذن هى تجارة نقل وشركات، وتسويق وتصدير.

كان الانجليز ينظرون الى الذهب والفضة على انهما رمز الدولة القوية فحرموا تصديرهما، وعملوا على تكديسهما، ونظموا المدفوعات للدولة، والعمليات الفردية التى تجلبهما الى البلاد. لذلك شجعوا التاجر الأجنبى الذى يجلب المعادن النفيسة هذه الى داخل بريطانيا، ثم حاولوا ضبط العمليات التى يمارسها التجار ايضا. وحتى تتم زيادة كمية المعدنين كان لابد من التقليل من الاستيراد، والزيادة فى التصدير، وفرض الضرائب الجمركية، لحماية الصناعة الوطنية، وبالتالى تصديرها ليتأتى لبريطانيا جلب المزيد من الفضة والذهب.

واطلق عى هذه الرغبة فى تكديس المعادن الثمينة، ورغبتها ايضا فى السيطرة على الميزان التجارى وجعله فى وضع ملائم وايجابى لصالحها بالمذهب التجارى، وهو المذهب الذى ساد فى اوربا منذ اواخر القرن الخامس عشر الى اواخر القرن الثامن عشر. وبالفعل طبقت بريطانيا هذا المذهب رغبة منها فى ان يستفيد الجميع من التجارة وتحقيق الاكتفاء الذاتى والرخاء والازدهار.

وتتضح آراء التجاريين فى ان : من واجب الدولة ان تعمل كل ما فى وسعها لتحشد على ارض الوطن شعبا كثيفا، وتعرض عن تشجيع الهجرات، الا على اساس المصالح الوطنية، وتترك للافراد حرية العمل لانها تؤمن الازدهار الاقتصادى للدولة. هذا ويتفق التجاريون على ان المنافسة بين مختلف الدول هى من طبيعة الاشياء. كما ان القوة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية ترتبطان بصورة دائمة، لأن الصادرات الوافرة، والقدرة الضريبية المرتفعة، تساعد الدولة على تجهيز جيوشها وسفنها لحماية تجارتها وضم الجديد من المستعمرات وحمايتها، وهذه التجارة الى جانب التوسع الاستعمارى، تجهز الدولة بالاموال الضرورية لاقامة قوة عسكرية اكثر قوة، ويرى التجاريون ان للدولة المستعمرة حق احتكار البيع والشراء على النحو التالى.

* ان يمنع القيام بعمليات صناعية فى المستعمرات التى قد تنافس صناعات الوطن الأب.

* السلع التى تدخل الى المستعمرات يجب ان ترد من الدولة المستعمرة وعلى مراكبها، اضف الى ذلك ان المنتجات التى تخرج من المستعمرات يجب ان توجه الى الدولة المستعمرة وتنقل على مراكبها.

* لا يجوز للدولة المستعمرة ان تشترى منتجات المستعمرات، الا من المستعمرات التابعة لها.

اما عن المذهب الطبيعى، وهو الذى بدأ يسود فى اواخر القرن الثامن عشر، فان انصاره يرون ضرورة زيادة السكان ويتمسكون بالحرية الاقتصادية. ويتمثل ذلك فى قولهم «دع الافراد يعملون، ودع السلع تنتقل فى البلاد دون تدخل من الدولة»، واهم ما أصروا عليه هو تصدير المنتجات الزراعية، وهم فى ذلك يخالفون التجاريين وما فرضوه من قيود على تصدير هذه المنتجات.

وهكذا تتضح النزعة التجارية لدى البريطانيين خصوصا وانهم يعتقدون ان من يتحكم فى التجارة يتحكم فى الثراء العالمى. وبالتالى يضع العالم تحت يديه. ومن ثم ظهرت التحالفات التجاريه، والرغبة فى غزو الاسواق العالمية. واى بورجوازى يملك اسهما فى سفينة ما تكون لديه الرغبة فى التجارة حتى ولو لم يقم هو بذلك، واصبحت المصانع مشتركه فعقدت التزاوجات والتحالفات بين النبلاء، واصحاب الحوانيت واصبح بالامكان ان يبيع التاجر الاقمشة القطنية فى الوقت الذى يمكن ان يكون فيه ذا نسب نبيل.

وبهذا التأثير الذى اصبحت تمارسه الطبقة الجديدة تحول الشعب الانجليزى من شعب قروى ليصبح شعب اصحاب حوانيت، الشىء الذى احدث هياجا وبلبلة فى الاقتصاد البريطانى، حيث حلت تربية الاغنام

فوق الاراضى الزراعية لتوفير المادة الخام لصناعة تنتج عن هذه الاستغلال الجديد و توفر اليد العاملة التى اتجهت الى المدن الصناعية للحصول على العمل.

وهكذا يبدو انه من الطبيعى ان نجد عذرا لانجلترا حيث تطبيق سياسة الامتيازات والاحتكارات، لانها بدأت كدولة صغيرة، ووجدت نفسها امام دول استعماريه قوية كهولندا واسبانيا، ويعنى ذلك حماية صناعتها الوطنية ومنتجات مستعمراتها للقضاء على المنافسة أو على الاقل ابعادها والحصول على اسواق اجنبية.

وحتى يتم هذا فقد ظل البريطانيون متشبثين بقانون الملاحة الذى عرضه كروموبل على البرلمان وتمت الموافقة عليه سنة ١٦٥١. وينص هذا القانون علي أن السفن الأنجليزية وسفن البلاد المنتجة لها حق الدخول الي المواني‌ء الانجليزية، في حين تمنع السفن الاسبانية عن الوصول الي هذه المواني‌ء. كما نص هذا القانون على حق نقل المنتجات من المستعمرات علي السفن الانجليزية وحدها، هذا بالاضافة الي أن المستعمرات لم يكن لها حق استلام البضائع الا اذا كانت منقولة علي سفن انجليزية وآتية من انجلترا، ثم أصبح قانون الملاحة دستورا للتجارة البريطانية، ومثلا لسياسة المذهب التجارى خصوصا وان لندن قد دعمته باعانة للتصدير، ومنع دخول المنتجات الأجنبية كالمنسوجات الفرنسية ومنعت تصدير الصوف لكى تحتفظ بهذه المادة الخام للصناعة المحلية.

كان هذا القانون يوفر حماية خاصة للمستعمرات ومجالا للبيع، فاحتفظت انجلترا لنفسها بالطباق والسكر والقطن والنيلة التي تنتجها مستعمراتها الامريكية. ثم منعت علي نفسها زراعة الطباق، حتي لا تنافس مستعمراتها فى ذلك، غير انها حرمت علي مستعمراتها تحويل هذه المنتجات صناعيا. كما حرمت كل تجارة مباشرة مع الخارج الشيء الذى هيأ الجو وخلق الاغراء لممارسة التهريب.

على ان هناك اختلافات بين المبدأ والتطبيق الذى لم يكن صارما مثل صرامة المبدأ، فكانت هناك كثير من الاستثناءات وكثير من التحايل لتقليل صرامة الاحتكارات، بل وتطور هذا المبدأ وأدخل عليه كثير من التعديلات التي قللت من صرامته، لان الذين طبقوه لم يكونوا يمثلون نفس الاتجاه لانهم رأوا : أنه كلما قل تدخل الدولة أو الحكومة في التجارة كان ذلك أفيد بالنسبة للجميع، ثم ما لبث أن بدأت حرية التجارة والمبادلة داخليا وخارجيا تظهر بعد استقرار الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر. وتطبيق المذهب الطبيعى الذى يرى في حرية التجارة وعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد وسيلة للثروة والازدهار.

ثالثاً : تقنيات التجارة البريطانية في القرن الثامن عشر

ا -النقل والمواصلات فى القرن الثامن عشر

تلعب وسائل النقل والمواصلات دورا هاما فى نقل البضائع من

مكان لآخر، ولهذا لابد من أن تعرف فى تحركاتها سرعة تتمشى مع طاقاتها. فبات من اللازم اصلاح وانشاء الطرق ووسائل النقل، وبالفعل بدأ انشاء الطرق وشق القنوات الملاحية بعد عام ١٧٦٠، وصوت البرلمان الانجليزى على ذلك مرارا ووافق على بناء الطرق.

وهكذا عرف النصف الثانى من القرن الثامن عشر ثورة فى المواصلات والنقل، فلوحظ تقدم سريع فى هذا الميدان، نظرا لنمو المعرفة فى الطبوغرافية ورسم الخرائط والمجهودات الصناعية التى اوجبت ايضا انشاء طرق واسعة تتمشى مع وسائل النقل التى خلقتها هذه الثورة، وبات واضحا انه ابتداء من هذا العهد، ازداد نقل البضائع بكميات كبيرة سواء تعلق الأمر بجلب المادة الخام من المستعمرات أو داخل الدولة، وتصدير المنتجات وتسويقها داخليا أو خارجيا، فشيدت شبكة من الطرق المسايرة لروح العصر الشيء الذى كان له دوره الفعال فى التجارة البريطانية، فازدهرت وظل الاقتصاد دائم التقدم. علما بأن اصحاب الحوانيت والتجار كان هدفهم هو ان يبيعوا بضائعهم بقدر المستطاع، باثمان عالية، الشيء الذى فرض وجود بضائع للعرض ومزيدا فى طلباتها، فزاد حجم التجارة وتبادلها بين اماكن الانتاج واماكن البيع والموانيء.

ولم يتوقف حجم هذه التجارة على التجارة الداخلية فحسب، بل هناك أيضا التجارة الخارجية التى لعبت الدور الكبير والرئيسى فى تطوير

انجلترا، خصوصا اذا علمنا أن بريطانيا قد طورت تجارتها بالملاحة وطورت الملاحة بالتجارة، وذلك اعتماداً على سفن متطورة، ذات حمولة كبيرة تحتكر تجارة الوطن الأب مع مستعمراته. ولا يغفل ايضا دور المراكب والقنوات فى نمو التجارة وازدهارها ونقل البضائع على القنوات والانهار خصوصا وان النقل على الماء لايكلف اثمانا عالية.

ففيما يخص الطرق بات الاهتمام بها واضحا بعد سنة ١٧٤٦ بعد ادراك الدور الكبير الذى تعلبه فى نقل البضائع التجارية والمسافرين داخل انجلترا، فشيدت شبكة من الطرق بتشجيع من البرلمان، وانشىء الى جانبها المصانع التى تسهر على صيانتها (سنة ١٧٧٣) وعلى طول هذه الطرق كانت توجد محطات لتلبية متطلبات التجار والمسافرين والخيول من راحة وتموين واسواق. وكانت الخدمات تقدم على وجه السرعة وغدت المسافات تقطع فى وقت أقل من الوقت الذى كانت تتطلبه من قبل،وبعد سنة ١٧٩٧ كانت ٤٢٠ مدينة متصلة ببعضها، فتولدت روح السفر والمغامرة لدى البريطانيين أما عن النقل على الانهار والقنوات بالمراكب فهى بدورها لعبت الدور الكبير فى التجارة الداخلية لأنها كانت تستعمل لنقل البضائع الثقيلة والمواد الخام والأخشاب والفحم وغير ذلك، اضافه الى أن التكاليف التى كان يستوجبها النقل على الانهار كانت غير مرتفعة الثمن، وكثيرا ما كانت الخيول تقوم بسحب المراكب والقوارب على شواطىء القنوات والانهار. ومن بين هذه

القنوات : القناة الرابطة بين ورسلى ومانشستر، ومن مانشستر الى مصب مارسى المركز الكبير الذى يجمع بين مارسى وتارونت، اذن فهو يجمع بين ايرلندا وبحر الشمال. وبالتالى يسهل التبادل بين المنطقتين. ثم هناك ايضا القنوات التى تربط كوفانترى بأكسفورد. وتعتبر هذه القنوات حلا عصريا ومعقولا رغم البطء الذى تتسم به. وكان من اسهل الامور على التجار أو غيرهم من الوسطاء ان يساهموا فى صنع المراكب والقوارب، لنقل البضائع من مكان الى آخر ومن مدينة الى اخرى بصفة مستمرة.

هذا واذا كانت الطرق والمراكب والقوارب قد لعبت الدور الكبير فى النقل داخل بريطانيا فان السفن والمراكب الكبيرة قد لعبت أيضا دورا هاما فى النقل بين بريطانيا وغيرها من مستعمراتها، وباقى القارات. فخلق النقل على البحار من انجلترا دولة عظيمة تتقدم الدول فى عالم التجارة، كنتيجة للاهتمام الذى اولته للبحار، لانها ادركت منذ زمن بعيد ان مستقبلها فى البحار فاعطى التجار، وغيرهم كل عناية للبحار، لانها كانت تعنى لهم الغنى والثروة.

٢- الشركات وتقنيات التجارة

تعتبر الشركات التجارية هيئات شبه رسمية ذات نفوذ سياسى عظيم، حيث تكونت هذه الشركات فى اطار المبادلات التجارية مع الخارج، ولعبت دورا رئيسيا فى تاريخ العلاقات التجارية، بين بريطانيا

وآسيا وأفريقيا وأمريكا.

ثم لم تلبث أن تكونت شركات اخرى ذات اسهم قوية ومتعددة، وتطورت لتصبح منظمة لمواجهة اى حادثة أو كساد. ويمكن القول ان الدور الفعال فى علاقات هذه الشركات كان مع آسيا، اذ ان شركة الهند الشرقية البريطانية عرفت أغرب مغامرة عرفتها أية شركة اخرى فقد وجدت هذ الشركة نفسها منذ عام ١٧٥٠ ودون رغبة منها، وفوق ارادة مديرها فى لندن، فى ساحة غزوات عسكرية عجيبة، ولم تلبث ان توصلت الى فرض قانونها على جزء كبير من جنوب الهند، وخاصة البنغال، وابتداء من سنة ١٧٦٠ وبعد الاصلاحات التى قام بها اللورد كورنواليس فى السنغال، بدأت تلقى قواعد ما سيكون الصرح الادارى فى الهند الانجليزية فى القرن التاسع عشر.

هذا وجنت بريطانيا عن طريق التجارة التى تقوم بها هذه الشركات ارباحا طائلة، وهذه الأرباح هى التى اعتمدت عليها الثورة الصناعية فى وثبتها الأولى، وقد ساهم التجار بكثير فى وضع قواعدها وكانت بريطانيا تعى هذه الامور وتعى أهمية ممتلكاتها فيما وراء البحار، لانها تخول لها تفوقا كبيرا، وتمدها ببعض المواد الخام المستعملة فى الصناعة والسلع الغذائية. وكل هذه المزايا قادت بريطانيا الى سن القوانين التى تمنح الشركات امتيازات لاحتكار تجارة الوطن مع المستعمرات، كنظام الملاحة الذى صوتت عليه حكومة كرومويل سنة

١٦٥١ وعزز بعد سنة ١٦٦١ و ١٦٧٢ ثم اضاف اليه رجال الدولة بعض التغيرات والاضافات فى القرن الثامن عشر.

وهكذا يتضح أن الرخاء والازدهار البريطانى لم يتكون دفعة واحدة ولكن جاء كحصيلة لجهد سنين عديدة وبفضل هذه الشركات التى تكفلت بالتجارة مع الخارج. الى جانب هذا الدور فى بناء ازدهار بريطانيا المالى والتجارى تكمن اهمية هذه الشركات فى كونها وضعت اللبنات الأولى لانشاء امبراطورية استعمارية مترامية الأطراف.

ومن بين هذه الشركات : شركة الهند الشرقية كما سبقت الاشارة الى ذلك، والتى كان رأس مالها ٨٠,٠٠٠ جنيه ساهم فيه ٢٠٨ مشاركا. وقد كانت بدايتها متواضعة واحيانا مضطربة، لكن بعزيمة صادقة تضاعف رأس المال خمس مرات ، اى ما يعادل ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ووصلت الارباح ١٠٠ ٪ وأحيانا ٢٠٠ ٪ والى جانب هذه الشركة ايضا هناك شركة افريقيا الغربية التى كانت تتاجر فى العبيد، ثم شركة خليج هدسون لتجارة الجلود والفراء، وغيرها من الشركات الكبرى.

وكان الانجليز يهتمون بمجرى نشاط هذه الشركات، ويتابعون بكل صبر اعمال وقائع تجارتهم وبحارتهم الذين ينشئون الوكالات والمنشئات التجارية واحدة بعد اخرى، كمراحل أولية للامبراطورية. وهكذا وبعد مؤتمر اوترخت سنة ١٧١٣ باتت بريطانيا سيدة البحار فأنشأت الأساطيل التى تحمل سفن التجارة والشركات أما فيما يخص تقنية التجارة فيمكن

القول أنها كانت تعتمد على الوسائل الآتية : الكمبيالات والبنوك والتأمينات والوسطاء والعملاء.

فالكمبيالات قد عرفت فى بريطانيا وانتشرت منها الى مستعمراتها، وهى تتمشى أو تساير صعود أو تقهقر الأوضاع الاقتصادية الانجليزية. وقد لجأ اليها الاقتصاديون لتلافى النقص الناتج عن عدم اشباع حاجات البلاد بالعملة.

أما البنوك، فقد لعبت هى الأخرى دورا هاماً فى تجارة بريطانيا والحياة والاقتصادية على الاطلاق. حيث كان بنك لندن، والبنك الملكى، وبنك الشمال، وغيرها تكتشف شيئا فشيئا تنظيم القروض بسعر للفائدة بنسب مئوية غير عالية. بل وظلت تخفض من هذا السعر للفائدة وفى سنة ١٧٧٥ بلغ فائدة اقتراض الأموال اقل نسبة إذ انخفضت الى ٤ ٪.

وكانت القروض التى تمنحها هذه البنوك تتخذ اشكالا عدة كالقروض ذات الأمد القصير، وكذلك ذات الامد الطويل. ويفسر هذا كله ان الجهاز البنكى وقد وضع فعلا بجد، فلجأ اليه التجار يودعون اموالهم ويمارسون المبادلات. وحتى تحافظ انجلترا على تجارتها وموقعها فى الصدارة الاوربية، فقد اقرضت شركة البنك الانجليزية كل رأس مالها الى وزير المالية البريطانى لتدعيم الحرب ضد فرنسا. وقد وصلت نسبة العملية ٨ ٪ الشيء الذى يدل على أن البلاد كانت تعى اهمية مستعمراتها

فى ميزانها التجارى ؛ كما ان تجار الخردوات وبائعى الخيول وتجار الحبوب والصناع اقاموا البنوك الصغيرة المحلية فى المقاطعات او الكونتيات لتسهيل التجارة، وكان سعر فائدتها منخفضا.

أما فى المستعمرات فقد ندرت البنوك، غير أن الوكالات والوسطاء كانوا هناك سيما الصرافون أو المشتغلون بالصيرفة، الشيء الذي دفع بدواليب التجارة، لا في المستعمرات او ما وراء البحار فقط، بل حتى في تشجيع التبادل التجارى بينها وبين الوطن الأب، وغيره من الدول.

أما عن التأمينات فكانت فى البدء غير معروفة، لكن منذ منتصف القرن الثامن عشر اصبحت لندن مركزا هاما لمنظومة تأمينات بحرية منظمة جدا. وكانت وثيقة التأمينات البحرية تحتوى على اسم المؤمن والضباط واسم السفينة وحمولتها، وكذلك مكان الشحن والطريق ومراسى التوقف، وموانيء الافراغ واسم المستودع.

ويقوم باملاء هذه الوثيقة المتعاقدون، ولابد ان تكون هذه الوثيقة ايضا عن تراض من رجال الايداع. وحتى يمكن تجاوز سوء الاثمان، لابد للمؤمنين أن يتحملوا جزءاً من المخاطرات والمجازفه وبذلك يكونون اكثر حذرا، فى حين ان التزامات المؤمن تكون كثيرة. ولهذا لجأ اليها مجهزو السفن والتجار والصناع من المواطنين، والى جانبهم الأجانب ايضا، الشيءالذى ساعد على تقوية ميزان لمدفوعات وازدياد اهمية

دوره الدولى، سواء من وجهة النظر التجارية أو المالية.

أما فيما يخص الوسطاء أو العملاء للتجارة فقد كانوا غير موجودين بصفة شاملة لان الذى كان يقوم بالتجارة هم فى الاصل تجار اضطلعوا بهذه العمليات، ومع ذلك فان دور هؤلاء التجار لا يمكن تجاوزه، رغم قلتهم بما قدموه من خدمات على طرق التوقف داخل الدولة (بريطانيا) وأماكن الشحن والافراغ وتجهيز الاسواق وكذلك اولئك الذين يوجودون فى المستعمرات من ايجاد البضائع وجلبها أو تسويق المجلوبة اليهم. وهكذا يتضح ان التقنيات المالية كانت متطورة الى درجة مسايرة لروح العصر، واشباع رغبات وحاجات البلاد بالعملة الصغيرة والكبيرة.

واعطت التجارة نفسا ساعد على النمو والتوسع ومواجهة الحوادث أو أي كساد مما شجع الاقتصاد البريطاني على المغامرة وروح التوظيف.

٣- *العلاقات المتبادلة بين التجارة والصناعة فى القرن الثامن عشر*

كانت انجلترا اسبق دول العالم في النهضة الصناعية وقد خطت خطوات سريعة فى التجارة والزراعة والصناعة. ولما استولت انجلترا على المستعمرات الفرنسية والاسبانية خلال القرنين ١٧ ، ١٨. اتسع نطاق تجارتها وتجمع لديها رصيد من المال لتشجيع الاختراع وتسهيله ماليا واستثمار نتائجه، اضافة الى الأموال التى جنتها من تجارة الرقيق.

وبفضل هذه الثروة المتدفقة التى جنتها بريطانيا وتجارتها، امكن تشجيع الاعمال الاقتصادية، وتمويل المشروعات الانتاجية الكبيرة. فاستخدمت الأموال التى توفرت عليها فى وجوه اكثر انتاجا فكان الجزء الأكبر من الثروة الانجليزية فى متناول الافراد، وازدادت ارباح الشركة الانجليزية (الهند الشرقية)، وارباح وكلائها وحملة اسهمها، وكلها تيسر رأس المال الفائض، واتسعت الاسواق للبضائع الانجليزية، فكان من الطبيعى ان يستخدم قسم كبير من هذه الاموال وفائضها فى تنمية الصناعة الانجليزية.

فالتطور التجارى والسيطرة على الاسواق الهندية ساعد على ازدهار الصناعة القطنية. وفيما بين عامى ١٧٥٠ ، ١٧٧٠، تضاعفت الاقمشة القطنية المصدرة، وامام هذه الامكانيات من الارباح الضخمة المتزايدة، واعانات الدولة، اقتحم المقاولون ميدان التكنولوجيا فازدادت الاختراعات اتقانا.

على أن هذه الثورة لم تحدث فجأة، بل سبقتها تغيرات كثيرة، ونشاط عظيم فى التفكير العلمى والفنى، فاستخدم البخار المعتمد على الفحم فى تسيير الالات فشجع ذلك على تحويل مزيد من الصناعات عن استخدام القوى البشرية أو المائية أو الحيوانية أو قوة الهواء الى استخدام البخار فى ادارة الالات.

ففتحت الثورة الصناعية افاقا تجارية جديدة اساسها رغبة بريطانيا

فى تصريف الفائض من الانتاج والحصول علي المواد الخام اللازمة للصناعة والمواد الغذائية للعاملين بالصناعة. غير ان الأثر الكبير الذى احدثته الثورة الصناعية بالنسبة للتجارة انها زادت من انتاج بضائع الاستهلاك والتجهيز، وارتفع الطلب عليها، وعلى أستيراد الخامات المنخفضة التكاليف، وتصدير السلع المصنوعة التى تعلو اثمانها تكاليف خاماتها.

ومن ناحيه اخرى عملت العلاقات مع بلدان ما وراء البحار، والمبادلات والطلب والاذواق المختلفة للزبناء الجدد، والصراع ضد المنافسين، على تركز التجارة الصناعية.

فعرف اقتصاد بريطانيا تغيرات هامة، فغدت بريطانيا فى طليعة التقدم التقنى الذى اعطى لتجارتها نفسا جديدا، وحماية من عدوى الثورات السياسية.

وفى أواخر القرن الثامن عشر لوحظ فى هذا البلد الغنى بالفحم تنفيذ الاختراعات والابتكارات، فتم تذويب الحديد وسبكه، وانتشر صهر الفولاذ وصبه فى قوالب، فزاد ذلك من انتاجها الصناعى. وادركت انجلترا ان صنع الاشياء المتماثلة يمكنها من غزو السوق، اذ من الأهم ان تبيع الكثير بثمن اقل بدلا من القليل وبثمن عال، وان التقدم الفنى هو السبيل الافضل للازدهار.

وهكذا يتضح ان الصناعة نمت فى كثير من نواحيها فى احضان التجارة، وفى المقابل عملت الصناعة على توسيع التجارة، بما انتجته من المنتجات الموجهه للتسويق والتصدير بنسبة ٤٥٠٪ (١٠٠٪ عام ١٧٠٠، ٥١٤٪ عام ١٨٠٠) لكن الانتاج المستعمل داخليا كان بنسبة ٥٢٪ (١٠٠٪ عام ١٧٠٠، ١٥١٪ عام ١٨٠٠).

اذن فالتجارة والصناعة كان كل منهما تواكب الاخرى فى سيرها خلال القرن الثامن عشر ويهيىء لها سبل نموها وتطورها، وستزداد هذه العلاقة بعد عام ١٨٠٠.

٤- المبادلات التجارية فى القرن الثامن عشر

كانت المبادلات التجارية البريطانية مع امريكا عام ١٧١٥ تمثل ١٩٪ من قيمة التجارة الانجليزية كلها. وانتقلت الي ٣٤٪ فى عام ١٧٨٥، وبنفس الشكل فان تجارة بريطانيا مع افريقيا وآسيا التى كانت سنة ١٧١٦ تؤلف ١٧٪ من تجارتها الكلية انتقلت الى ١٩٪ فى عام ١٧٨٥.

هذا ويمكن القول ان نصف التجارة البريطانية كان يجرى مع مناطق خارج اوربا.

كانت بريطانيا فى مقابل صادراتها من المنسوجات والادوات المعدنية والورق والزجاج، والمصنوعات الاخرى، تستورد من نصف

الكرة الغربى الامريكى انواعا مختلفة كبرى من المنتجات. وكانت كندا تصدر الفراء، كما كانت مصايد الارض الجديدة تجهز بريطانيا بكميات كبيرة من الاسماك المملحة. ولم تكن مستعمرات انجلترا الجديدة ماسا تشوستيس ورد ايلاند الاكثر تطورا من كل الممتلكات الاخرى تنتج الاعداد صغيرة من الاشياء ذات الاهمية لبريطانيا.

وكانت فرجينيا وميرلاند الواقعتان الى الجنوب قليلا تنتجان كميات كبيرة من التبغ، حيث أخذ الوسطاء البريطانيون يأخذون على عاتقهم بيع المحاصيل، ويأتون بالمنتجات المصنوعة ورؤوس الأموال.

كما ان الأنتيل، كانت تجهز بريطانيا بالسكر والبن، والنيلة والقطن، والفواكه.

أما مبادلات بريطانيا مع امريكا اللاتينية، فكانت قليلة الاهمية بالنسبة لامريكا الشمالية والانتيل، فقد كانت تصدر نحو بريطانيا مواد الصباغة واخشاب الابنوس من امريكا الوسطى، كما ان الذهب الذى كانت تستعمله بريطانيا كان يأتى من البرازيل.

أما فيما يخص مبادلاتها مع الهند واسبانيا فقد اضافت الحبوب الى جانب الشاى والقطن والحرير والبن والتوابل التى تبعث بها الهند الى انجلترا اشياء جديدة، كان من بينها ملح البارود الذى يستخرج منه البارود الجيدوتستعمله فى الحروب، كما دفع الحصار القارى بريطانيا الى

طلب القطن الخام من بومباى، وفى المقابل كان الوطن الأب يبعث نحو الهند بالمعدات الحربية والرصاص وبالأخص المواد النسيجية.

وكان التجار يجلبون الى افريقيا المرايا وحبات المرجان والعقيق، وسلاسل النحاس والادرات (مقص سكين، فاس) والسلاح (بنادق، رصاص، مسحوق البارود).

هذا واعتمدت تجارة الرقيق على المقايضة حيث كان يتم شراء عبد واحد ذكر، مقابل بندقيتين. اما الانثي فكان يتم تبادلها ببندقيتين، وقنينة من الخمر.

اما تجارة بريطانيا مع اوربا – بالرغم من البطء فى نموها – فانها ظلت قائمة، فمن مناطق البلطيق فى روسيا خاصة كانت تستورد كميات التجهيزات البحرية والسوارى والقنب والقطران والحبال، التي لا يمكن ان تنتجها بنفسها بكمية كافية. ولم تكن مستغنية عنها لاستتباب ثورتها البحرية.

كما كانت تستود كميات كبيرة من الحديد من السويد ومن روسيا معا، كما ظلت مبادلاتها مع هولندا متنوعة جدا ونشيطة. أما مبادلاتها مع فرنسا، فقد ظلت حتى بعد المعاهدة (١٧٨٦) التجارية معدومة، بسبب الحروب والعداء والحذر التقليدى بين البلدين، فضلا عن القيود العديدة المفروضة على التجارة فى المانش، ومع ذلك لابد من ان يؤخذ

بعين الاعتبار النسبة العاملة للبضائع التى استطاعت ان تمر بالتهريب من بلد الى آخر.

كما ان بريطانيا كانت تصدر الى اسبانيا المنسوجات والمنتجات الصناعية الاخرى، وتستورد فى المقابل الصوف والخضر والزيوت النباتية والفواكه والسبائك المعدنية. والى البرتغال كانت تتدفق المنتجات الصناعية البريطانية وعلى لشبونة وبورتو مقابل مبادلة خمر البرتغال، وذهب البرازيل.

أما بالنسبة لايطاليا فكان يصل منها الى بريطانيا الحرير، وفى المقابل كانت بريطاينا تصدر اليها الأسماك المملحة والمنتجات الصوفية.

ومن الجدير بالذكر ان المبادلات عرفت جديتها بشكل نسبى، تحت تأثير نظريات الطبيعيين، او ما يسمى بالفزيوقراطيين، الشىء الذى ادى بالشركات الاحتكارية الى فقدان ميزاتها، فسمحت بريطانيا لجزر الانتيل بالاتجار مع امريكا.

كما سمحت لأيرلندا بتصدير صوفها، ومصنوعاتها الزجاجية، وهكذا وارتكازا على هذه الحرية عرفت التجارة الخارجية ثراء كبيرا، ففى موانىء لفربول، ولندن، وبرستول، وجلاسجو تجسد النشاط المتواصل لهذه التجارة، خصوصا وان المعاهدات التجارية بين البلدين قد ساهمت فى تحريك التجارة الخارجية، لأن كل جانب قد ادرك منفعته للجانب الآخر.

٥ - *التجارة الداخلية البريطانية فى القرن الثامن عشر*

كانت تمثل التجارة البريطانية الداخلية ما يقرب من ٢٠ الى ٣٠٪ من قيمة التجارة الخارجية فى القرن الثامن عشر، وكان متوسطها ما بين عامى ١٧٦٠، ١٧٦٩، ٦٠ مليون جنيه استرلينى، اى نسبة ١٠٪ من ارباح المجموع العام للتجارة. وقد كان لهذا النشاط الاقتصادى علاقته الوثيقة بالثورة الصناعية.

لكن اذا استثنينا أهمية السواحل فى نقل فحم نيو كاسل والبضائع الثقيلة، فان التبادل التجارى الذى كان يستعمل بعض الانهار الصالحة للملاحة قبل القنوات، كان يعتمد على الطرق بواسطة العربات والخيول او حتى على ظهور عدد كبير من البائعين الذين يتجولون للبيع، ابتداء من لندن ليعودوا اليها من جديد. فعرفت التجارة الداخلية تقدما ملحوظا، خصوصا وانها تعززت بظهور اختراعات جيدة، وبضائع اكثر استجابة لمتطلبات المواطنين.

ويعود هذا النضج فى التجارة الداخلية الى الدور الرئيسى الذى لعبته لندن، وتكاثر الاسواق وتعميم النقد الذى يصل الى كل ناحية نتيجة اتساع المبادلات الداخلية، التى اقتحمت الاسواق والمعارض التقليدية، والتى احتفظت بروعتها وعظمتها فى الأماكن التى لازالت تعرف التجارة قديمة او تقليدية، رغم تراجعها امام الباعة المتنقلين من مكان

لآخر بحثا عن البضائع. اضف الى ذلك النشاط الذى عرفته الاسواق المنظمة حول لندن، أو الاسواق الكبيرة المخصصة داخل العاصمة، كما لا يجب اغفال دور الوسطاء الذين كانوا يزدادون عددا، والذين كانوا يقومون بتوزيع الدخل والمحصول والارباح، بين جميع المشاركين الذين ما انفكوا يتكاثرون.

وكان يتحكم فى التجارة الداخلية البريطانية عدد غير قليل بين المنشآت التجارية الشخصية او المشتركة وانفرد كل تاجر ببيع سلعة معينة، فتكاثر التجار المتنقلون والمنادون على البضائع على العربات حاملين معهم الى جانب كل السلع والبضائع، العينات والنماذج الذى يعرضونها على التجار فى المدن والارياف، حيث يتسلمون الطلبات التى يقدمونها الى المنشآت التجارية، التى تلبى الطلبات الموجهة اليها فيما يخص اقتناء وتوفير وايجاد هذا السلع.

وكثيرا ما كان تجار الجملة، يتزودون بالبضائع من المعارض والأسواق الكبيرة. ثم يقومون ببيعها بعد ذلك الى تجار التقسيط فى القرى والريف، كما ظل دور التجار الجوالين أو المتنقلين ذا اهمية كبيرة فى المناطق النائيه، داخل بريطانيا، حيث كانوا يتنقلون على ارجلهم أو على الخيول والعربات. وكانوا يؤدون التزاماتهم كرسوم المرور، وبات بامكان كبار العائلات والنبلاء وغيرهم من شعب بريطانيا ان يصبحوا اثرياء بمزاولتهم التجارة، خصوصا وان البرلمان يؤيد ويساعد التجار.

وكنتيجة لمجهودات صناعة الزجاج، اعدت المعروضات والسلع داخل الدكاكين، حيث امكن عرضها دون ابعادها عن الازقة، حيث كانت تعرض، قبل هذه المجهودات، على الأرصفة امام الدكاكين.

على ان ملاحة السواحل لعبت دورها الهام فى التجارة الداخلية، اذ تم تقل القمح والبضائع بين الشمال والجنوب عن طريق تجارة السواحل حيث كان يوجد ما يقرب من عشرين ميناء نشيطا.

واذا كانت الموانى، التى تقع على المانش تمد السفن بالملاذ الجيد فهى كانت ايضا مواقع للتهريب.

ومن الجدير بالذكر ان لندن لعبت دورا هاما فى اقتصاد بريطانيا، الا ان وزنها وثقلها التجارى جعلا منها اناء لباقى المدن البريطانية، اذ كانت تسيطر على المجال الاقتصادى البريطانى، علما بان التمركز السياسى، وقوة الملكية الانجليزية، وتركيز الحياة الاقتصادية، كانت ايضا بلندن. ويتجلى ايضا تفوقها في انفرادها باحتكار الصادرات والواردات بصفة اكثر من باقى المدن الكبيرة، ومراقبة المناطق الانجليزية الاخرى، حيث تتوجه اليها البضائع والمنتجات. وبعد ذلك يتم التسويق والتصدير سواء نحو الداخل أو الى الخارج. وقد يؤكد هذا قول أسير حرب ظل فى لندن مدة طويلة : (اذ كانت جميع مصالح بريطانيا ومنافعها تتمركز فى لندن حيث تتجمع جميع انواع التجارة، فانه يمكن القول ان لندن توجد في جميع انحاء انجلترا).

وتدل شهادة هذا الأسير الفرنسى على مدى الدور الهام وموقع لندن من الاقتصاد البريطانى الذى تنفرد به قبل باقى المدن الأخرى.

هذا وعندما كان ينتهى الصانع من اتقان بضاعته ترسل الى لندن، حيث يتم بيعها لصاحب حانوت فى لندن لبيعها بدوره سواء الى التاجر المصدر أو الى البائع بالجملة الذى يقوم بدوره بتوزيعها على باقى الاقاليم.

وهكذا فان السلع وضمنها المنتجات المستوردة، كان يتم تبادلها وانتقالها على الطرق الانجليزية التى كانت تعرف نشاطا مستمرا أكثر من طرق اوربا، خصوصا وان الانجليز باتوا لا يكتفون بالبضائع المحلية، طالبين منتجات جميع الجهات، كالمنسوجات أو الاقمشة، من باقى الاقاليم الانجليزية، وكذلك من الهند الشاى والسكر ...

وتبعاً لهذا التلاحم الموجود بين المدن والريف فان السوق البريطانية كانت تبدو كوحدة حية تقوم بتصريف السلع والبضائع من أجل تحقيق ربح أكبر، فلا عجب ان التجار كانوا يقومون بخزن البضائع ليبيعوها من جديد، ويتشكلون وينتظمون بسرعة فى منشآت تجارية هدفها البيع قدر المستطاع، وتحقيق اكبر ما يمكن من الربح من اجل تحسين وضعيتهم الاجتماعية.

وخلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر كان يسيطر على سوق الحبوب بعض المضاربين الذين ينتهزون الفرص لخزن القمح فى

امستردام حيث تنخفض رسوم التخزين عنها فى انجلترا، واذا حدث وظهر القحط والجدب فان هؤلاء المضاربين يقومون باعادة هذا القمح الى انجلترا معفيا من الضرائب.

وقديدل هذا على التهريب الذى عرفته ايضا السوق الداخلية. والى جانب لندن عرفت كل من مراكز التصنيع لباقى الاقاليم والموانىء نموا سريعا، وعلى الخصوص تلك التى تهتم بتجارة الرقيق ومنتجات ما وراء البحار كلفربول وبرستول وجلاسجو. وفى اواخر القرن الثامن عشر كانت مجموعة الجزر البريطانية سوقا وطنية مركبة من عدة اسواق لا يوجد شبيه لها فى اوربا على وجه التقريب.

وخلال الثلث الاخير من القرن الثامن عشر، غدت التجارة العمل الناجح فى رأى المفكرين امثال آدم سميث، الذى نادى برفع القيود عن التجارة ومنحها الحرية، لان ذلك يساهم فى دفع التبادل وتنشيطه. ولاشك ان هذه الحرية التى نهجها الانجليز مع افكار آدم سيمث هى التى ساعدت على تقدم بريطانيا واعطائها المكانة الأولى.

٦ - *التجارة الخارجية البريطانية فى القرن الثامن عشر*

يبدو انه ليس مبالغة اذا ما تكلم المؤرخ عن ثورة تجارية بريطانية، أو انفجار تجارى حقيقى خلال القرن الثامن عشر، حيث ارتفع انتاج الصناعات التى تعمل للسوق الوطنية بمائة فى المائة، فى حين ان تلك

التى تعمل وتنتج للتصدير، ارتفع انتاجها الى ٥٥٠٪. وقد يتضح من هذا ان التجارة الخارجية كانت فى الطليعة، خصوصا وان الاقتصاد البريطانى تكيف مع الحرب التى زادت من قوته، وزادت من الطلب على الاسلحة والمعدات العسكرية. الى جانب تراجع التنافس فى كثير من الاسواق الاوربية، الشىء الذى زاد من النشاط الصناعى فتضاعف انتاج الحديد ما بين عامى ١٧٨٥ و ١٧٩٥.

فالثراء البريطانى يقوم على الامبراطورية التجارية التى أنشأتها بريطانيا، ففتحت اقتصادها على اوسع نطاق للمبادلات فى العالم من بحر الانتيل الى الهند والصين والى شواطىء افريقيا. وابتداء من سنة ١٧٦٠ كانت التجارة البريطانية والعالمية مع ما وراء البحار، تنمو وتتطور، غير انها كانت تعرف تراجعا مع اوربا.

ويعود هذا التراجع الى ان ثقل التجارة البريطانية كان يجنح نحو البعد عن اوربا نسبيا، مع العلم ان الحروب والعداء قد ساهما فى ذلك، الا ان تجارتها الخارجية ازدادت مع مستعمراتها الامريكية ومع الهند. غير ان انجلترا ظلت صاحبة مركز تجارى فى كل من البرتغال وروسيا. وقد يمكن القول ان تجارة بريطانيا مع اوربا كانت لا تحصل على ارباح كبيرة فى حين انها كانت كبيرة مع بقية العالم.

واذا حلل هذا الفوز او الظفر الذى صادفته بريطانيا فى تجارتها الخارجية، يظهر كيف نجحت فى تحديد مبادلاتها ولو بالقوة مع الهند

(١٧٥٧) وفى كندا (١٧٥٢) وعلى سواحل افريقيا. ثم زادت الولايات المتحدة من مشترياتها من الوطن الأب، كما ساعدت الحروب بريطانيا ابتداء من عام ١٧٧٥ ومكنتها من التحكم فى العالم، بينما اقصيت فرنسا وهولندا.

ثم ما لبث ان عرف النظام التجارى البريطانى تغيرات هامة بعد سنة ١٧٨٢، خصوصا بعد الظفر بتجارة اسبانيا ومستعمراتها الامريكية، حيث كانت مداخيل الذهب والفضة تناهز ٨ ملايين جنيه فزادت نسبة المواد الغذائية، كالبن والروم من الهند الغربية، وقمح كندا ودقيق وروم وقمح الولايات المتحدة الأمريكية.

يتبين من خلال هذه المعطيات ان الميزان التجارى كان فى وضع ملائم لصالح بريطانيا، خصوصا بعد عام ١٧٧٠، لكن بعد عام ١٧٧٣ سيتدهور هذا الوضع للميزان مع بداية حرب الاستقلال الامريكية، وبعد الاستقلال سيشهد تحسنا مستمراً.

ثم غدت التجارة البحرية القاعدة الاساسية فى ثراء بريطانيا. فقفزت الواردات والصادرات من اقل من ٢٠ مليونا من الجنيهات سنة ١٧٨٢ الى ٤٠ مليون سنة ١٧٩٠. وزادت تجارتها مع المستعمرات، وبلغت القيمة المالية التى جنتها بريطانيا من تجارتها مع الهند الغربية ٤٨٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٧٩١ و ٥,٤١٠,٠٠٠ سنة ١٧٩٨.

اما فيما يخص تجارة الرقيق، والتى كادت بريطانيا ان تنفرد بها دون سواها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. فكانت تمثل وجها من اوجه تجارتها الخارجية والتى بلغت اوجها خلال هذا القرن، نظرا للطلب المتزايد على اليد العاملة فى المزارع والمنازل والمستعمرات، وكذلك الارباح التى كان الرأسماليون يحصلون عليها من هذه التجارة. ووصلت تجارة الرقيق البريطانية اوجها وذروتها قبل حرب الاستقلال الامريكية، وكانت لفربول اهم موانئها، وتأتى بعدها لندن وبرستول ولانكشاير.

وكان عدد السفن البريطانية التى تعمل فى هذه التجارة ١٤٢ سفينة، تبلغ حمولتها ٤٧,١٤٦ عبدا، ولذا نقلت لفربول وحدها سنه ١٧٨٤ نصف عدد الرقيق الذاهب الى الغرب، بل وصل ما نقلته منهم فى اواخر القرن الى ٦/٧ وكسدت هذه التجارة خلال الحرب الاستقلالية الامريكية بعض الشيء، ولكنها عادت الى الانتعاش بعد انتهائها.

وتفيد وثيقة من ارشيف ما وراء البحار ان الانجليز صدروا فيما بين عامى ١٧٨١ و ١٧٩٠ ما يساوى ٣٢ الف عبد سنويا، واصبح عدد مراكز الرقيق البريطانية عام ١٧٩١ اربعة عشر مركزا، نقلت سنه ١٧٩٩ (٣٨ الف عبد).

وكان شراء العبيد يتم بقية ٢٧ جنيهاً، ويباع باربعين معطيا ربحا يقارب ٣٠٪، وقد تتضح الارباح التى كان البريطانيون يحصلون عليها

من هذه التجارة، اذا علمنا ان البريطانيين رأوا فيها السند الكبير القوى لأسطول بريطانيا التجارى، وسيما وان رخاء وثروة لفربول وبرستول قد شيدت على هذه التجارة، اضف الى ذلك انهم رأوا فيها التجارة التى تدر ربحا على جزء من الأمة.

ومن بين هؤلاء البريطانيين من رأى فى هذا النوع من التجارة ضرورة حتمية، ما دامت تكون احدى القواعد فى التجارة عن قرب أو عن بعد، وأنها اكثر انواع التجارة درا للربح، اذ تصل فيها الفوائد فى بعض الاحيان الى اكثر من ١٥٠ ٪ ومع كل هذا فان حركة الغاء الرقيق قد بدأت فى انجلترا حيث أكبر تجار الرقيق.

هذا ومن الجدير بالذكر أن تجارة التهريب كانت تساهم بشكل او بآخر فى ثراء بريطانيا وتحريك دواليب الحياة والانعاش الاقتصادى فيها. وقد نشطت بصفة خاصة فى امريكا الوسطى والجنوبية، وحتى فى الشمالية ايضا، كاوريا خاصة اثناء النزاعات والحصار القارى الذى نهجته بريطانيا وفرنسا ضد بعضهما. وقد نشطت حركات التهريب بشواطئ البرازيل البرتغالية، حيث كان التهريب يمر عبر عدة طرق داخل البلاد. اما فى امريكا الوسطى، فان اتفاق الاسينتو الذى كان يخول للانجليز الدخول الى جميع الموانىء فى بحر الانتيل، قد سهل مهمة

التهريب هناك، كما ان بريطانيا كانت تشترى حبوب فرنسا بالتهريب، وتصدر نحوها أقمشتها وبضائعها، ورغم ضياع العديد من الاسواق او اغلاقها فان البضائع كانت تدخل اليها عن طريق التهريب.

التجارة البريطانية مع بعض دول وقارات العام عام ١٧٩٢

البلد	الواردات	الصادرات
تركيا	٢٩٠,٥٥٩	٢٧٣,٧١٥
ايطاليا	١,٠٠٠,٩٠٠	٩٦٢,٢٦٣
أيرلندا	٢,٦٢٢,٧٣٣	٢,٣٧٠,٨٦٦
البرتغال	٩٧٧,٨٢٠	٧٥٤,٦١٢
فرنسا بعد اتفاق ايدن	٧١٧,٠٣٤	١,٢٢١,٦٦٦
المجموع العام لأوربا	١١,١٧٠,٨٦٠	١٢,٨١٣,٤٣٥
المجموع العام لامريكا	٥,٦٠٣,٩٤٧	٨,١٥٩,٥٠٢
المجموع العام لافريقيا	٨٢,٩١٧	١,٣٦٧,٥٣٩
المجموع العام لاسيا	٢,٦٧١,٥٤٧	٢,٦٢٧,٨٨٧

- المجموع العام لكل القارات :

-الصادرات٢٤,٨٧٨,٣٦٢

-الواردات١٩,٥٢٩,٢٧٣

اذن الميزان التجارى لصالح بريطانيا اى بما يفوق ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ويتولى نقل هذه التجارة وتصريفها ١٥,٤٦٣ سفينة داخلة الى الموانىء و ١٥,٠١٠ خارجة من الموانىء اى ٣٠,٤٧١ سفينة من بينها ٣٦٢٠ سفينة غير بريطانية، والحمولة لكل سفينة انجليزية هى ١٢٢ (طن) فى المتوسط، وطاقمها لا يقل عن سبعة رجال.

وهكذا تتضح الفوائد التى كانت تجنيها بريطانيا من تقوية تجارتها مع العالمين القديم والجديد اللذين يكونان اهم احتياط للاقتصاد العالمى الذى تسيطر عليه.

وإذا كانت الاجور والاثمان العالية قد دفعتها لتغيير وسائل الانتاج، فقد دفعتها ايضا لجلب المواد الاولية (وحتى المواد التى تباع مباشرة فى اوربا) من البلدان التى تبيعها بثمن اقل من غيرها.

وكان لابد ان تظهر على بريطانيا سمات العناء بعد حروبها ومواجهتها لفرنسا، خصوصا بعد عام ١٧٩٩، حيث تازمت الحالة داخل بريطانيا نتيجة الانتاج الزراعى الردىء، فارتفعت تكاليف المعيشة عام ١٨٠٠، لكن بريطانيا بقوتها الملاحية التجارية استطاعت تجاوز ذلك،

فاستوردت ما يؤمن لها أمنها الغذائى. ويمكن القول ان التجارة الخارجية البريطانية قد ساهمت بشكل فعلى فى ثراء الانجليز.

رابعا - السياسة التجارية في انجلترا في القرن التاسع عشر

كانت السياسة التجارية فى انجلترا قبل القرن التاسع عشر تهدف الى تشجيع تصدير القمح الى الخارج وذلك وقت ان كانت انجلترا فى القرن السابع عشر دولة زراعية، ولذا اعتبر من الصالح العام تشجيع تصدير الحبوب.

وفى عام ١٧٩٣ توقف تصدير القمح نهائيا، اذ ان انجلترا وصلت الى درجة لم يعد انتاجها المحلى يكفى سكانها فى اغلب السنوات نتيجة لزيادة السكان ونمو حركة التصنيع.

وفى اثناء الحروب النابليونية، حينما عزلت انجلترا عن مصادر استيراد القمح بذلت كافة الجهود لتشجيع الانتاج المحلى لكى يكفى حاجات السكان. وقد كانت هذه السياسة ناجحة فى مجملها، اذ ان نشاط حركة الاسيجة، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة فى الزراعة أدت الى زيادة انتاج الحبوب. ولكن ما ان حدث السلام فى عام ١٨١٥ حتى بدأ فى الأفق شبح الوارد من القمح من الخارج، ومن ثم لجأ ملاك الاراضى الى البرلمان طالبين حماية الحبوب.

١- قوانين القمح فى ١٨١٥ Corn Law of 1815

كان هدف هذا القانون هو تحريم استيراد القمح ما لم يصل سعر الربع منه الى ٨٠ شلنا أو يتجاوزه وذلك لتأمين المنتجين المحلين وتثبيت مستويات الاسعار عند تلك المستويات المرتفعة، التي كانت سائدة وقت الحرب. وقد صدر قانون القمح لسنة ١٨١٥ لحماية مصالح طبقة خاصة دن مراعاة لصالح الطبقات الأخرى، حقا لقد سمحت الحكومة باستيراد القمح فى سنوات ١٨١٦ و١٨١٧، حينما اصيب المحصول بهبوط شديد فى الكمية المنتجة عقب وصول اسعاره الى حوالى ٩٧ شلنا للربع، ولكن الكثير من الحرمان يحدث دون شك قبل ان تصل الى سعر الندرة، فضلا عن أن وصول الوارد قد يحتاج الى فترة قد تطول، بحيث تشرف فترة الندرة بما تحويه من متاعب ومشاكل على الانقضاء.

ولم ينجح القانون فى تحقيق اهدافه، مثل تثبيت مستويات اسعار القمح أو فى جعل انجلترا وحدة كفائيه من حيث انتاج القمح، بل اضر هذا القانون بمصالح التجارة اذ أضاع الفرص الكثيرة لامكان تبادل المصنوعات البريطانية بالمواد الغذائية لدول البلطيق، بشروط تبادل هى فى صالح انجلترا.

٢- بذور التحول الى الحرية

ولم تكن مساويء قوانين القمح بخافية على انجلترا، فقد عارض

القواعد الاقتصادية استخداما خاطئا فى اثبات ان سعر القمح هو العامل الرئيسي المؤثر على مستويات الأجور، بحيث ان ارتفاع اسعاره تؤدى الى سيادة مستويات عالية من الاجور، وان انخفاضها يؤدى الى انخفاض مستويات الاجور. ولكن هذا التحليل الخاطىء ما لبث ان اتضح زيفه، فتكونت من مجلس العموم واللوردات فى عام ١٨١١ لجنة لفحص الشكوى المقدمه من تجار لندن ضد قوانين القمح، وسياسة الحماية بوجه عام. وقد اتخذت حركة حرية التجارة ثلاث خطوات رئيسية :

(أ) تعديل قوانين الملاحة بحيث يلغى حظر نقل التجارة البريطانية على سفن اجنبية، وخلافا لما كان يتوقعه معارضو سياسة حرية الملاحة حدث نشاط ملموس فى تجارةبريطانيا الخارجية اذ زادت الحمولة من ١,٦٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٨٠٠ الى ١٤,٠٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٨٢٠ والى ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ فى عام ١٨٥٠.

(ب) تخفيف القيود الجمركية وجعلها اكثر ملائمة للظروف القائمة، فقد خففت بعض الضرائب على الواردات من الخامات اللازمة للصناعة، ولاسيما الصوف والحرير والفحم. كما خفضت الضرائب الجمركية على الواردات المصنوعة بحوالى ٣٠٪ فى المتوسط، فى ١٨٢٥، كما الغيت كل القيود على تجارة الصادر سواء اكانت مواد خام ام مصنوعة، وفي ١٨٣٣ الغيت الضرائب المفروضة على ٥٨ سلعة وخفضت فى حوالى ٧٠٠ سلعة اخرى.

وقد ادت هذه السياسة الى زيادة الصادرات وبالتالي رخاء نسبى ملحوظ وباختصار يعتبر هذا العمل ثغرة هامة دون شك هزت صرح حماية التجارة.

(جـ) الثورة ضد قوانين القمح : اشتدت معارضة قوانين القمح فى طول انجلترا وعرضها، وقويت هذه الحركة كثيرا، وقد شجع هذه المعارضة ايضا مانجم عن زيادة عدد الاعضاء الذين يمثلون المشتغلين بالصناعة والتجارة زيادة طفيفة، والمعارضة القوية لقوانين القمح من خارج اروقة مجلس العموم، اذ تكونت جمعية معارضة قوانين القمح فى ١٨٣٩ فى مانشستر، وتأييد الاقتصاديين الذين بدأوا حملة منظمة لتكوين رأى عام مستنير.

وكانت المعركة حامية الوطيس اذ ان انصار قوانين القمح يعتبرونها العمود الفقرى للاقتصاد الزراعى فى انجلترا، كما انها تعتبر مصدرا هاما من مصادر دخل الدولة.

وقد اعتمدت جمعية معارضة قوانين القمح بصفة خاصة على تأييد رجال صناعة القطن وعلى جهود اثنين من اعضائها البارزين ريشارد كوبدن Richard Cobden وجون برايت John Bright. وقد حمل الرجلان لواء معارضة قوانين القمح، بل لواء الدعوة الى حرية التجارة بصفة عامة. وقد اصدرت الجمعية صحيفة دورية تكون لسان حالها، وفى ١٨٤٣ كان خطباء الجمعية يقومون بالدعوة فى ١٤٠ بلدة

٣- الغاء قوانين القمح

فى سنة ١٨٢١ استقالت وزارة الاحرار برئاسة لورد ملبورن وتبعتها وزارة المحافظين برئاسة السير روبرت بيل. وقد كان موقف وزارة بيل تتجاذبه عدة عوامل، فبينما كان هو ميالا للاصلاح ورفع القيود على التجارة، كان حزب المحافظين من معتنقى مبدأ الحماية اولا وقبل كل شيء. وكانت مالية الدولة قد ساءت وفى حاجة الى اصلاح شامل، كما ان انجلترا كانت تمر بفترة تميزت بالكساد الصناعى والازمات التجارية، ونقص المحاصيل الزراعية.

على ان انتخاب كوبدن عضوا بمجلس العموم فى ١٨٤١ وبرايت فى ١٨٤٣ اعطى حركة الاصلاح قوة دافعة الى الامام. ومن ثم تقررت تعديلات جمركية تهدف الى الغاء جميع الرسوم المانعة وخفض الرسوم على الكثير من السلع ولاسيما المواد الغذائية والمواد الأولية. فمن مفردات السلع البالغة ١١٥٠ فى قائمة السلع الخاضعة للرسوم، خضعت حوالى ٧٥٠ سلعة للتعديلات الجديدة. وفى ١٨٤٥، اعفيت حوالى ٤٣٠ سلعة من الضرائب. وقد فرضت ضريبة الدخل العام لمواجهة النقص الذى سوف يطرأ على ميزانية الدولة نتيجة خفض الرسوم الجمركية، وواضح ان هذه الضريبة كان يقع عبئها على ذوى المقررة المالية الكبيرة.

وعلى هذا تقدم بيل فى ٢٧ يناير ١٨٤٦ الى البرلمان يطلب الغاء قوانين القمح كلية اعتبار من اول فبراير ١٨٤٩. وكان من الحوافز العامة

على هذا الالغاء سوء المحاصيل فى عامى ١٨٤٤ و ١٨٤٥ والمجاعة التى حدثت فى ايرلندا فى عامى ١٨٤٥ - ١٨٤٦. كما اقترح بيل خفض التعريفة الجمركية او الغاءها بالنسبة لحوالى ١٥٠ سلعة غذائية اخرى، وبعد مناقشات حادة وحامية وافق مجلس العموم على اقتراح بيل باغلبية ٣٢٧ ضد ٢٢٩ صوتا وذلك فى ١٥ مارس ١٨٤٦.

وقد كان عمل بيل رائعا ولو انه اغضب الكثيرين من اعضاء حزبه الذين يدينون بمبدأ الحماية لدرجة ان لورد Bentinck ودزرائيلى اعطيا صوتيهما مع حزب الاحرار عند عرض الثقة بوزارة بيل، ومن ثم سقطت وزارته. ومن الاقوال الماثورة عن كوبدن فى ذلك الوقت «ان بيل خسر حزبا وكسب شعبا».

ويدل هذا الالغاء من جانب برلمان يمثل ارستقراطية الارض على مدى المرونة السياسية التى امتاز بها الساسة الانجليز.

٤- انتصار مبدأ حرية التجارة ونمو التجارة البريطانية

بزوال قوانين القمح التى بقيت صخرة عاتية مدة اربعين عاما وبتخفيض الرسوم الجمركية، اصبح الطريق ممهدا امام جلادستون ليجهز على ما بقى من انقاض سياسة الحماية. فجلادستون كان مخلصا لمبادىء وتعاليم بيل، ومن ثم اقترح فى ١٨٥٢ الغاء الضرائب الجمركية بالنسبة الى ١٢٠ سلعة وخفضها بالنسبة الى ١٤٠ سلعة اخرى وذلك فى

ميزانية ١٨٥٣ . كما عقد جلادستون فى ١٨٦٠ معاهدة تجارية مع فرنسا نجم عنها انقاص عدد السلع موضع الضرائب الجمركية الى ٤٨ سلعة فقط، وبموجبها ايضا الغى ما كان قد بقى من ضرائب على الحرير والصوف والمصنوعات بوجه عام. لقد اصبحت انجلترا تتبع حقا مبدأ حرية التجارة، اذ اصبح عدد السلع موضع الضرائب الجمركية ٢٠ سلعة فقط. واستمر الحال هكذا حتى بدء الحرب العالمية الاولى. وكانت كافة المواد الغذائية ما عدا الكاكاو معفاة من الضرائب.

ولم يكن التحول فى انجلترا نحو حرية التجارة نتيجه تحليل معين او دفاعا عن نظرية ما ، ولكن منطق التقدم الاقتصادى فى انجلترا كان يوحى ويحبذ هذا الاتجاه. فبوجه عام اكتشف الاهالى ان الاجور لا تتأثر ارتفاعا وانخفاضا بمستوى اسعار القمح السائد كما كان مفترضا، بل على العكس اتجهت مستويات الاجور الى الانخفاض حينما كانت اسعار القمح فى ارتفاع. كما وضح ايضا ان خفض التعريفة على المواد الغذائية لا يعنى بالضرورة غزو الاسواق البريطانية وكساد الزراعة، بل على العكس اثبتت ان الزراعة البريطانية كالصناعة ليست فى حاجة الى الحماية ضد المنافسة الخارجية. وبشىء من التجربة وبمضى الوقت يمكنها أن تنافس الانتاج الزراعى فى القارة دون اعانة.

لقد وضح تماما ان انجلترا قد اصبحت دون شك دولة صناعية من الطراز الأول وان معظم الدخل الأهلى انما تحققه الصناعة لا الزراعة؛

ليس هذا فحسب، بل ان من صالح انجلترا سيادة مبدأ حرية التجارة فى دول العالم اجمع نتيجة ما تحقق لها من السبق فى التصنيع ومن تفوق ظاهر على سائر الدول، مما جعل شروط التبادل في صالحها دون شك.

فتجارة انجلترا الخارجية وحدها كانت ١/٥ تجارة العالم اجمع فى ١٩١٤، كما وضح ايضا ان الدخل الذى كان يعود على الدولة من الضرائب الجمركية يمكن تحقيقه بضرائب الدخل، وهى اكثر عدالة من حيث وقع عبء الضريبة.

وقد كانت اهم الاسباب التى أدت الى تقدم التجارة البريطانية وازدهارها فى عصر الحرية هي :

أولا : الموقع الجغرافى الممتاز لانجلترا بالنسبة الى تجارة اوربا وبالنسبة للعالم الخارجى، فانجلترا تتوسط اسواق أوربا وامريكا وتمر بها معظم الطرق الملاحية الهامة ولاسيما ان المحيط الأطلسى كان أهم طرق الملاحة.

ثانياً : التفوق البحرى الذى كان معقودا لواؤه لانجلترا طوال القرن التاسع عشر بل حتى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين.

ثالثاً : اتساع الامبراطورية البريطانية نتيجة لما في حوزتها من مستعمرات ودول تحت اشراف التاج، ووقوع هذه المستعمرات فى جهات مختلفة التضاريس والمناخ جعلها موردا لا ينفذ للخامات وسوقا هائلة لتصريف المصنوعات.

رابعاً : التفوق والسبق الواضح للصناعات البريطانية التي تتبع مبدأ الانتاج الكبير، كما ان انجلترا كانت اسبق فى دراسة الاسواق ومعرفة طبيعة الطلب في مختلف بقاع العالم، ومن ثم تمشى انتاجها مع رغبات المكان. كما ان تخصص انجلترا وانتاجها على نطاق كبير أدى الى خفض التكاليف وبالتالى رواج تجارتها.

خامساً : كان لأسبقية انجلترا في تحرير تجارتها من القيود الكثيرة ان زادت تجارتها واتسع نطاقها. ومن الملاحظ أن هذه النقطة بالذات موضع مناقشة الا ان زيادة تجارة الصادر في انجلترا فى الخمس سنوات التالية لالغاء قوانين القمح من ٥٠ مليون جنيه الى ١٠٠ مليون لأكبر دليل على صحة ما نذهب اليه.

فقد زاد متوسط قيمة الواردات من ١٤٦ مليون فى الفترة ٨٥٥ – ١٨٥٦ الى ٤٦٠ مليون فى ١٩٠٠ – ١٩٠١ وكذلك زاد متوسط قيمة الصادرات من ١١٦ مليونا الى ٢٨٣ مليونا فى نفس الفترة، كما زاد متوسط قيمة السلع المعاد تصديرها من ٢٣ مليونا الى ٦١ مليونا.

٥- المطالبة بالحماية الجمركية

ظل الناس يترنمون بمبادىء الحرية فى فترة الثلاثين عاما التى تلت الغاء قوانينه القمح، وكان التأييد لسياسة حرية التجارة يكاد يكون

عاما. ولكن الحماية لم تعدم انصارا قلائل بدأوا ينشطون فى العشرين سنة الاخيره من القرن التاسع عشر، وفى ١٩١٤ وضح تماما ان انصار الحماية قد قويت شوكتهم وأن الرأى العام ينقسم بين الحماية والحرية. وأسباب بعث مبادىء الحماية من جديد متعددة واهمها :

(١) اتساع الثغرة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ولاسيما فى الفترة ١٨٨٥ - ١٨٩٠، نتيجة زيادة الواردات زياده كبيرة بينما كانت زيادة الصادرات بطيئة.

(٢) الرغبة فى علاج الكساد الزراعى الذى ادى الى انخفاض حاد فى اسعار المنتجات الزراعية، وفى ريع الارض وفى ارباح المزارعين بفرض تعريفة حامية تحد من منافسة الانتاج الزراعى للعالم الجديد لانتاج انجلترا الزراعى.

(٣) اعتقاد فريق من أرباب الأعمال بان ما اصاب الأرباح الصناعية والتجارية من انخفاض منذ ١٨٨٠ قد يمكن علاجة عن طريق التعريفة الجمركية.

(٤) رغبة الرأى العام فى تدخل الدولة فى تنظيم الحياة الاقتصادية، فمسائل التعريفة من المسائل التى ينبغى ان تنظمها الدولة.

(٥) وقوف بريطانيا وحدها الى جانب حرية التجارة بينما اتبعت سائر

الدول الكبرى الاخرى والمستعمرات البريطانية نفسها سياسة الحماية.

ومن ثم وجدت بريطانيا نفسها فى عزلة تامة تسمح بدخول صادرات كافة الدول المنافسة اليها دون جباية أية ضريبة، بينما تدفع هى ضرائب جمركية على السلع التى تصدرها اليها. أما ان بريطانيا قد عانت من جراء هذا الموقف فأمر لا جدال فيه، ولكن هل الضرر الذى يحدث يوازى المزايا التى تحصل عليها بريطانيا من جراء اتباعها لمبادىء حرية التجارة؟ لقد أكد بعض الزعماء السياسيين والمصادر قد ترجح المزايا. وقد وصنعت الكثير من البرامج، ويجدر بنا أن ندرس اثنين منها حيث يوضحان الافكار الرئيسية.

الأول: برنامج حزب الأحرار ويطالب بمبدأ التجارة العادلة ومبدأ المعاملة بالمثل. اى انهم يرون بقاء انجلترا مخلصة لسياسة حرية التجارة من حيث المبدأ، فتفرض الرسوم الجمركية على الدول التى تحاول منع تجارة انجلترا من الدخول نتيجة الضرائب الجمركية العالية، وبعبارة اخرى تصبح السياسة الجمركية اداة فعالة تستخدمها انجلترا للمساومة التجارية وللتمييز بين الدول فى المعاملة التجارية. ولكن هناك الكثير من العقبات التى تحول دون امكان تنفيذ هذا البرنامج رغم وجاهته وعدالته. اذ ان المسألة تتوقف على درجة مرونة طلب انجلترا على سلع الدول

المختلفة، وامكانيات احلال سلع مكان اخرى، فانجلترا مثلا يمكنها ان تحرم نفسها من قطن الولايات المتحدة أو لحوم الارجنتين .. الخ.

هذا فضلا عن الصعوبات السياسية اذ ان سلاح التمييز فى المعاملة قد يؤدى الى توتر العلاقات بين الدول وقد يجر الى الحرب، اذ يتنافى مع الاسس الرئيسية لنظام حرية التجارة والذى يقوم على التجارة المتعددة الأطراف.

الثاني : ويطالب بهجر سياسة الحرية وهو رأى حزب المحافظين ويتزعم هذه الحركة تشمبرلين الذى كان وزيرا للمستعمرات فى ١٩٠٢ وقد اقتنع تماما بفكرة التفضيل الامبراطورى. فقد اعلن فى خطاب تاريخى فى برمنجهام فى ١٥ مايو ١٩٠٣ ان الساعة قد حانت لهجر انجلترا لسياسة حرية التجارة وتعاليم مدرسة مانشستر، وأن السياسة الاقتصادية يجب ان تهدف لتحقيق صالح المستعمرات والدولة الأم، والوسيلة لذلك هو اتباع سياسة التفضيل للسلع الغذائية الواردة من المستعمرات. وتقوم مقترحات تشمبرلين على دعامتين :

١ – فرض ضريبة جمركية عامة على منتجات جميع الدول ولاسيما على السلع الغذائية، وتكون معدلات الضريبة أقل بالنسبة للمستعمرات منها بالنسبة للدول الأخري.

٢- ان تكفل حماية خاصة للصناعات البريطانية ضد المنافسة غير العادلة من مصنوعات الدول الأخرى المستوردة.

وحتى لا تكون هذه المقترحات الجديدة فى صالح الطبقة الغنية، فانه اشترط ان يذهب ايراد الدولة من هذه الرسوم الجمركية لتحقيق صالح الطبقات الفقيرة، وذلك بتحقيق الاستقرار فى التوظف، وفى اكساب الطبقة العاملة بعض الحقوق، كالحق فى الحصول على معاش عند الوصول الى سن الشيخوخة، وغير ذلك من الاصلاحات الاجتماعية العامة التى تزيد من رفاهية هذه الطبقة وترفع من دخولهم الحقيقية.

٦- حركة الاصلاح الجمركى

لقد صادفت المقترحات السابقة عناية الكثيرين وعضدها فريق الاتحاديين، كما أزرها فريق من كبار الاقتصاديين من الطراز الأول امثال الاستاذ وليم اشلى وكننجهام ، وفى يوليو ١٩٠٣ تكونت رابطة تنادى بالاصلاح الجمركى وقامت هذ الرابطة بالدعاية على نطاق واسع للتعديلات الجديدة، ثم مالبث ان اكتسبت الحركة طابعا هاما خاصا عندما استقال المستر تشمبرلين من منصبه فى الوزارة لكى يتفرغ لهذه المهمة. وقد كونت رابطة الاصلاح الجمركى لجنة غير رسمية من ٥٢ عضوا لدراسة كل المشاكل المتعلقة بالسياسة الجمركية.

وبعد خمس سنوات من الدراسة تقدمت هذ اللجنة بسلسلة من التقارير المفصلة الهامة. وقد كانت توصيات هذه اللجنةمتفقة مع مقترحات المستر تشمبرلين.

ولكن حزب الاحرار بزعامة Can Bell Bannerman نجح في ١٩٠٥ في تبديد الهجوم على سياسة حرية التجارة بحجة انها سوف تؤدى الى تهديد الطبقة العاملة في اهم مفردة اى فى قوتها اليومى وهو رغيف العيش، وذلك طيلة فترة حكم الاحرار من ١٩٠٥ الى ان قامت الحرب العالمية الاولي.

ولكن هذه الاحداث لم تكن لتفت فى عضد تشمبرلين (بالرغم من مرضه منذ ١٩٠٦) بل ظل يجاهد فى سبيل مبادئة حتى مات فى ١٩١٤ . ولقد اثمر جهاده، اذ كسب الكثيرين ولاسيما الاتحاديين الى جانبه فآمنوا أخيرا بفائدة التعديل. ومن ثم اصبحت التعديلات الجمركية التى نادى بها تشمبرلين اى الحماية والتفضيل الامبراطورى ضمن برامج الحزب، ولاسيما ان الضرائب لم تفرض على المواد الغذائية الا بعد استفتاء الشعب جميعه.

ومن الواضح ان انجلترا عام ١٩١٤ بدلا من ان تؤثر على جاراتها فى اوربا لتتبع سياسة حرية التجارة، وقف شعبها يتشكك فى مزايا

سياسة الحرية. واخيرا اتت احداث الحرب الأولى وما بعدها فانحازت انجلترا معقل الحرية الى الحماية ولاشك ان تشمبرلين كان الرائد الاكبر فى هذا الميدان.[١]

١ـ الدكتور جمال الدين محمد سعيد : المصدر السابق ص ٢١٠ ـ ٢١٥ .

الفصل السادس

تطور الاقتصاد المصرى
فى النصف الأول من القرن
التاسع عشر

اولا : تطور الصناعة في مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر

الصناعة المصرية قبل محمد على

١- الصناعة تقليدية :

لم تكن الصناعة المصرية فى نهاية القرن ١٨ فى حالة متأزمة، خصوصا وأن صناعة النسيج من القطن والحرير والتى كانت أهم فروع الصناعة، كانت فى وضع حسن بحيث كان إنتاجها يكفى الحاجيات المحلية بل ويصدر بعضه. إلا أن الأساليب الصناعية كانت تقليدية عاجزة عن مجاراة الصناعة الأوروبية، مما أدى بالصناعة المصرية إلى التضعضع فى مطلع القرن ١٩ إبان غزو الصناعة الأوروبية للأسواق المصرية ، وخاصة بعد الحرب النابليونية. ومع ذلك لم تقم الدولة العثمانية **بأية محاولة قصد مواجهة الخطر الذى يهدد صناعتها وجاءت المحاولة الجديدة الوحيدة على يد محمد على الذى حاول أن ينتقل بمصر من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المركب(١).**

ومما يدلنا على أن مصر عرفت صناعة متقدمة إلى حد ما ، هو ما قام به السلطان سليم من نقل أمهر الصناع إلى عاصمته عند فتحه لمصر إذ لم يبق بها سوى بعض الصناعات البسيطة مثل غزل القطن والكتان بالمغازل اليدوية وضرب الأرز وطحن القمح وعصر الزيت ، وحسب ما ورد عند الدكتور محمد فؤاد شكرى (٢) أن أهم الصناعات التقليدية تتمثل

فى صناعة النسيج وصناعة الحصر وعمل الأوانى الفخارية ، ولهذه الأوانى فى عالم التجارة مكانة ملحوظة، بحيث تصنع الجرار الكبيرة كما تصنع آنية صغيرة يطلق عليها اسم « برداق » وتضخ المياه من خواص هذه الجرار وتلك الآنية التى لا يستغنى عنها أى منزل، وللبرادق فائدة كبيرة إذ تقوم بتبريد المياه إذا عرضت لتيار الهواء ، ولا يقدر هذه المزية حق قدرها إلا من عاش فى بلد لا ثلج فيه ولا جليد على حد تعبيره .

أما الطريقة المتبعة فى صنع الأوانى الفخارية فى « قنا » فتتمثل فى « خلط تراب الفخار بالرماد بنسبة ٤ إلى ١ وبفعل المياه تتحلل الذرات القلوية التى يحتويها الرماد فيؤدى ذلك إلى إحداث كثير من المسام لا تراها العين ولكنها تساعد عملية الترشيح » (٣).

ولم تكن هذه الصناعات اليدوية لتكفى حاجيات البلاد بل كانت الدولة تقوم باستيراد ما يلزمها من الخارج خاصة ما كانت تحتاج إليه الطبقات العليا من كماليات .

ولا نهمل جانبا آخر من جوانب الصناعة، وكان متقدما فى مصر وضعف أيام العثمانيين ألا وهو صناعة البناء، فالمبانى صغر حجمها وقلت الزخارف بها، ولم تراع الدقة والاتقان فى صناعتها، ويرجع سبب ذلك إلى قلة الثروة من جهة وتقهقر الصناعات من جهة ثانية .

على أى حال، فقد مارس أرباب الصناعات التقليدية نشاطهم بكثير من النجاح والتوفيق، مع أنهم لم يحتاجوا إلى كثير من الذوق والمهارة

وكان هناك عدد كبير من الصائغين يؤدون عملهم على أحسن وجه وبنحو يدعو إلى الفخر والاعتزاز ، فهذه الصناعات موجودة منذ زمن بعيد وتعتمد على استخدام الأيدى فى صنع المواد الخام دون الحاجة إلى الاستعانة بما حدث من تقدم آلى ضخم.

٢- نظام الطوائف :

كان أصحاب الصناعات ينقسمون حسب مهنهم أو حرفهم إلى طوائف ونقابات، وهذه هى القاعدة التقليدية المألوفة فى الشرق بأسره فى تنظيم أرباب الحرف والصناعات، إلا أنهم كانوا يمثلون فئة اجتماعية قليلة الأفراد خاصة فى ظل حكم المماليك ، وبدأ نطاقها يتسع لكونها كانت ترحب بكل من أراد الانتماء إليها . فالحرفيون فى ظل المماليك كانوا من الفئات الاجتماعية القليلة التى كانت مفتوحة لانتماء الأفراد من خارجها، فالطوائف الحرفية فى مصر كانت فعلا ميدانا لنوع من التحرك الاجتماعى، إذ كانت تتغذى إلى حد ما من الفقراء المهاجرين من الريف إلى المدن أو الذين كانوا يفقدون مركزهم فى التجارة أو الإدارة أو السلك الدينى (٤).

وكان إنتماء الحرفيين إلى طائفتهم يجعلهم يمارسون نشاطهم كله، ويحيون آمنين ومحميين بظلها وخاضعين لنظمها، وحسب ما ورد عند الدكتور أحمد عزت عبد الكريم (٥) أنه لم يكن من السهل أن يتحول الفرد من طائفته إلى طائفة أخرى إذ جرت العادة أن ينشأ ابن الفلاح فلاحا وابن

الصانع صانعا وابن العالم عالما، وليس ثمة ما يدعو ابن الريف إلى أن يهجر قريته إلى المدينة.

ولم تكن الدولة العثمانية تتدخل لترسم سياسة معينة لأعمالهم إذ كانت تقنع ببقاء كلمة السلطان فى مصر ويذكر اسمه على منابرها، مما أتاح لهم إدارة شئونهم وفقا لتقاليدهم ونظم طوائفهم. غير أن ذلك أدى إلى انقسام القطر إلى وحدات اقتصادية متعددة، تكاد تكون كل واحدة منها تكفى نفسها حتى لا تضطر إلى الاعتماد على ما يرد إليها من خارجها. إلا أن هذا النظام سوف يعرف انحلالا وتفسخا بعدما كان قوام النظام الصناعى فى المدن. الأمر الذى ساعد محمد على على تنفيذ سياسة الاحتكار على الصناعات الصغيرة عن طريق فرض قيود على أرباب الحرف، وترتيب المواد الخام اللازمة لعملهم ثم وضع يده على إنتاجهم بعد إتمامه، فاصبحوا مجرد إجراء بعد أن كانوا أصحاب عمل. فما هو هدف محمد على من نظام الاحتكار ؟

٣- نظام الاحتكار :

بعدما صار محمد على المالك الوحيد لأراضى مصر، ثم التاجر الوحيد لحاصيلاتها، صار الصانع الوحيد لصنائعها. والظاهر أنه رأى الاحتكار مما يعود بالنفع على الحكومة باعتباره يفتح بابا جديدا للربح فاتجه إلى احتكار الصناعة [٦].

ويذكر الجبرتي طرفا من احتكار هذه الصناعات في حوادث سنة ١٢٣٢ هـ موافق لسنة ١٨١٧ فيقول : « قام الباشا بضبط أنوال الحياكة وكل ما يضع بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع أصناف من أبريم أو حريم أو كتان إلى الخيش والحصير في سائر الإقليم المصرى طولا وعرضا ، قبلى وبحرى من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم » [٧] .

كما وصف أيضا احتكار الحكومة للصابون وتجارته، والبلح بأنواعه والعسل وصناعة الخيش والقطن والتلى الذى ينسج من أسلاك الذهب والفضة والفضة للتطريز والمناديل والمحارم وغيرها من الملابس. وصارت الحكومة هى المالكة لكل صناعة البلاد .

فى الحقيقة أن النظام الاقتصادى المتطور الذى كان محمد على يرغب فى تحقيقه وتنفيذه ، اقتضى منه أن يحتكر جميع أنواع الصناعات القائمة فى البلاد [٨] .

وفى تقرير الكولونيل « كامبل » وكيل الملك البريطانى وقنصله العام فى مصر وملحقاتها والذى أرسله إلى الدكتور « بورنج » من القاهرة فى ١٨ يناير ١٨٣٨ يقول بأن احتكار الصناعة يتسبب فى فقر الصانع وتجريده من أملاكه ، ولو حدث أن أظهر القناصل العامون - الذين كانوا فى مصر آنئذ - الحزم فى معارضة هذه الاحتكارات، واحتجوا بصفة جدية

فى هذا الموضوع، لألغيت جميعها إلغاء تلما أو جزئيا، غير أن كثيرين منهم كانوا يشتغلون بالتجارة وكان الباشا صاحب الفضل الكبير عليهم (٩).

وبعد هذه المرحلة أى مرحلة ضبط الحكومة للصناعات القائمة وخاصة الغزل والنسج، بدأت مرحلة جديدة فى السياسة الاقتصادية وهى مرحلة الانقلاب الاقتصادى، إلا أن المشكلة الكبرى التى كانت تعانى منها مصر فى النصف الأول من القرن الماضى مشكلة النقص فى الأيدى العاملة، نتيجة لقلة سكان مصر آنئذ، وانتشار الأوبئة وانعدام العناية بالصحة، فى الوقت الذى احتاج فيه مشروع التنمية والتوسع الاقتصادى إلى الأعداد الوفيرة من المصريين.

وكان محمد على يرى أن الصناعة الحديثة الكبرى هى مصدر قوة كل دولة إذ، أن امداد الجيش والأسطول بحاجتيهما من السلاح والعتاد والملابس والسفن ومواد البناء وغيرها يقتضى حتما الأخذ بسياسة التصنيع.

وفعلا قام بتنفيذ سياسته على الرغم مما اعترضه من العقبات للحيلولة دون ذلك، حيث كان يدرك أن مصر كانت تملك كثيرا من المواد الأولية التى تحتاجها الصناعات الأجنبية، وكان يعز عليه كما ورد فى بعض الوثائق « أن يشترى الأوروبيون قطننا ويدفعون عليه جمركا ونولونا، ثم يشغلونه ويأتون بالمصنوع منه بنفقات أخرى من النول والجمرك ويبيعونه بأثمان أرخص من مصنوعاتنا » (١٠).

الواقع أن سياسة التصنيع أثرت تأثيرا سيئا على الصناعات التقليدية، وعجزت هذه الأخيرة عن استعادة نشاطها بعد انهيار النظام الصناعي الكبير، نظرا لفقدها كثيرا من مقوماتها وللخبرة الفنية التي كانت معتزة بها، ولنظام الطوائف الذي كانت محتمية في ظله.

وأهم من ذلك أنها لم تعد وحدها قادرة على تلبية مقتضيات المجتمع الجديد، الذي تطور بسرعة خلال القرن ١٩، وأصبحت عاجزة عن الصمود أمام منافسة المصنوعات الأوروبية بأثمانها الرخيصة وإنتاجها الضخم. فما هي مظاهر التجديد التي طرأت في الحقل الصناعي ؟

■ ■ ■

مظاهر حركة التصنيع فى عصر محمد على

ادرك محمد على أن الصناعة الحديثة الكبيرة عماد الدولة القوية ومصدر قوتها السياسية والعسكرية، ولكى ينشىء قوة عسكرية ضخمة فى البر والبحر، كان لابد له من الأخذ بسياسة التصنيع، لإعداد جيشه وأسطوله بما يلزم من السلاح والعتاد والملابس والسفن ومواد البناء وغيرها ، وكان يقدر رخص الأيدى العاملة فى مصر وقدرة الحكومة على تمويل المشروعات الصناعية الكبيرة من أرباحها فى عمليات التجارة، أما ما عدا ذلك من عقبات كصعوبة التعدين والخبرة الفنية فقد تغلب عليها وذلك باحضار العمال من انجلترا وفرنسا وإيطاليا لقاء أجور عالية، هذا فضلا عن شراء الآلات من جميع الأنواع ، وتعتبر الصناعات الحربية من أعظم منشآته الصناعية.

ا- الصناعات الحربية

أثمرت سياسة التصنيع ثمرتها، فأنشئت فى القاهرة والإسكندرية وكثير من مدن الأقاليم مصانع لإنتاج الأسلحة المختلفة من بنادق ومدافع ورصاص، ومصانع الطرابيش والجلود ودور الصناعة البحرية .

ولا يخفى ما فى ذلك من المصاعب لضرورة جلب الفحم والحديد والأخشاب والآلات من الخارج ، ولأنه أيضا يلزم المصريين زمن طويل وخبرة فنية كبيرة حتى يصلوا إلى درجة يمكنهم معها أن ينافسوا عمال

أوروبا ، إلا أنه قاوم كل هذه الصعوبات و « سخر وفقا للعادة الشرقية القديمة جميع النجارين والبنائين لينشئوا أسطولا، واشترى جميع الخشب المستورد بأسعار محددة، والحق أن سياسته الجمركية التى استشعر جمهور الأهليين شدة وطأتها بسبب انصبابها على السلع المستوردة من البلدان الإسلامية الأخرى بأكثر وأثقل من انصبابها على السلع الأوروبية ما لبث أن أدت إلى ارتفاع لا يطاق فى نفقات المعيشة »[١١].

إن تأسيس المصانع فى مصر يرجع إلى عام ١٨١٦ حيث أنشأ الباشا مصنعا للغزل والنسيج بالخرنفش، وفى عام ١٨١٨ أقام مصنعا ضخما فى بولاق لصنع المنسوجات « وشرع عمال من مصانع فرنسا وبلجيكا يقومون بمحاولات جديدة، وقد أدى موت البعض وعزوف البعض الآخر عن المشروع إلى وقف العمل، والكف عن تعليم التلاميذ غير أن الباشا لم يفرغ من إعداد جيش قائم حتى أراد أن يلبس الجنود مما تنسجه بلادهم (....) وفى كل قسم من أقسام المصنع ملاحظ يوجه العمال، ويتقاضى العامل أجره بنسبة ما يقوم به من عمل، فيتناول ٧٠ بارة عن الذراع (الاسلامبولى) الذى يتم نسجه بعد أربع وأربعين « طرحة » ونسج العامل ذراعين فى الشتاء ونحو ٣ أذرع فى الصيف »[١٢].

عمل محمد على على تحويل جزء عظيم من قلعة الجبل إلى دار صناعة، حيث يشتغل فيها مئات من المصريين فى صب المدافع، وصنع المعدات للجنود والذخيرة. كما أنشأ ترسانة القاهرة لنفس الغرض، تنتج

عجلات وعربات للمدافع وكذلك صناديق الذخيرة، وحدوات الخيل والسيوف والبلط وركائب السرج والابازيم والآلات التى يستعملها حملة البلط والنسافون وغيرهم، وكان عدد العمال نحو ٨٠٠ عندما يكون العمل قائما على قدم وساق.

وهنالك قسم آخر لصنع المسامير والاقفال والامشاط وعربات النقل وصناديق الادوية وغيرها، ثم قسم ثالث لصنع السرج وقرب الماء واطقم الخيل وصناديق الخرطوش وغيرها . ويشتغل فى هذا القسم ألف عامل، ويقوم حوالى أربعين عاملا يصنع نحو خمسين زوجا من أحذية الجيش فى اليوم الواحد، ولكل قسم مراقب ووكيل وموظفون. كما أن هناك مراقبين ومراجعين للحسابات يمنحون جميعا رتبا عسكرية.

أما أسطول الباشا فنشأته كشأن مصانعه سواء بسواء أى أنه كان ينقصه الأساس المتين، بمعنى أنه لم يكن فى الاستطاعة الاحتفاظ به فى حالة الاستعداد، إلا إذا سهر منشئه على مراقبته ورعايته بنفسه لأن الأسطول لم يرق فى أعين طبقة من الجيش ، وقد وقف هذا الأسطول مكتوف اليدين فى مياه الإسكندرية طيلة فترة الحرب السورية القصيرة الأجل، وقد حرمه القبطان باشا من فرصة أداء المهمة التى لم ينشأ الأسطول إلا لأدائها (١٣).

ولقد أنشأ محمد على أول أسطول أيام حربه مع السعوديين بغرض نقل الجنود من السواحل المصرية إلى بلاد العرب، وقد أفاده فيما بعد

عندما كان يحافظ به على السفن التجارية الذاهبة إلى الشرق من القراصنة وعلى مر الأيام رأى ضرورة بقاء الأسطول فى البحر المتوسط لحماية السفن التجارية من قراصنة اليونان . وقبل نشوب حرب اليونان اشترى بعض السفن من البندقية ومرسيليا وصنع بعضها الآخر هناك على حسابه . غير أن معظم أسطوله حطم فى هذه الحرب فى واقعة « نوارين » ولما علم محمد على ما للأسطول من الفائدة بعد هذه الواقعة أسس دار صناعة بحرية بالإسكندرية، وبنى فيها مصانع خاصة لفتل الحبال وصناعة الحديد وعمل الصوارى والقلوع، وكل ما يلزم للسفن، وانشأ فيها أيضا مدرسة بحرية أعدها لتدريب عدد من الشبان المصريين على العلوم والمعارف اللازمة لضباط البحرية، وكان المنوط به إنشاء هذه السفن المهندس البحرى «سيريزى» أما إدارة المدرسة فكانت فى يد المسيو « بيسون » وقد ترقى فيما بعد إلى رتبة أمير البحر للأسطول المصرى. وعمل الرجلان على ترقية العمارة البحرية إلى درجة جعلتها فى مستوى ما فعله سليمان باشا منظم الجيش البرى . وقد بلغ عدد المراكب البحرية فى عام ١٨٣٢ ثلاثين قطعة تحمل ١٣٠٠ مدفع وفيها من العساكر البحرية ما لا يقل عن ١٢,٠٠٠ جندى. وما كاد الباشا ينتقل إلى عالم الخلود حتى بيعت السفن الصالحة الباقية إلى الباب العالى .

٣- صناعة النسيج والغزل:

لما كانت مصر غنية فى إنتاج القطن والكتان والصوف، فإن الباشا

خطط لنسج وغزل هاته المواد تلبية لحاجة البلاد الاستهلاكية، خصوصا وأن جوميل الفرنسى كان قد نجح فى زراعة القطن طويل التيلة، إلى جانب انخفاض الأجور وبالتالى التكاليف ، فكانت أولى المصانع التى أنشأها مصنع الخرنفش الذى تأسس سنة ١٨١٦[١٤] واستدعى له عمالا فنيين من فلورانسا بإيطاليا تخصصوا فى غزل خيوط الحرير لصناعة القطيفة والساتان الخفيف ، وبعد قليل من الزمن نقلت الأنوال الخاصة بصناعة الحرير إلى مصنع آخر ووضعت محلها مغازل للقطن، وآلات لصنع الأقمشة القطنية فركب بها مائة دولاب للخيوط السميكة إلى تسعة للخيوط الرفيعة وهى النسبة المتبعة عادة فى مصانع الغزل. وإلى جانب هذا المصنع كان للقطن ثمانية عشر مصنعا فى المنصورة ودمياط ، ورشيد، والمحلة الكبرى ، وزفتى ، وميت غمر ، وبنى سويف ، وفوه ، دمنهور ، السيدة زينب وغيرها ، لكن أهمها مصنع مالطة الذى اكتسب اسمه نتيجة كثرة العمال المالطيين الذين كانوا يشتغلون فيه . ويشكل هذا المصنع بالإضافة إلى صناعة الخيوط القطنية - مبيضة - ترسل إليها المنسوجات على اختلاف أنواعها لتبييضها.

وعهد بإداراته إلى جوميل ، وكان فيه من دواليب الغزل ٢٨ دولابا و ٢٤ «عدة» وآلات تجهيز القطن. وتدور هذه الآلات كما فى مصنع الخرنفش بواسطة ١٤ طنبورا تحركها عدة يجرها ثمانية من الثيران، وكل دولاب يشتغل عليه رجل و٣ أطفال يعقدون الخيوط التى تقطعها حركة

«العدة». وبلغ عدد الأنوال فى مصنع مالطة مائتى نول تنسج خيوط القطن، ويصنع منها البافتة والباتست والموسلين. وفيها ورشة تضم عمالا من مختلف الحرف معدين لإصلاح آلاتها وإصلاح مصانع الوجهين البحرى والقبلى.

على أى حال ، يعتبر مصنع مالطة مركز العصب لجميع المصانع الأخرى ، فإدارته معقدة ، فهناك عدد من الكتبة الأقباط يمسكون الحساب، كما أن هناك صرافا يقبض الأموال من « الخزينة » ويدفعها لمن يقومون بالعمل .

وإلى جانب القطن أنشأت الحكومة مصانع لغزل الصوف ونسجه، إلا أن الصوف المصرى كان لا يصلح لأى نوع من المنسوجات الناعمة ، لأن تشبعه بغبار ملىء بالملح كان يكسبه صلابة وجفافا ، ولكن يبدو وعلى الرغم من ذلك أن المنسوجات التى تصنع من هذا النوع من الصوف كانت ملائمة كل الملائمة لملابس الجند، لأن صناعتها متينة متداخلة الخيوط ، وذلك فضلا عن اتقانها .

وأهم مصانع لغزل الصوف مصنع بولاق الذى تأسس سنة ١٨١٨ وبدأت الحكومة تجلب من مديريات المنيا والفيوم والبحرية خير ما تنتجه مصر من أنواع الصوف [١٥]، كانت تعمل منها ملابس البحارة وأغطية النوم ويستعمل لهذا الغرض الصوف السميك الوارد من الوجه القبلى. وبلغت أنوال النسيج الصوفى الموجود منها من قبل وما أنشىء فى ذلك العصر ٤٠٠٠ نول[١٦].

اجتهد محمد على فى تربية دودة القز ليستغنى بإنتاجها عن الحرير الذى يأتى إليه من الخارج فزرع أشجار التوت بشكل وافر وحفر السواقى لريها فبلغ ما جمع من الحرير سنة ١٨٣٣ عشرة آلاف أقة تقريبا، بعد أن استقدم عددا كبيرا من الاخصائيين، فلقى المصنع الذى أقامه فى الخرنفش نجاحا كبيرا مما أدى إلى تشجيع هذه الصناعة.

كما تأسس مصنع فى القاهرة على مقربة من الجهة المعروفة ببركة الفيل، ، حيث استقدم الباشا من القسطنطينية منذ البداية بعض الأرمن الذين يجيدون صنع الحرير والمنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب مما يصنع مثله فى تركيا والهند ، (٠٠) وأصبح فى المصنع ١٦٠ نولا ، لنسج الحرير من خيوط بيروت المصنوعة من الذهب والقطن [١٧].

على العموم ، تطورت معامل الغزل والنسيج لدرجة أصبحت معها تصدر جزءا من غزل القطن إلى شمال البحر المتوسط والشام وبلاد العرب.

٣ـ صناعات أخرى :

فى سنة ١٨١٨ أسست الحكومة فى إحدى مراكز مديرية أسيوط تدعى ، الزيزمون ، مصنعا لصناعة السكر يماثل مصانع السكر فى جزر الانتيل كما أنشأت مصنعين آخرين لنفس الصناعة أحدهما فى ساقية موسى والثانى فى الروضة (مركز ملوى).

وبلغ إنتاج معمل الزيزمون سنة ١٨٣٣ ، ١٢,١٩٥ قنطارا من السكر الخام ، لكن استيراد السكر المكرر من معامل أوروبا منذ سنة ١٨٢٦ أضر بإنتاج معمل الزيزمون وفضل الناس السكر الوارد من أوروبا لجودته ورخص أسعاره (١٨).

أما مصانع النيلة فقد انشئت فى شبرا شهاب والعزازنة ، وميت غمر والمنصورة ومنوف والأشمونين وبركة السبع والمحلة الكبرى والجيزة وأبوتيج وملوى ومنفلوط وطهطا وأسيوط والفشن ، وهذه المصانع كانت تستنفذ سدس محصول القطر المصرى. وكانت النيلة ترسل من المصانع إلى القاهرة حيث تبيعها الحكومة ، وتصدر منها للخارج بعد استنفاذ حاجة المستهلكين .

ولم يقم الباشا باستيراد النيلة من الخارج لأنها كانت تزرع فى مصر ، ولكن الصبغة المأخوذة من مادتها كانت رديئة النوع واضطر محمد على إلى استقدام بعض الصناع لتعليم « أبناء العرب » وسائل الصناعة وأساليبها من البنغال بالهند .

ومنذ سنة ١٨٣٥ رأى الباشا أن يترك الاشراف على اعداد النيلة لمشايخ القرى على شريطة أن تتسلم الحكومة جميع المادة المستخرجة منها مهما كان نوعها بثمن قدره ٣٠ قرشا للأقة الواحدة .

أما مضارب الأرز فكانت تديرها الثيران ، ومع هذا فقد كلفت الباشا مبلغا يربو على ضعف ما كان يتكلفه إنتاج الأرز نفسه ، حتى أن توماس

جـالوى ابن المهندس الانجليـزى Galloway اتفق مع البـاشـا علـى أن يستبدل مضارب الأرز الموجودة بمضارب غيرها تستخدم البخار ، منها واحد فى رشيد وآخر فى الزيزمون (١٩).

ولعل متاعب استخدام الثيران والرغبة فى توفير النفقات هى التى جعلت الباشا ـ على ما ذكره الجبرتى فى حوادث ذى القعدة ١٢٣١ هـ المرافق لأكتوبر ١٨١٦ ـ بأن « يأخذ قبل ذلك بفكرة تقدم بها شخص من أبناء البلد يسمى حسن جلبى عجوة « ابتكر بفكرة صورة دائرة وهى التى يدقون بها الأرز وعمل لها مثالا من الصفيح تدور باسهل طريقة بحيث أن الآلة المعتادة ، إذا كانت تدور بأربعة ثيران فيدير هذه ثوران ، وقدم ذلك المثال إلى الباشا فأعجبه وأنعم عليه بدراهم وأمره بالمسير إلى دمياط ويبنى بها دائرة ويهندسها برأيه وبمعرفته واعطاه مرسوما بما يحتاجه من الأخشاب والحديد ، ففعل وصح قوله ثم فعل أخرى برشيد وراج أمره بسبب ذلك » (٢٠).

ولتزويد المصانع بالآلات اللازمة عمدت الحكومة إلى انشاء معمل لسبك الحديد فى بولاق وضع تصميمه المستر جالويه المهندس الميكانيكى الانجليزى ، الذى كان يشتغل فى خدمة الحكومة وكان يتولى رئاسة العمل فيه رئيس انجليزى يساعده خمسة من العمال الانجليز وثلاثة من المالطيين وأربعون تلميذا مصريا، موزعون على جميع أقسام المسبك، ورئيسه القائد أدهم بك ، ونظام الأجور مقيد بما ينتجه العمال، بل أنهم على اختلاف

طوائفهم يقيدون فى المصنع بفئات ثابتة ، يحددها الناظر أو من يليه فى المرتبة ، وقلما تقوم المنافسة بين العمال، لأن المتفوق لا يلقى على تفوقه جزاء ، أما العقوبة البدنية والسجن فمما يقضى به نظام المصنع ، وتتراوح الأجور بين قرش واحد وثمانية قروش فى اليوم. وقد أنفق محمد على على بناء المصنع ١,٥٠٠,٠٠٠ قرش . وكان من الممكن صب خمسين قنطارا من الحديد المصهور فى اليوم الواحد بخمسين قنطارا من الفحم[٢١] .

وتجدر الإشارة إلى مصنع آخر انشىء خصيصا لصناعة الواح النحاس التى كانت تبطن بها السفن ، وتولى إدارته المستر جالوى الميكانيكى الانجليزى، يساعده أربعة رؤساء عمل اثنان للاسطوانة، وثالث بمراقبة الآلة البخارية، والرابع للسبك وتنقية النحاس من المواد الغريبة، وكان فى المصنع عشرون عاملا مصريا من العمال الفنيين موزعين على الأعمال المختلفة، منهم واحد للسبك، وثلاثة للاسطوانة، يشتغلون فى اخراج الواح النحاس. وعملية السبك الواحدة تقتضى ٣٥ قنطارا من النحاس والاسطوانات تخرج كل يوم من سبعين إلى مائة لوح من النحاس مختلفة المقاس والسمك[٢٢].

إلى جانب هذه الصناعات هناك صناعات أخرى كصناعة الزجاج ودبغ الجلود والصابون والورق والمواد الكيماوية وغيرها .

كان يشتغل فى الصناعة من ٣٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ عامل، وبلغ مجموع ما وضعته الحكومة فى الصناعة حتى عام ١٨٩٨ حوالى ١٢

مليون قرش ، وحاولت فى نفس الوقت إعداد اناس مدربين تدريبا حديثا ، فعملت على ارسال حوالى ثلثمائة مبعوث إلى أوروبا، وأدخل أضعاف هؤلاء فى المدارس الحديثة التى أنشأها لدراسة الطب والهندسة والكيمياء إضافة إلى الكلية العسكرية والكلية البحرية.

وهكذا حاول محمد على أن ينفذ برنامج تصنيع إجبارى وحصل على المال اللازم من أرباح احتكارية للتجارة ومن الضرائب والقروض الاجبارية، ويعود نجاحه بصفة أساسية إلى الحماية الإدارية للصناعات .

لكن نجاحه لم يدم بفعل الضغط الأوروبى بمعونة الباب العالى الذى ازال هذه الحماية الإدارية للصناعات وعرض الصناعة الناشئة إلى منافسة الصناعة الأوروبية وبالتالى إلى انهيارها ، فلم يكن محمد على حرا فى فرض الرسوم على الواردات ، بل كان مقيدا باتفاقيات الباب العالى مع الدول الأوروبية ونتيجة ضغط بريطانيا فى سبيل حرية التجارة وضمان أسواق لتجارتها عقد الباب العالى معاهدة ١٨٣٨ التجارية ، بالتا - ليمان ، معها ، وهذه المعاهدة فتحت الباب أمام التجارة الأوروبية لقاء رسم قدره ٥ ٪ فقط، فكانت ضربة قاصمة لنظام الاحتكار.

وحاول محمد على تجاهلها أول الأمر، لكن القوى الأوروبية أرغمته بصفة نهائية بعد عام ١٨٤٠ على التراجع وهكذا تعرضت صناعاته للمنافسة الأوروبية فبدأت تضعف بعد وفاته (٢٣) .

نتائج حركة التصنيع

فى عهد محمد على

نجحت إصلاحات محمد على الصناعية نجاحا مكن من سد حاجيات الدولة خاصة فى الميدان العسكرى، وعملت على تطوير البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا ، غير أن هذه الصناعة كانت تكلف الحكومة نفقات معتمدة على مرافق الإنتاج الأخرى من الزراعة والتجارة التى كانت تدر عليها أرباحا، مكنتها من تعويض خسارتها فى الصناعة.

ا- على المستوى السياسى

إن مقتضيات تطوير الصناعة بمصر أرغمت محمد على على الأخذ بالحكومة المطلقة، وتنظيم إدارتها تنظيما يساعد على استمرارية خطواته الإصلاحية . ومن هنا جاءت فكرة تأسيس بعض المجالس أو الدواوين التى كان يرجع إليها محمد على قبل الشروع فى تنفيذ مشروعاته ، ورئيس هذا الديوان يلقب كتخدا بك أو كتخدا باشا وهو بمثابة وكيل الباشا أو نائب وله سلطة واسعة المدى فى كافة شئون الحكومة.

وفى سنة ١٨٢٩ ألف محمد على على نواة لنظام الشورى وهى مجلس الشورى يتألف من كبار موظفى الحكومة والعلماء واعيان القطر المصرى برأسة ابنه إبراهيم باشا .

ومن قرارات هذا المجلس أنه قرر أخذ ١٠٠ غلام من كل « ثمن » من أثمان القاهرة وبولاق ومصر القديمة وجملتهم ١٠٠٠ غلام لتشغيلهم بالاجرة فى مصانع الحكومة. وكذلك قرر أخذ الصالحين للعمل من المتسولين للالتحاق بهذه المصانع، وان ترتب لهم أرزاق يومية . وبعد تعليمهم الصناعة ترتب لهم أجور يومية، ولهذا القرار قيمته فى تعليمهم الصناعة ومحاربة البطالة (٢٤).

أدت نشأة الحكومة الجديدة بوظائفها الجديدة وإدارتها وهيئاتها إلى أن أصبح الفرد يواجه الحكومة فى كل خطوة يخطوها منذ مولده حتى وفاته ، فالحكومة لا تطلب منه المال فقط وإنما تسوقه للجيش أو للمدرسة أو للمصنع ، وتنظم عمله فى الحقل تنظيما دقيقا لا تكاد تدع له حرية فى العمل أو التصرف ، وهكذا ذابت فى ظل النظام الجديد الهيئات والطوائف المختلفة التى كانت تنظم المصريين فى الريف والحضر، وفقدت اختصاصاتها وامتيازاتها، فتحولت الدواوين والإدارات الجديدة التى نهضت لسد الفراغ الذى خلفه انهيار الطائفية لتحل محلها فكرة القومية الواحدة. ووقف المصريون جميعا أمام الحكم الجديد آحادا يتلمسون منه التوجية، بل وينتظرون لقمة العيش فى المصنع أو الحقل أو فرقة الجيش أو المدرسة أو الديوان (٢٥).

وقد ذكر حسين مؤنس فى كتابه « الشرق الإسلامى فى العصر الحديث » (٢٦) أن أكثرية الأوروبيين كانوا ينتظرون أفلاسه بين آونة

وأخرى ولكنه لم يكن يلبث حتى يخيب ظنونهم ويتخلص من أثقال الضائقات التى تهبط عليه ، ففى سنة ١٨٢٧ مثلا أبهظته تكاليف حرب المورة وهبط النيل سنتين متتاليتين فتبادل القناصل التهانى بالفراغ من أمره فإذا به يضاعف همته فى انشاء المصانع والاحواض فى الاسكندرية (٠٠٠) وليس ادل على شرقية محمد على وأساليبه من أنه لم يضع لماليته ميزانية، أو شيئا يشبه الميزانية، إلا بعد زمن طويل - بل كان يضع ما يريد إليه من المال فى خزائنه ، وينفق منه بغير حساب مكتوب على أسلوب الحكام الشرقيين من قديم الزمان. ولكنه اجتهد دائما فى أن يكون منصرفه أقل من ايراده، وظل على ذلك حتى وضع له وزير ماليته بوغوص بك حسابا منظما كالمتبع فى أوروبا بمعاونة الفرنسى « جومار ».

ظل محمد على إلى أواخر أيامه والنزعة الاوتوقراطية متمكنة من نفسه. ولم يكن لأعيان الاسكندرية رغبة فى ارسال أولادهم إلى باريس للتعليم فاستعاض عنهم بأبناء البوابين وما شاكلهم من أبناء الطبقة الدنيا. «ولم يكن الباشا الحاكم الاوتوقراطى بحكم الميراث فقط بل كان كذلك بحكم البيئة أيضا . وإذا استثنينا العنصر الأوروبى الضئيل العديم الحيثية ويدخل فيه القناصل العموميون ، وبعض التجار الانجليز والفرنسيون وشراذمة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون فى الإدارة المصرية - نقول إذا استثنينا هؤلاء لألفينا الباشا إنما يعيش فى وسط شعب لم يكن يتوقع ولا يرغب فى شيء أمام الإدارة الاوتوقراطية . ونحن نعلم أن

الحاكم الاوتوقراطية هو دائما بمعزل عن شعبه على أن محمد على لم تكن تفصله عن شعبه سلطته غير المحدودة فحسب ، بل كانت تضاف إليها سياسته ونواياه . ولهذا قال مرة للدكتور بورنج الذى هبط مصر لوضع تقرير عن سير الحركة التجارية فى سوريا ومصر ما معناه « ارجو ألا تحكموا على أعمالى بمقاييس المعارف عندكم بل ينبغى أن تفرقوا بينى وبين ما يخيم حوالى من الجهل المطبق ، فبينما توجد لديكم طائفة من الأذكياء النابهى الذكر لا أكاد أجد حولى من يفهمنى ويعمل على تنفيذ أوامرى ، وكثيرا ما يخدعنى الناس وأنا أعلم أنهم يخدعوننى ، ولست أعدو الحقيقة إذا صرحت أننى كنت وحيدا طيلة حياتى أو على الأقل الشطر الأكبر منها » . وكان يظهر فى خلال حكم محمد على من أعمال صالحة من صنع الباشا نفسه دائما، وبالعكس كانت الأعمال السيئة فى الأغلب من عمل أشخاص اضطر إلى استخدامهم لعدم وجود من يفوقونهم علما وذكاء . وقد كانوا من الموظفين الذى لا يتعففون عن ارتكاب الموبقات لاشباع شهواتهم فى الحصول على المال، وإلى هذه الحقيقة أشار الباشا مرة فى حديث له إذ قال: « عندما هبطت أرض مصر كانت البلاد بربرية وهمجية لأقصى حد وهى لاتزال كذلك ليومنا هذا على أننى برغم ذلك مازلت أرجو أن تكون أعمالى قد حولتها إلى أحسن مما كانت عليه ، فلا ينبغى أن تجزع إذا لم تجد فى هذه الأقطار شيئا من المدنية المعروفة فى الأقطار الأوروبية .....»(٢٧).

ك- على المستوى الاقتصادى :

إن التجارب الصناعية لم يكن لها نتائج مهمة على المستوى الاقتصادى ، ذلك لأن الصناعة كانت قائمة على أسس غير سليمة مما كلف الحكومة خسارة فادحة.

يقول هنرى دودويل فى هذا الصدد : « إن معظم مظاهر النشاط الصناعى قامت على أساس فكرة سقيمة[٢٨] مختلة ولذلك سرعان ما دب دبيب الفشل فى المصانع الدقيقة فأهملت آلاتها وتركت أجزاؤها المتحركة (٠٠٠) وأن الباشا انفق ما لا يقل عن اثنى عشر مليونا من الجنيهات على هذه المصانع، وعلى الآلات التى جهزت بها وقد ذهبت كل هذه الأموال سدى ».

أما الدكتور محمد فؤاد شكرى [٢٩] فيقول بأن المصانع لم تزد شيئا فى موارد البلاد وكان من الأحسن لو استخدم ذلك القدر نفسه من رأس المال في الصناعة وجهود العمال فى الشئون الفلاحية ، وكان محمد على يبرر تصرفاته بما لجأت إليه الدول الأخرى من تقدم ورقى ضاربا الأمثال بانجلترا وفرنسا تأييدا لحجته ، هذا إلى أن المساوىء التى تنجم عن ادخال الصناعة قسرا أقل فى مصر منها فى بلد آخر لأن الخسارة تقع على عاتق الخزانة لا على عواتق المستهلكين.

ويضيف قائلا بأن المصنوعات الأجنبية كانت ترد إلى البلاد بعد أن تدفع ضريبة اسمية قدرها ٣ ٪ ولكن الضريبة فى الواقع كانت أقل من ذلك

كثيرا مما يفسر أن مصنوعات مصر كانت تباع بنفس السعر المنخفض الذى تباع به المصنوعات الأوروبية .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المنسوجات القطنية هى وحدها التى عادت بالضرر على الواردات حيث أن انجلترا انقصت مقدار ما ترسله من هذه الأصناف ، أما أنواع الموسلين الهندى وكانت شائعة الاستعمال فيما مضى أصبحت آنذاك لا يرد شىء منها .

وكم حاولت انجلترا بواسطة مبعوثها أن تقنع محمد على بتخليه عن سياسته الصناعية، فيقصر اهتمامه على الأرض الزراعية تاركا أمور الصناعة لمن حذقوا أسرارها. وكان محمد على يدرك أن مؤسساته الصناعية تكلفه كثيرا لأسباب وعوامل مختلفة، منها ما يتعلق باستحالة اتخاذ وسائل الحماية التى عرفتها الأمم المستقلة فى دور التصنيع ، فقد كان مقيدا بالرسوم الجمركية التى حددتها المعاهدات التجارية بين الباب العالى والدول الأوروبية .

على كل ، لابد من ذكر التأثيرات التى طرأت على اقتصاد البلاد بفعل سياسة التصنيع بما فى ذلك الزراعة والصناعة التقليدية، وكذلك على التجارة، ذلك لأن مشروعات التنمية الاقتصادية فى الزراعة والصناعة لابد أن تكملها سياسة تجارية نشيطة ترمى إلى (تتجير) الزراعة من ناحية، وحماية الصناعة المصرية من ناحية أخرى .

فعلى المستوى الزراعى لم تعد الزراعة مقصورة على إنتاج المواد الغذائية اللازمة للسكان، وإنما أصبحت تنتج المواد اللازمة للنهضة الصناعية الحديثة كما تنتج فائضا من المواد يصدر إلى الخارج، فيجلب النقد الأجنبى إلى داخل البلاد، مما يعين على زيادة مقدرتها الشرائية وعلى تمويل المشروعات الكبيرة التى بدأ تنفيذها ، وبذلك خرجت الأرض المصرية من النطاق المحدود الذى فرض عليها حتى القرن ١٩، وهو إعاشة الناس وأداء مرتبات الجند، إلى نطاق أوسع فتصبح الدعامة القوية للتجارة الخارجية، والصناعات الكبيرة من مصر. فتحولت مصر بذلك من النظام الذى يقوم على التخصص والإنتاج، لسوق أوسع نطاقا ، وهى السوق المصرية عامة والسوق الخارجية أيضا .

ويذكر الجبرتى (٣٠) فى حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٣٢ هـ الموافق لسنة ١٨١٧ انجاز الحكومة لعمارة السواقى، فى مكان ملائم لغرس أشجار التوت، بهدف تربية دودة القز واستخراج الحرير فيقول : « انشأ الباشا عمارة السواقى بالأرض المعروفة برأس الوادى بناحية شرقية بلبيس قيل أنها تزيد على ألف ساقية ، وهى سواقى دواليب خشب تعمل فى الأرض التى يكون منبع الماء فيها قريبا واستمر الصناع مدة طويلة فى عمل آلاتها عند بيت الجبجى ، وهو بيت الرزاز الذى جهة التبانة بقرب المحجر، وتحمل على الجمال إلى الوادى (٠٠٠) وغرسوا بها أشجار التوت الكثيرة لتربية دود القز واستخراج الحرير كما يكون بنواحى الشام وجبل الدروز ».

وكانت الحكومة تضع يدها على أكثر محصولات البلاد وخاصة المحصولات ذات الصلة بالأسواق الخارجية وحركة التصنيع الملحى.

أما على مستوى الصناعات الصغيرة فقد أثرت سياسة التصنيع الجديدة عليها تأثيرا سيئا، بحيث أمر محمد على بضبط وقيد المشتغلين بها ورتب لهم المواد الخام اللازمة لعملهم، ثم وضع يده على إنتاجهم بعد اتمامه، فاصبحوا أجراء بعدما كانوا أصحاب عمل. وكذا الشأن بالنسبة للفلاحين والفلاحات فى القرى الذين كانوا يعملون فى الغزل ، ومما ساعد محمد على على تنفيذ سياسة الضبط بالنسبة للصناعات المتميزة، انحلال الطوائف التى كانت قوام النظام الصناعى فى المدن .

لم تعد الصناعات التقليدية قادرة على تلبية الحاجات الجديدة والأذواق الجديدة للمجتمع المصرى فى تطوره السريع فى القرن ١٩ ولم تعد قادرة على الصمود لمنافسة المصنوعات الأجنبية بإنتاجها الجمعى وأثمانها الرخيصة.

٣- على المستوى الاجتماعى :

جرت تغييرات هامة فى الحياة الاجتماعية فى مصر بفضل انفتاح مصر على العالم الأوروبى أيام حكم محمد على كما هو معلوم الذى حكم فى الفترة ما بين ١٨٠٥ إلى ١٨٤٩ ، حيث كان يتطلع إلى الاستفادة من منجزات الغرب العلمية والتقنية فى انشاء جيش وأسطول حديثين ، الأمر

الذى كان يتطلب تغييرا جذريا لمجمل حياة المصريين ، وقد جرت تحولات معينة تحت التأثير الأوروبى وأساسا فى المعيشة والملبس والأساليب خاصة للذين تسنى لهم أكثر من غيرهم مخالطة ، الأوروبيين فى هذا الصدد يقول كلوت بك [٣١] « منذ وقت معين أخذ الكثيرون من الوجهاء فى محاكاة الأوروبيين حتى فيما يتعلق بتناول الوجبات الغذائية (٠٠٠) وأخذوا يستعملون صحوننا وأكوابنا، وفى السنوات الأخيرة ظهر الكثير من أثاثنا فى بيوت الوجهاء والأثرياء »(*).

فى الواقع أن الإصلاحات عملت على القضاء على الكثير من الأمور المألوفة العتيقة والمساس بالعادات والخزعبلات المتأصلة وتحميل الشعب أعباء جديدة ، وحسب كلام كلوت بك فإن الشعب لم يكن منصرفا عن المساعدة فى تنفيذ الإصلاحات وحسب ، بل كان يعارضها بشتى الوسائل، وكان الناس يسعون إلى مقاومة تعليم الأطفال فى المدارس العلمانية التى افتتحها الباشا والتى كانت بدعة بالنسبة للمصريين ، وأما الذين ساعدوا محمد على فى تحقيق الاصلاحات فقد كانوا فى غالبيتهم يفعلون ذلك على غير ارادتهم ، وكانوا يخدمون الباشا شخصيا وكانوا خداما له.

كان المصريون ينظرون إلى تلك المصانع ، كما ينظر الإنسان إلى كارثة نزلت بساحته ، ولما كانوا يعتبرونها سجونا لا أقل ولا أكثر ، فقد

(*) كتب هذا القول فى سنة ١٨٣٩ .

امتنعوا عن العمل بها، واضطر الباشا إلى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافى من الايدى العاملة ، كما صار يستخدم فى هذه المصانع صغار السن ممن لا يصلحون للخدمة فى الجيش ولم تكن النساء بمنأى عن الصناعة فقد كان فريق منهن يشتغل فى المصانع إلى جانب الرجال تحت اشراف دقيق .

أما عن حالة العامل فى المصنع فقد ذكر محمد فؤاد شكرى (٣٢) تقريرا لأحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز كتبه فى فبراير سنة ١٨٣٨ : «... إذا رفض الرجال العمل فالسوط حاضر، ومن ثم كانوا يحضرون إلى عملهم والحقد يملأ صدروهم ، وفى كل مصنع يشتغل ٥٠٠ عامل، وهناك ما لا يقل عن خمسة أشخاص أو ستة ينهمكون على الدوام فى البحث عن الغائبين ، وعلى الرغم من شدة تيقظهم فقلما يتكامل العدد، وقد لا يتكامل قط »، ويستمر فى حديثه قائلا بأن مدير أى مصنع لا يهمه أن تزيد أجور العمال أو تنقص، كما لا يهمه توفر المواد الضرورية فى المصنع أو عدم توفرها ، فكل ما شغل باله إنما هو مرتبه وتفادى توجيه اللوم إليه ، كما أن العامل لا يلقى أى تشجيع، لذلك يستوى لديه أن يؤدى عمله أداء حسنا أو سيئا، ويذهب إلى عمله فاتر الهمة وكل ما يعنيه أن يقترب الليل حتى يغادر المصنع ».

وفى رأى لوتسكى (٣٣) أن سياسة التصنيع الجديدة عملت على خلق طبقتين متناقضتين ، طبقة متضررة تتمثل فى البروليتاريا الصناعية

وطبقة مستفيدة منها تتمثل فى الطبقة التجارية، التى كانت ملتزمة بابتياع البضائع المحتكرة بالجملة وجباية الضرائب ، يقول لوتسكى : « وكنتيجة لانشاء عدد كامل من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتقدمة بالنسبة لذلك العهد ، ظهرت لأول مرة فى مصر البروليتاريا الصناعية » .

وكان العمال المصريون يعيشون فى ظروف صعبة جدا عن اخوانهم الأوروبيين، وكان المصنع المصرى بتنظيمه الداخلى يذكر إلى درجة ما بالعمل اليدوى الإقطاعى، وحتى بالقرى العسكرية ذات النظام الحديدى . وكان العمال المرتبطون بالمصانع منظمين فى فصائل وسرايا وكتائب، وهم يخضعون إلى رئاسات وملزمون بإجراء التمارين العسكرية بعد الانتهاء من العمل، وكانوا يعيشون فى الثكانات ويعملون فى المصانع نتيجة التجنيد الإجبارى، ويستلمون اجورا زهيدة ، وتشير معطيات ميزانية عام ١٨٣٣ إلى أن مصروفات الجيش كانت قد بلغت ٢٨ مليون فرنك ونفقات محمد على الشخصية ٣,٥ ملايين ، بينما دفع لنفقات المصانع واجور العمال ٢,٧٥ مليون فرنك لا اكثر.

وفى الوقت الذى كانت فيه الاحتكارات تحكم على الفلاحين والحرفيين بالجوع ، كانت تدر بايرادات طائلة على الحكومة المصرية متيحة امكانية تشكيل جيش جديد، كما أغنت التجار الذين التزموا ابتياع البضائع المحتكرة بالجملة وجباية الضرائب.

وأصبح الكثيرون من الفلاحين والحرفيين غير قادرين على تحمل الظلم فتمردوا ولاذوا بالفرار إلى سوريا المجاورة إلا أن الحكومة المصرية تمكنت من استعادتهم ».

وفى نظرى أنه يجب أن نأخذ آراء لوتسكى بكثير من الحذر حيث نراه يبالغ حينما يقول بأن مصروفات الجيش ونفقات محمد على تفوق بكثير ما كان ينفقه على المصانع وأجور العمال، صحيح أن حكمه كان مطلقا وهذا عيب كبير فى سياسته، لكن الدافع الذى دفعه إلى اللجوء إلى مثل هذه السياسة، هو عدم وعى الشعب المصرى بالخدمة الوطنية، ونفوره من الإصلاحات.

أما عن الاحتكارات، فقد رأى فيها خير وسيلة لتحقيق نظام اقتصادى متطور يفتح له بابا جديدا للربح، ولم يكن يهدف أبدا إلى تجويع الشعب المصرى وشراء فئة التجار باعتبارها الفئة الوحيدة التى استفادت من الاحتكارات . وقد رأينا أن محمد على انفق كل ما فى الخزينة من أموال بهدف انشاء المصانع باعتبارها الطريق الوحيد الذى يوصل إلى التقدم والرقى الذى تشهده الدول الأوروبية . ففى رأى محمد على أن الشعب الذى يريد الثراء يتعين عليه أن ينتج بنفسه كل ما هو فى حاجة إليه، حتى يستغنى عن الواردات الأجنبية .

أما محمد فؤاد شكرى (٣٤) فيقول بأن السياسة الجديدة عادت على المصريين بمكانة رفيعة ومكاسب مادية ولكنهم لم يرتقوا إلى مستوى الفهم

لأفكار خدمة الوطن، ومع ذلك فإن تعزيز اقتصاد البلاد، ومبادرات محمد على الثقافية، وسياسته التوسعية الناجحة، وما إلى ذلك، قد غرست فى أفئدة انصار الجديد النزيهين الذين كانوا يتميزون باتساع مداركهم بالنسبة إلى عصرهم، والذين لا شك فى أنهم كانوا لايزالون قلة، غرست فيهم بذور الوطنية المصرية، التى سرعان ما أنتجت بواكير النزعة القومية.

على أى حال، فقد جنت مصر من وجود الأوروبيين أجل الفوائد، وليس الأمر مقصورا على ما أدوه من خدمات مباشرة بما لديهم من علم ودراسة ، فإن المامهم الواسع بجميع ما ادخل من ضروب الإصلاح ، اشاع نوعا من التسامح ازاء تلك الآراء التى أخذ أثرها ينتشر انتشارا سريعا بين الشعب.

وصحيح أنه كان من النتائج التى أسفر عنها انتشار العلم والخبرة بالآلات بين المصريين ، أنهم أخذوا يعتقدون أنهم أصبحوا فى غنى عن مساعدة الفرنجة وأن ما تعلموه منهم كان لتمكينهم من السير وحدهم، وان شيئا قط لا يمكن أن يعوق تقدمهم المطرد. ولكن ليس هناك ما يوحى أساسا من هذه الفكرة ، ذلك بأنه على الرغم من نشوء طبقة من العمال تستطيع أن تدير المصانع، العامة تحت اشراف الأوروبيين، فإن كل ما تم سوف يسرع إليه الخراب والدمار إذا تركوا وشأنهم ، وقد أجريت هذه التجربة فى كثير من المصانع انتهت بنتائج وخيمة، ذلك بانهم لم يستطيعوا احراز ما تتطلبه الادارة من كفاية واستعداد ، ففيهم ذكاء ولديهم

استعداد للعمل ، تحت اشراف من يفوقهم علما ومعرفة ولكنهم يفتقرون افتقارا شديدا إلى ذلك التفوق العلمى الذى تستلزمه ادارة المشروعات الكبرى ادارة رشيدة.

على كل ، فقد نتج عن الإصلاحات حدوث تغيير فى الآراء المألوفة، ويتمثل ذلك فى الموقف الجديد من الفلاح ، والذى نجده عند محمد على بحيث أمر المدير العام للمانيفاتورات بتحسين معاملته : « لا ينبغى الاستهانة بالفلاح كما لو كان عدوا . فإننا كلنا مدينين برفاهيتنا للفلاح وحده ، ولذا ينبغى توفير أسباب الراحة له لرفع أجوره كى يعمل برضى»(٣٥).

ومحمد على باعرابه عن رأيه هذا يبدو أنه كان فى مستوى أرقى من مستوى الاقطاعيين المصريين بل وغير المصريين.

■ ■ ■

الصناعة المصرية بعد عصر محمد على

هبطت الصناعة المصرية كثيرا بعد وفاة الوالى نتيجة لتغيير الرسوم الجمركية، والتى فتحت باب التجارة للسلع الاجنبية، التى غزت الأسواق ونافست الصناعة المحلية حتى قضت عليها أو كادت ، فتحولت الصناعات الكبيرة إلى صناعات صغيرة، وهجر العمال مصانع الدولة بعد إغلاقها. وشرعوا ينشئون مصانع صغيرة تفتقر إلى رؤوس الأموال.

واستمر هذا الركود فى عصر سعيد الذى اهتم بالإنتاج الزراعى ، وبتحسين حالة الفلاح، والقاء العبء عن اكتافه بالغاء الضرائب المتأخرة عليه، وزيادة حقوقه فى ملكية الأرض. وقد أعرض سعيد باتجاهه هذا عن الصناعة ، فلم يهتم بها ، ولم يشجعها التشجيع الذى يبعث فيها الحركة والنشاط.

واستمر ركود الصناعة المصرية فى بداية عصر إسماعيل ، ولكن إسماعيل حاول محاولة ثانية النهوض بها واحيائها ، وسلك فى توجيهاته طرقا ساعدت على هذا الاحياء ، بيد انه كان محصورا فى دائرة ضيقة لم تتسع كما كان الحال فى عصر محمد على. فقد توسع إسماعيل فى زراعة قصب السكر بعد إن هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، وأقام المصانع بالوجه القبلى لصنع السكر وتكريره ، وبذل فى بنائها واعدادها أموالا كثيرة، وجلب لها المهندسين من الخارج، ودرب المصريين على إدارتها ، وقد ارتفعت كميات السكر المصدرة إلى الخارج ،

غير أن الحكومة وجدت أن هذه المصانع تستدعى انفاق الكثير من الأموال لأنهـا كـانت فى طور الانشاء ، وكـانت الأزمـة الماليـة قـد استـحكمت ، فاضطرت إلى الغاء كثير منها .

كما لجأ إسماعيل إلى إحياء كثير من الصناعات التى اندثرت بعد وفاة محمد على كمصانع دبغ الجلود فى الاسكندرية ومصانع الورق، إلا أن هذا النشاط الذى دب فى عصر إسماعيل ظل متأثرا بالتعريفات الجمركية التى تركت الباب مفتوحا للمنافسة الاجنبية، فقضى على الكثير من الصناعات، وبعد عصر إسماعيل استمر ركود الصناعة، حتى إذا ما جاء الاحتلال البريطانى خضعت الصناعة للسياسة التى رسمها الانجليز، وهى أن تظل مصر بلدا زراعيا وسوقا للصناعات البريطانية [٣٦] .

■ ■ ■

الهوامش

١- دكتور عبد العزيز الدورى - مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى - دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٣١ .

٢- دكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون - بناء دولة مصر محمد على - دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٤٣٤ .

٣- المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .

٤- أحمد صادق سعد - تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى - دار ابن خلدون، ١٩٧٠ ، ص ٤٧٢ .

٥- دكتور أحمد عزت عبد الكريم - دارسات فى تاريخ العرب الحديث - دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٢٢٢ .

٦- عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على ، ط٣، ١٩٥١ ، ص ٦٣٢ .

٧- عبد الرحمن الجبرتى - تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ٣، دار الفارس ، بيروت ، ص ٢٥٠ .

٨- انظر الجزء الخاص بالسياسة التجارية فى مصر فى النصف الأول من القرن ١٩ .

٩- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ٧٠٧ .

١٠- دكتور أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

١١- كارل بروكلمان - تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي - دار العلم للملايين ، ط ٦ ، بيروت ، ص ٤٥٦ .

١٢- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ٤٤٣ .

١٣- هنرى دودويل - محمد على مؤسس مصر الحديثة - ترجمة أحمد محمد عبد الخالق وعلى أحمد شكرى ، مطبعة التوكل ، شارع الخليج المصرى ، ص ٢٥٥ .

١٤- عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق ، ص ٥٨٨ .

١٥- دكتور محمد فؤاد شكرى ، المصدر السابق ، ص ٤٤٤ .

١٦- عبد الرحمن الرافعى - ، المصدر السابق ، ص ٩٥٣ .

١٧- دكتور محمد فؤاد شكرى - ، المصدر السابق ، ص ٤٤٣ .

١٨- عبد الرحمن الرافعى - ، المصدر السابق ، ص ٦٠٠ .

١٩- دكتور محمد فؤاد شكرى - ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

٢٠- عبد الرحمن الجبرتى - المصدر السابق، ص ٥٣٦ .

٢١- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ٤٥٩ .

٢٢- عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق ، ص ٥٩٩ .

٢٣- عبد العزيز الدورى – المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

٢٤- عبد الرحمن الرافعي - المصدر السابق ، ص ٦١٩ .

٢٥- دكتور أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

٢٦- دكتور حسين مؤنس - الشرق الإسلامى فى العصر الحديث - مطبعة حجازى بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٣٨ ، ص ١٦٢ .

٢٧- هنرى دودويل - المصدر السابق ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

٢٨- المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

٢٩- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ٤٤٥ .

٣٠- عبد الرحمن الجبرتى - المصدر السابق ، ص ٥٥٥ .

٣١- أ. ريفلين - الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث ، ترجمة بشير السباعى ، ط١ ، مطبعة دار ابن خلدون ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٢٤ .

٣٢- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ٧٣٤ .

٣٢- لوتسكى - تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة دكتورة عفيفة البستانى ، ص ٦١ - ٦٢ .

٣٤- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ٢٨ .

٣٥- أ. ريفلين - المصدر السابق ، ص ٣٠ .

٣٦- دكتور أمين مصطفى عفيفى عبد الله - تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث - الأنجلو المصرية ١٩٥١ ، ص ١٠٠ .

ثانيا : تطوير الزراعة فى مصر

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

فى أواخر القرن الثامن عشر كانت الزراعة فى مصر تسير على طريقة الالتزام، وكان الالتزام عبارة عن ضيعة أو قرية أو عدة قرى تسلمها إدارة الروزنامة بالنيابة عن الحكومة لشخص ما ، بعد أن تتفق معه على الثمن ، أو لمن يتقدم بأكبر عطاء أى بالمزايدة فيعجل الملتزم بدفع ضريبة الأرض كلها أو بعضها على سنة أو أكثر ، فى حين يتولى هو بنفسه جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وغالبا ما كانت « توجه الروزنامة أيضا خطابا إلى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة فى شروط الحجة »[١].

وهكذا يتضح لنا أن ملكية الدولة للأرض قد أصبحت خلال القرن الثامن عشر شكلية فقط، إذ أصبح الالتزام فى الظاهر شبيها بالملكية الخاصة، وإن لم يكن فى الواقع للملتزمين سوى حق الانتفاع .

أما الفئة التى كانت تحتكر هذا النظام فهم بعض الموظفين الاتراك ومشايخ العرب بالصعيد . إلا أنه « فى أواخر القرن الثامن عشر كان أكثر الالتزام يعطى لاعضاء من البيوت المملوكية الكبيرة»[٢]. فازداد نفوذ هؤلاء وتقوت شوكتهم، وكثرت مظالمهم، فادى جشعهم المتزايد إلى الشطط

فى فرض الاتاوات وجباية الضرائب دون رقابة أو قيد أو ادنى حماية لحقوق الفلاح ، فغدوا بذلك أصحاب الحكم المطلق فى إطار التزاماتهم.

هذا ولم تكن هناك قاعدة أساسية متبعة لتوزيع أراضى الالتزام بين الناس بالقسط ، بل كان الحق لمن كثرت ثروته وعظم جاهه واستطاع أن يقدم أكبر قسط من المال.

وبهذا انقسم الشعب المصرى إلى فئتين ، فئة قليلة شكلت الطبقة الحاكمة، وكانت تتكون غالبا من المماليك والملتزمين الذين تركزت ثروة البلاد بيدهم ، وفئة عريضة تمثل الطبقة المحكومة، وتتكون من أبناء الشعب المصرى ، وقد كانت هذه الطبقة الأخيرة تتألف من عدة فئات اجتماعية اذكر منها التى تهمنا هنا بالخصوص وهى طبقة الفلاحين.

وضعية المزارعين والزراعة قبل مجيء محمد علي إلي الحكم :

لقد كانت حالة المزارعين مزرية جدا نظرا لما كانوا عليه من الفقر والجهل والاضطهاد ، ولما عانوه من جراء نظام الالتزام الذى أصبحوا بموجبه عبارة عن أداة سهلة بين أيدى الملتزمين يسيرونهم وفق ارادتهم.

أما حالة الزراعة فكانت هى الأخرى فى تدهور مستمر ، وتأخر بسبب حرمان البلاد من منشآت للرى والصرف تضمن استخدام مياه النيل وتوزيعها بصورة جيدة ، (٣). والاهمال دائما يؤدى إلى الضياع، وذلك ما حدث بالفعل ، فقد طغت الرمال وطمست كل ما تبقى من منشآت الرى

القديمة فجفت الترع والقنوات ، وانطمرت المجارى المائية الصغيرة[٤]. فضاعت بضياعها واتلفت مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة.

ومما يوضح لنا مدى أهمية هذه المجارى المائية هو أن أرض مصر الزراعية سقوية، ففلاحتها إذن تتوقف بالخصوص على مياه نيلها العظيم وعلى مدى وكيفية وطرق استخدام هذه المياه ، فكلما كان استخدامها جيدا كان الإنتاج جيدا والعكس بالعكس.

ومما زاد الطين بلة حرمان أهل البلاد من حكومة منصفة تضمن لهم الاستقرار وترعى مصالحهم وتوطد لهم الأمن ، إذ بانعدام هذا الأخير لا يمكن لأية أمة أن تزدهر فى ظل الخوف ، فهو إذن شرط أساسى من شروط التقدم والرقى، رهذا ما عبر عنه الدكتور عبد العزيز الدورى بقوله : « وقاسى الفلاحون من عبث القبائل ومن تعديات عصابات الجنود الذين عجزت الإدارة عن تمويلهم ففرضوا أنفسهم على الفلاح والملتزم » [٥].

وأمام هذه الأوضاع المزرية والظروف القاسية لم تجد الغالبية العظمي من الفلاحين بدا من الفرار من الظلم والهجرة إلى البلدان القريبة من مصر أو إلى باقى مدن القطر وقد كانت النتيجة المحتومة أن اندثرت قرى بكاملها « واقفرت من سكانها جهات كالفيوم التى اشتهرت بخصب أرضها ووفرة خيراتها » [٦].

كل هذا حدث وعيون الحاكمين والمسئولين غافلة عما يجرى في البلاد وعن الحالة السيئة التى أضحت عليها.

ويصور لنا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى فى كتابة «عجائب الآثار» حالة الفلاح المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر فيقول : «وكان إذا تأخر الفلاح فى دفع الضريبة جروه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبابيت رجال الملتزم ، هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف (...) من مماطلة فى استخراج ورقة الخلاص، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسمونه أنواع العذاب» فمن خلال تعبير الجبرتى هذا يتضح لنا جليا إلى أى حد بلغت سيطرة فئة الملتزمين على الفلاحين وبالتالى يمكننا أن نستنتج دون عناء كيف سيكون رد فعل هؤلاء المزارعين الذين يقومون بزراعة الأرض رغما عنهم، فطبعا سيكون هنا المحصول ضئيلا جداً، وذلك نظرا لمشاعر الفلاح واحساساته، لأنه يعلم مسبقا أن هذا المردود مهما بلغ فإن نصيبه منه لا يكاد يكفى حتى متطلباته اليومية ، بل كثيرا ما امتدت يد الطغاة حتى إلى هذا النصيب الضئيل نفسه.

وفوق هذا وذاك فقد أثقل الملتزمون كاهل الفلاحين بالضرائب سواء منها المشروعة أو غير المشروعة والمفروضة أو الاختيارية.

فحتى «المضاف» و «البرانى» التى كانت فى بادىء الأمر ضرائب إضافية أصبحت بمرور الوقت تجبى بانتظام مع

الضرائب المقررة[٧]. أى بصفة رسمية اجبارية ونقدا ـ وكانت قبل ذلك تجبنى عينا ـ.

وكان الفلاحون فى الواقع مرتبطين بالأرض وكان يقع على عاتقهم عبء ضرائب كبيرة كالعشر أو الخراج والضرائب، مقابل استخدامهم للمراعى الصيفية والشتوية واستخدامهم أيضا للطواحين .

وهكذا ومن خلال كل ما تقدم نلاحظ أن وضعية الفلاح كانت وضعية يؤسف لها ، فهو لا يملك لا حق ملكية الأرض، ولا حق التصرف فيما تنتجه يداه ، ولا حق الانتفاضة والتعبير عما يجيش بخاطره.

فإنه كان مطاردا حتى وقت محاولته الفرار أو الهجرة إلى حيث ترتاح نفسه ، وقد عانى فوق هذا وذلك من بعض مظاهر نظام الالتزام : كنظام السخرة داخل أرض الوسية « وقد استغلها الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام ونفقاته من الصرف على المساجد والمدارس وإيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم فى دائرة التزامه ، وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب، وفرض على فلاحى الجهة أن يعملوا فيها سخرة للملتزم بلا أجر ولا جزاء ».

فبعد أن قضى محمد على إذن على المماليك خلا له الجو فبسط سيطرته على جميع الأراضى التى كانت بايديهم ثم التجأ إلى حيلة ثانية من أجل الغاء الالتزام ذلك أنه قبل أن يكشف عن عزمه فى الغائه طلب

من سائر الملتزمين أن « يقدموا له كشوفا بارباحهم من التزاماتهم وهى التى تسمى بالفائض أو فائض الالتزام فظنوا أن الغرض من هذا الطلب عزم الحكومة على زيادة الضريبة التى يلتزمون بدفعها للحكومة فانقصوا قيمة هذه الأرباح جهد ما استطاعوا ، فاعتمد محمد على باشا على هذا الحساب » [٨] حيث منح للملتزمين رواتب سنوية تدفع لهم من إدارة الروزنامة تساوى مقدار ما كانوا يحصلون عليه من الأراضى الداخلة فى حوزة التلزاماتهم، واسترجع مقابل ذلك جميع الأراضى والأملاك الواسعة التى كانت تحت سيطرة الملتزمين ، معتبرا اياها ملكا له ولحكومته.

وإن كان هذا العمل يدل على شىء، فإنما يدل فى الحقيقة على ذكاء ودهاء وعبقرية محمد على فى تنفيذ مشاريعه ومخططاته بصورة محكمة.

ومما سبق يتضح لنا أن علاقة الفلاحين بالحكومة أصبحت مباشرة دون الاعتماد على الملتزمين، وأن سلطة هؤلاء وحقوقهم قد آلت إلى محمد على رغما عن أنفهم، خصوصا بعد أن وزع منفعة هذه الأراضى على الفلاحين كأطيان مؤجرة. وخول كل قادر على العمل زراعة ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفدنة وبهذا تحرر الفلاحون نوعا من رق الالتزام ومظاهره السيئة وحق لهم بعد وقت طال أن يقولوا للملتزمين « أنتم ايش بقالكم فى البلاد قد انقضت أيامكم احنا صرنا فلاحين الباشا » [٩].

وهنا يتبادر إلى الذهن عدة أسئلة منها : ما موقف الملتزمين من هذا الاجراء ؟ ثم من المستفيد منه ؟ وبالتالى ما هو الهدف منه أيضا ؟

هنا سيكون رد فعل الملتزمين سلبيا بالطبع ، كرد فعل أى إنسان حرم من أسباب النعمة فجأة كى يعيش عيشة التقشف والكفاف، الشيء الذى لم يحلم به الملتزمين يوما ما ، وهذا ما يؤكده محمد فؤاد شكرى بقوله « وقد تصايح الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين استبانوا أن الباشا يريد إبطال الالتزام والاستحواذ على الأرض »(١٠).

ولتبرير موقفه ، فقد استند محمد على فى دعواه إلى قرار أو فتوى تقول بأن مصر فتحت عنوة ولم تسلم أو تخضع صلحا، مما يترتب عليه أن تصبح الحكومة صاحبة الحق فى الملكية (١١). فلا أحد إذن ينكر أن مصر فتحت بحد السيف شأنها شأن جميع ممتلكات الدولة العثمانية إلا أن هذه الحجة ليست قاطعة ، إنما اراد محمد على أن يسكت بها أفواه الملتزمين ويضع بالتالى حدا لصياحهم وشكاياتهم.

ولقد كانت معارضة الملتزمين بالوجه القبلى أشد ضراوة من الوجه البحرى، نظرا لمكانتهم الاجتماعية ، ونفوذهم المرموق ـ فمعظمهم من سلالة المماليك ورؤساء العشائر ، ولهذا لم يذعنوا إلا تحت قوة السلاح.

أما المستفيد من هذا الاجراء أو النظام الجديد فهو محمد على بالطبع، لأنه استطاع أولا وقبل كل شيء أن يقضى على (الطبقة المالكة) آنذاك

أى الملتزمين ، هذا بالإضافة إلى أن تلك الرواتب قد أصبحت ضئيلة إذا ما قورنت بما كانوا يحصلون عليه من قبل من التزاماتهم، وبما أنها لم تكن وراثية أيضا فقد نقصت وتقلصت قيمتها بمرور الزمن نظرا لتقلص الحاصلين عليها . وعلاوة على هذا فإن بعض ملتزمى الوجه القبلى قد «حرموا من ميزة (الفائض) واضطر بعضهم إلى الهجرة ، ونزع محمد على املاكهم وأضافها إلى مجموع الأراضى الزراعية التى اعتبرها ملكا له» (١٢).

والجدير بالذكر أن الغاء الالتزام لم يمس إلا طبقة معينة قليلة العدد أى الطبقة المسيطرة فقط، لأن مجموع الأمة أو القاعدة الشعبية كانت تتألف فى غالبيتها العظمى من الفلاحين ومن باقى الفئات الدنيا الاخرى من أمثال الصناع والحرفيين وغيرهم .

وهناك بعض المؤرخين من أمثال الرافعى من يرى « أن الغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحا ، بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح » ويستشهد على ذلك بقول المسيو مانجان المؤرخ المعاصر وهو صديق لمحمد على « أن التعديلات التى أدخلها الباشا فى نظام الملكية لم تكن متفقة مع الصالح العام ، فلا هو احترم الملكية الفردية ولا هو اعترف بها .... فالغاء الالتزام مع عدم انشاء الملكية الفردية معناه إلغاء الملكية وامتلاك الحكومة جميع الأراضى المزروعة » (١٣).

وعلى العموم فإن هذا التغيير الجديد فى نظام الملكية لم يكن فى بادىء الأمر مخالفا لنظام الالتزام ، الذى كان يسمح بحق الانتفاع مدى الحياة فقط دون السماح أو الاعتراف بالملكية الفردية المطلقة لرقعة الأرض المستغلة ، إلا أنه بعد سنة ١٨٤١ بدأت الملكية العقارية تحت ظل محمد على تتخذ وجها آخر، حيث بدأت تظهر هناك فئة محدودة العدد من الملاكين الكبار استولت على أجود الأراضى الزراعية ، وقد كانت تتكون من الأسرة الحاكمة ومن الموظفين السامين الذين تفانوا فى خدمتها ومن بعض الأثرياء ورؤساء القبائل .

وربما يرجع سبب تأخير ظهور هذا النوع من الملكية الفردية ، إلى تأنى محمد على ريثما يوطد أركان سلطته كى لا يشهر القلاقل حوله ، أو ربما أنه أيضا « لم يسمح فى بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدى ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته »[١٤].

ولهذا فهو لم يعترف بالملكية الخاصة إلا بعد أن استتب له الأمر فى الداخل والخارج وضمن لأسرته حكما وراثيا داخل مصر أثر اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ .

وأيا ما كان الأمر فتبعا لظهور هذا النوع من الملكية الفردية ، إلى جانب استفادة محمد على من الغاء الالتزام ، فقد استفادت طبقة محظوظة أخرى من امثال مشايخ البلاد واعيانها وكبار الموظفين وأفراد الأسرة الحاكمة الذين كان يريد من وراء اختيارهم أن يحيط نفسه بطبقة من

ملاك الأراضى تدين له وحده بثرواتها وقوتها مستوحيا فى ذلك تجربة نابليون وبعض الحاكم الأتوقراطيين المعاصرين . وهذه الطبقة الصاعدة هى التى سيزداد وضعها الاقتصادى والاجتماعى تحسنا يوما بعد يوم إلى أن بدأت تتجه بالنظام الزراعى نحو الرأسمالية . وهى التى سيدخل معها المصريون إبان الثورة العرابية فى مواجهة حاسمة ومعركة فاصلة ، نظرا لازدياد نفوذها وامتيازاتها ومشاركتها فى شئون الحكم بل ومآزرتها لكل حكومة جائرة تخدم مصالحها .

وقد كان هدف محمد على الأول والأخير من وراء الغاء الالتزام والسيطرة على كافة الأراضى هو احتكار جميع الموارد الاقتصادية والمردودات التى تغلها هذه الأرض ، ولتسهيل هذه المهمة فقد قام محمد على بعملية هى :

« مسح الأراضى وتنظيم الضرائب » .

لما صار محمد على باشا المالك الوحيد لأغلبية الأراضى الزراعية (أراضى الالتزام - أراضى الوقف - بعض أراضى الأوسية) لأن بعضها الآخر اضطر محمد على على أن يبقيه تحت ايدى عناصر معينة من الملتزمين وأن يسمح لهم باستثماره طيلة حياتهم دون ضريبة يؤدونها . ثم ترجع ملكيته بعد مماتهم إلى الحكومة . وربما يرجع سبب اتخاذه هذا الاجراء إلى اقبال بعض الملتزمين على وقف أطيان الوسية حتى لا يحرم خلفهم من ريعها ماداموا لا يملكون سوى حق منفعتها فقط ، قام بمسح هذه

الأراضى كلها » وذلك هو (التأريع) المشهور الذى بدأ بعمله سنة ١٨١٣ وعهد به إلى ابنه إبراهيم بك (باشا) ومعه المعلم غالى بصفته رئيس المساحين ، وتعد دفاتر التأريع التى أمر محمد على بوضعها من أهم اعماله العمرانية وفيها مساحة أطيان القطر المصرى المزروعة، وحدود كل أطيان البلاد واحواضها ومساحة كل بلد ومساحة الأراضى المستعملة للمنافع العمومية الترع والجسور والطرق والمدافن »(١٥).

وقد كان هدف محمد على من هذا المسح هو أولا تثبيت صحة ملكية كل الأراضى ، ثانيا مصادرة كل قطعة وجد ادلتها منعدمة أو مشبوهة أو غير كافية. وبعد هذا قام محمد على » باعادة تسجيل الأرض باسم أهل القرية التى تعود لها ، وجعلهم مسئولين عن دفع الضرائب للحكومة مباشرة»(١٦).

ومن هنا يتضح لنا أيضا أن هدف محمد على الثالث هو تسهيل مهمة جمع الضرائب ، إذ أنه لم يكن لها قبل أى أساس ثابت ، ولهذا فبعد أن راجع هذا النظام ، واعاد النظر فى شأنه، فرض ضرائب جديدة ، صار الفلاحون على أثرها يتعاملون مع الحكومة مباشرة ، وهكذا أخذوا يعرفون عل الأقل ما عليهم أن يدفعوه لها من مال سنويا .

وقد » منح مشايخ البلاد عن كل مائة فدان من زمام البلد خمسة أفدنة لا يدفعون عنها ضريبة مقابل خدماتهم للحكومة وايواء من يحضر إليهم من الموظفين ، وقد سميت هذه الأطيان (مسموح المشايخ) أو

مسموح المصطبة ، على أن معظم هؤلاء المشايخ ساءت تصرفاتهم واستبدوا بتسخير الفلاحين فى خدمة أراضيهم وكثرت شكاوى الناس منهم».

ومسموح المشاريخ هذا كثير الشبه بالأوسية ، إلا أن أرض الوسية كانت خدمتها واجبة على الفلاح طبقا لنظام السخرة على حين أن تسخيره اليوم بعد الغاء الالتزام يعد اكثر جورا وظلما.

وقد رتب محمد على الضرائب تبعا لقيمة ونوع كل مساحة، ومدى قربها أو بعدها عن نهر النيل ، هذا مع مراعاة العوامل الجغرافية والطبيعية والبشرية أيضا . وهكذا جعل لكل فدان أو قطعة ضريبة خاصة ومحدودة.

وقد كان فى البداية « يستشير العلماء فيما يفرضه من ضرائب »(١٧)، إلا أنه لم يحترم هذه المبادىء، إذ بمجرد أن تخلص من نفوذ العلماء وخصوصا السيد عمر مكرم، خول لنفسه السماح بفرض ما يشاء من الضرائب والاتاوات كلما شعر بأزمة مالية . وكم كان احتياجه إلى المال كبيرا نظرا لكثرة حملاته وحروبه فى الخارج، واصلاحاته العمرانية فى الداخل ، وباسم هذه الظروف وباسم هذه الأزمة الاقتصادية أيضا كان يعدل من سعر الضرائب من حين لآخر قصد الزيادة فى قيمتها.

وقد كان لنظام الضرائب عواقب وخيمة على الزراعة والزارع، حيث هرب كثير من الفلاحين، فاخلوا قرى باكملها نتيجة لتراكم الضرائب عليهم وبالتالى عجزهم المستمر عن أدائها . ولمعالجة الموقف فكر محمد على فى ايجاد حل له وذلك بفرضه « نظام العهد ، وذلك إنه عهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية أن يكون فى (عهدتهم) حاجيات ضرائب بلاد بأكملها ، على أن يكونوا مسئولين عن الدفع من مالهم الخاص إذا لم يجبوها .... على أن مركز الفلاح ازاء (المتعهد) لم يكن مما يغبط عليه، لأن المتعهد بما التزم به من أداء الضريبة كان يسخر الفلاح لاطماعه، لأنه يعتبر نفسه كالدائن الذى يسدد عنه دينه » ومما لا شك فيه أن هذا النظام الجديد لا يخلو من مخلفات ورواسب الالتزام وذلك لما للنظامين من أوجه الشبه.

ومما سبق يتضح لنا أن الحكومة قد زادت من تعميق شقاء الفلاح وظلمه لا لشيء إلا لأنه لا يملك مالا وليس من الأثرياء . وياليت شقاءه وقف عند هذا الحد، بل لم يكن له حتى حق الهجرة، وهو ادنى ما يمكن للإنسان أن يفعله للهروب من الجور والتعاسة إن ضاق به الحال.

وهذا ما أكده عبد الرحمن الرافعى نفسه بقوله « وكانت الحكومة ملزمة إذا هجر الفلاحون بلادهم أن تعيدهم إليها حتى يستوفى المتعهد منهم ما دفعه عنهم وفى هذا من مطاردة الناس وارهاقهم ما لا يغيب عن

البـال » (١٨). فبـدلا من أن تمد لهم الحكومـة ، تلك الحكومـة التى كـانوا بالأمس القريب يدعمونها بكل الوسائل وبشتى الطرق يد الرحمة والمساعدة وتخرجهم من محنتهم ها هى وبكل ما أوتيت من قوة تتنكر لهم، وتساهم بدورها فى زيادة عـذابهم ، وحـرمانهم . والحديث عن الضرائب يطول إذ لم تكن فى عهد محمد على تشمل الأراضى المزروعة فقط، بل لقد كانت هناك ضرائب أخرى زادت من شقاء الطبقة الكادحة كضريبة الدخل أو الضرائب المفروضة على المواشى، وقوارب النقل والصيد بل حتى على بعض الأشجار كالنخيل .

« وضعية الفلاح فى ظل حكم محمد على »

على ضوء كل ما سبق نستنتج ما يلى : أن وضعية الفلاح بالمقارنة بما كانت عليه أيام حكم الأمراء المماليك لم تتغير تغييرا جذريا ، وإنما كان التغيير الذى طرأ عليها طفيفا ونسبيا للغاية .

وهذا التغيير الطفيف تجلى بوضوح فى سياسة التجنيد، لأن نوع وأسلوب الحياة ظل تقريبا كما كان عليه أيام المماليك حتى اليوم الذى استحدث فيه محمد على سياسة تجنيد قوات أسطوله وجيشه الجديدين من بين صفوف الفلاحين.

وقد كان لهذه السياسة الجديدة المتعلقة بتجنيد الأهالى أثر بالغ الأهمية على حياة الفلاحين ، حيث أنهم وجدوا عاملا ومبررا آخر للهجرة

إلى جانب العامل الأول المتمثل فى فداحة الضرائب وقسوة الحكام - وهو فرارهم ثانيا من الانخراط فى الخدمة العسكرية.

وإذا كنا نعلم أن الخدمة العسكرية واجب وطنى مقدس يجب على كل مواطن حر أبى، أن يقوم به، فإننا ولا شك نتعجب من هروب المصريين، ومن انتحالهم أساليب كثيرة ومتنوعة للتهرب من التجنيد ، وخاصة الفلاحين منهم، كانوا يهجرون بيوتهم أو وطنهم أو قراهم ، بل لقد بلغ بهم الحال إلى حد تشويه اجسادهم على أن يخضعوا ويستسلموا لعنف محمد على وينخرطوا فى الجندية.

لكن لا غرابة ولا ملامة فى ذلك إذا كنا نعلم أيضا أن « الرشوة والمحسوبية كانت توفر للأثرياء أو ذوى النفوذ فرصا لشراء إعفائهم من التجنيد »(١٩). وكأن التجنيد هنا ليس بواجب وطنى ، وإنما هو أمر مقصور فقط على طبقة الفلاحين وكافة الطبقات الكادحة، أى التى لا تستطيع تقديم أى بدل نقدى مقابل إعفائها من هذه المهمة. هذا بالإضافة إلى الطريقة التى كان يجمع بها هؤلاء.

وهذا ما عبر عنه الجنرال بواييه Boyer أيضا سنة ١٨٢٦ بقوله : «إن وادى النيل هو وادى للصفوة وأن عددا كبيرا من الفلاحين يهاجرون إلى سوريا »، وهو الشىء الذى أثر بصورة سلبية على النشاط الزراعى.

وقد كان والى عكا عبد الله باشا يمنح هؤلاء اللاجئين المصريين أرضا بعدما حرموا منها داخل وطنهم الأب، ويعفيهم من مهمة أداء الضرائب لمدة ما يقرب من ثلاث سنوات أو أكثر.

وقد طالب محمد على بعودة هؤلاء الفلاحين الفارين إلى مصر ، لا حبا فى رجوعهم إلى وطنهم وديارهم ، بل لازدياد حاجته الملحة إليهم إذ أنه وجد فى يوليو عام ١٨٣١ أن ربع أراضى الصعيد تقريبا يتعذر زراعها لعدم وفرة العدد اللازم والكافى من اليد العاملة المختصة فى هذا الميدان.

فما كان عليه والحالة هذه إلا أن يصدر أوامره الصارمة إلى بعض موظفى حكومته بمحاصرة جميع الفلاحين الهاربين إلى مدينة الإسكندرية وارغامهم بالقوة على العودة إلى قراهم تحت حراسة عسكرية مشددة ،أما أولئك الذين لم تكن لهم قرى أو أقارب فكانوا يجندون فى الجيش أو الأسطول أو الورش، . هذا وقد اتخذ الباشا من هجرة الفلاحين إلى سوريا ذريعة لغزوها فيما بعد.

وتذكر الدكتورة هلين أن نفور الفلاحين من الخدمة العسكرية قد بلغ مداه حتى ان الامهات على حد تعبيرها كن يشوهن أطفالهن حتى لا يجبروا على التجنيد (٢٠).

هذا وإلى جانب عامل الهجرة وعدم الاستقرار والاضطهاد المستمر، فإن الفلاح المصرى لم يستفد أيضا من الاصلاحات الضخمة والتغيرات

التى ادخلها محمد على على الميدان الزراعى بالقدر الذى استفادت منه الحكومة.

فإذا كانت الأراضى قد انتزعت فعلا من يد عدد كبير من الملتزمين، فلكى تصبح أخيرا فى قبضة ملتزم واحد وهو الباشا، الذى كان يتصرف فيها كيفما شاء ويسلمها لمن شاء دون ادنى قيد أو رقابة، حيث بلغت المساحة المعفاة من الضرائب على عهده خلال سنة ١٨٤٤، ١,٢٠٥,٥٥٩ فدان وهى موزعة كالتالى :

الاشخاص المالكون لها	مساحة الأراضى بالفدان
محمد على	١٢٠,٠٠٠
ابنه إسماعيل	٩٨,٠٠٠
افراد أسرة الوالى	٧٧٥,٠٠٠
والضباط الأتراك وكبار الموظفين والمحاسبين	٢١٢,٥٥٩
المجموع	١٢٠٥,٥٥٩

وهكذا يتضح لنا أن التغييرات التى استحدثها محمد على فى حيازة الأراضى الزراعية لم تكن اصلاحات حقيقية، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة ، وأعاد توزيعها على مؤيدى واتباع النظام الجديد ، وبهذا إذن كان نظامه الجديد قريب الشبه بنظام الالتزم الذى الغاه من قبل[٢١].

وهكذا استفادت فئة قليلة العدد ، أما الطبقة الكادحة من المزارعين فقد بقيت وضعيتها كما هى ، فكما كان الفلاح بالأمس القريب يعانى من نظام الالتزام وقواعده الجائرة، فها هو اليوم فى ظل حكم محمد على يعانى أيضا من سوء تصرف الحكام والمسئولين، ومن فداحة الضرائب والقروض.

وعلاوة على حرمانه من حق ملكية الأرض، فقد حرم كذلك من حقه فيما تغله ، اللهم إلا ذلك النذر اليسير الذى كان لا يكفى حتى لسد حاجاته ومتطلباته اليومية نتيجة لمساؤى الاحتكار.

ومما يؤكد كل هذا هو وصف المسيو مانجان لحالة الفلاح فى ذلك العهد بقوله : « إذا صح أنه لا يوجد فى العالم بلاد أغنى من مصر من الوجهة الزراعية، فليس ثمة بلاد أخرى أتعس منها سكانا ، وإذا بقى فيها العدد الذى بها من السكان (سنة ١٨٣٢) فالفضل فى ذلك إنما يرجع إلى خصوبة أرضها وقناعة فلاحها»[٢٢].

« تطوير منشآت الرى » :

تأتى مياه النيل فى فصل الفيضان كل عام غزيرة متدفقة وتنساب إلى البحر دون حاجز يحجزها أو أدنى انتفاع بها، وهى فى طريقها إليه قد تسبب فى اتلاف المحصولات وهلاك النسل ، بل غالبا ما تكاد تصيب البلاد بالغرق ، ولهذا كانت تهدد القرى والمدن وتزرع الرعب فى قلوب الأهالى، فى حين أنها تأتى فى فصل الصيف من الشحة لدرجة أن الزراعات القائمة قد تحتاج ولو إلى قطرة واحدة منها فلا تجدها.

ومن هنا كان الاهتمام بمنشآت الرى . ومن هنا أيضا نشأت فكرة تشييد القناطر والجسور والخزانات والترع والسدود وغيرها من الوسائل التى من شأنها أن تحافظ على مياه النهر من الضياع. وقد نالت هذه المنشآت اهتمام المصريين القدماء والفراعنة والرومان وغيرهم ممن تعاقب على حكم مصر.

فحياة مصر إذن مرتبطة ارتباطا وثيقا بوادى النيل ودلتاه التى لا تتعدى مساحتها فى المجموع أربعة بالمائة من مساحة القطر المصرى. إذ كل ما يتبقى من الأراضى فهى عبارة عن صحارى جرداء ، الشىء الذى يجعل من مناخ مصر مناخا جافا قليل الأمطار شديد الحرارة، وبهذا كانت هذه الظروف المناخية القاسية من أكبر دواعى الاعتناء بشبكة الرى.

ومن الدوافع الأساسية التى جعلت محمد على يعتنى بشبكة الرى، هو أن المساحة المزروعة كانت قد تقلصت بصورة ملحوظة قبيل توليه منصة الحكم فحلت الصحارى محل المزروعات فى مناطق شاسعة، فادى ذلك إلى تضعضع اقتصاد البلاد نتيجة تدهور المردود ، هذا بالإضافة إلى انخفاض النقل النهرى كما ونوعا.

أما فى عصره فقد نال القطاع الفلاحى على يده عناية فائقة لم يسبق له أن نالها على يد من سبقه من الحكام المماليك.

هذا وإن كان الاعتناء بشبكة الرى تراثا مصريا قديما قدم النيل ، فالجديد فى تلك الحقبة الزمنية هو التوسع الملموس لنوع متطور من التقنية، ونعنى بذلك الشبكة العميقة التى تمكن من ازدهار الزراعات الصيفية.

ولم يكن غرض محمد على من الاهتمام بالزراعة وما يتعلق بها من وسائل الرى تحسين احوال الفلاحين والرفع من مستواهم المعاشى ، إنما كان يهدف من وراء ذلك إلى جعل الإنتاج الزراعى السلعى هو السائد على الإنتاج الاكتفائى ، أما فيما يخص نمو السوق الداخلى للبلاد فقد جاء كنتيجة حتمية تابعة لهذه العملية فقط إذ وجهت المحصولات الزراعية الجديدة نحو التصدير طبقا لنظام الاحتكار. وهكذا خطت الزراعة المصرية خطوة سريعة نحو المستوى الإنتاجى العالمى فى ذلك العصر الذى بدا فيه تقدم تقنى آخر وهو ايصال الماء أو صرفه بواسطة الترع والجسور أو السواقى أو الرفع من مستواه عن طريق بناء وتشييد القناطر سواء منها الصغرى أو الكبرى.

■ السدود في عهد محمد علي :

لقد أنشأ الشعب المصرى فى ظل محمد على عدة جسور منها :

- السدود التى تم انشاؤها على شاطىء النيل من جبل السلسلة إلى البحر المتوسط والتى كان الغرض منها حجز مياه النيل فى مجراها الطبيعى حتى لا تطغى على الضفتين فتسبب الخسائر للناس.
- السدود التى تم انشاؤها على الحياض ، والتى كان الغرض منها صد الأمواج عنها.
- وأخيرا السدود التى أقيمت على الترع، إذ كان لكل ترعة من تلك الترع جسران لحفظ مياهها.

■ الترع :

لقد شقت فى عهد محمد على ترع كثيرة فى سائر المديريات سواء فى الوجه البحرى أو القبلى ، وقد كان الباشا يعنى بتطهيرها والحفاظ عليها بالترميم من حين لآخر. وهناك من يقدر هذه الترع باربعين ترعة منها الكبيرة مثل الفرعونية أو ترعة المحمودية ، ومنها الصغيرة كترعة الشنهوية أو ترعة الرمادى.

■ سد ترعة الفرعونية :

يتفق كل من عبد الرحمن الرافعى ومحمد فؤاد شكرى على أن سد الفرعونية كان من أول أعمال محمد على والسبب فى ذلك أن المياه كانت

تتسرب من هذه الترعة أثناء الصيف إلى فرع رشيد فيجف فرع دمياط وتقل مياهه العذبة نتيجة لذلك فتطغى عليه بالتالى مياه البحر التى تختلط ملوحتها بما تبقى بهذا الفرع من مياه فتفسدها وتجعلها غير صالحة للزراعة. ولو فكر الأهالى فى إقامة سدود ترابية على النيل لمنع مياه البحر الملحة من دخول فرع دمياط لهان عليهم الأمر ، ولكن هذا لم يكن ضائعا عندهم فكانت النتيجة المحتومة أن تضرر محصولات الأرز بهذه الجهات بعدما حرمت من مياه الرى العذب « وقد شكا أهلها على توالى السنين ما تجلبه عليه هذه الترع من المضار » (٢٣)، ولهذا صدر أمر من طرف الباشا لاغلاقها فى عام ١٨٠٥ بسد منيع من الحجارة ليحجز تدفق مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد.

وقد تابع اهتمامه به فكان يتعهده بالترميم كلمة دعت الضرورة ، وأقام ترعا أخرى كى تعرض جهات البحيرة ما كان يصلها من ماء من ترعة الفرعونية قبل اغلاقها.

هذا وقد أفاد سد فم الفرعونية افادة كبيرة فى زراعة محصول الأرز الذى كان متقدما بالدقهلية ودمياط والذى كان محصولا تصديريا منذ العهد العثمانى .

■ **شق ترعة المحمودية :**

كانت رغبة محمد على فى الحصول على الأموال هى التى جعلته يفكر بجدية فى الاستفادة من مركز مصر الجغرافى وموقعها الاستراتيجى

الهام ، فاراد بذلك احياء طريق التجارة بين مدينة الاسكندرية وباقى مدن البلاد الداخلية لما فى ذلك من أرباح مهمة للخزينة ، فأمر بحرف ترعة المحمودية عام ١٨١٨ .

وترعة المحمودية هى ترعة الاسكندرية القديمة أو خليج الاشرفية، نسبة إلى الاسكندرية المقدونى الذى قام بحفرها خلال القرن الرابع قبل الميلاد كى يمد مدينته الجديدة الاسكندرية بالمياه ، أو نسبة إلى الملك الاشرف برسهاى الذى أعاد حفرها . إلا أن هذه الترعة لم يلبث تراكم الردم بالرمال أن طمست معالمها من جديد فجفت فكان لا يدخلها الماء فى معظم السنين إلا فى وقت زيادة النيل ، ثم تجف باقى السنة ، وفى مدة زيادة النيل أى فى شهر سبتمبر من كل سنة تصل مياهها إلى الاسكندرية فيملأ أهلها الصهاريج ليجدوا منها حاجتهم من الماء طول السنة وكان أهل الاسكندرية يحتفلون بمجىء مياه الترعة وخزن الماء فى الصهاريج ويبتهجون لذلك ابتهاجا عظيما ».

وهكذا انعزلت الاسكندرية وانحطت مكانتها التجارية القديمة وتقلص عدد سكانها نتيجة لذلك ، فذهب الكثير من عمرانها كما فقدت تلك القيمة التى كانت لها أيام حكم البطالسة ، إذ كانت عروس المدائن من غير منازع، ومركز تجارة العالم ، وقد بدأت فى التأخير والاضمحلال منذ تحويل طريق تجارة الهند باكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٧ . وزاد الفتح العثمانى من تعميق هذا التأخر وبقى الحال على ما

هو عليه حتى عهد محمد على الذى أعاد فتح ترعة المحمودية متخذا من قرية العطف فتحة لها بعد أن كانت فيما مضى تأخذ مياهها من الرحمانية الواقعة على النيل وتمر بين بحيرتى مريوط وأبو قير إلى أن تصل إلى الاسكندرية.

وقد تطلب حفر هذه الترعة مجهودات جبارة ومتاعب كثيرة وضحايا لا تحصى وفى هذا يقول عبد الرحمن الرافعى ما نصه « ويكفيك لتعرف مبلغ الضحايا التى بذلت فى هذا السبيل ما كتبه فى هذا الصدد المسيو (مانجان) الذى كان شاهد عيان لحوادث مصر فى ذلك العصر ، فقد ذكر أنه مات من الفلاحين الذين اشتغلوا فى حفر ترعة المحمودية اثنا عشر ألفا فى مدة عشرة أشهر وأن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتى الترعة تحت أكداس التراب الذى كانوا يرفعونه من قاعها ، وقال إن معظمهم مات من قلة الزاد أو المؤنة أو من الاعنات فى العمل وكذلك من سوء المعاملة التى كانوا يلقونها من الجنود القساة المنوط بهم حراستهم فقد كانوا يجبرونهم على العمل المهلك بدون انقطاع ولا هوادة من الفجر إلى الليل»(٢٤).

وقد بلغ عدد المشتغلين فى حفر هذه الترعة ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ من الفلاحين جمعوا من مختلف المديريات ووصف لنا المؤرخ المصرى الجبرتى الكيفية البشعة واللاإنسانية التى كانوا يجمعون بها من طرف المسئولين فى حوادث شهر شوال ١٢٣٤ هـ فى (أربع عشرة) أى فى ٦

أغسطس سنة ١٨١٩ حيث يقول : « وكان الباشا سافر إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الاشرفية، وأمر حكام الجهات بالارياف بجمع الفلاحين للعمل فاخذوا فى جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب» الشيء الذى يدل على أن هؤلاء الفلاحين لم يكنوا يذهبون عن طواعية واختيار إنما كانوا مجبرين على ذلك . وبهذا كانت الزراعة تتعطل ولا تجد من يقوم باعبائها ، لكن هذا لم يعف الفلاحين ولو مرة من تقديم المال للباشا إثر عودتهم لحقولهم وقت الحصاد، بل بالاضافة إلى ذلك المال كان عليهم أن يقدموا له كيلة قمح ومثلها من الفول وحمل بعير من التين.

وهكذا يتضح لنا أنه إذا كان الجندى المصرى هو الذى ساهم فى إعادة بناء دولة مصر بما حققه من انتصارات رائعة وبطولات فى الخارج رفعت من شأن مصر بين الأمم، فإن الفلاح المصرى هو الأداة الأساسية واللبنة الصلبة التى ارتكز عليها بنيان صرح مصر ، هذا فى الوقت الذى ظلت فيه حقوقه مهضومة.

فحفر ترعة المحمودية إذن كان كالنار التى كان وقودها الفلاح المصرى الصبور. فى حين حملت الترعة اسم السلطان العثمانى محمود الثانى تينا به، وكأنه هو الذى ساهم بدمه وعرقه أو بفلذات كبده فى بنائها.

وقد كانت « جريدة الوقائع المصرية » هي الأخرى بدلا من أن تصف مجهودات الفلاحين وما يقع على عاتقهم من أعباء وما يبذلونه من جهد يفوق طاقتهم الجسمانية في بناء القناطر والجسور ، وشق الترع ، وما يلاقونه من ظلم تكتفي آخر المطاف بنشر مقالات مزيفة ومشوهة للحقائق تصف فيها كفاح حكومة محمد على وسهرها المستمر على تقدم وعمران مصر وفي هذا الصدد يقول إبراهيم عبده « والوقائع المصرية .. هي الميدان الفسيح لمدحه (أي الباشا) والثناء عليه ، وهكذا تعطي الوقائع المصرية بمقالاتها واخبارها صورة للحكومة العادلة القادرة المجددة »[٢٥].

هذا ويبلغ طول ترعة المحمودية ٨٠٢٥٢ مترا، أما نفقات حفرها فتقدر بـ ٣٠٠ جنيه حسب تقدير كلوت بك ، وأما المهندس الذي كلف بانجاز تصميم حفرها فهو الدبندس كوست Coste وقد ذكر الجبرتي أنتهاء حفر الترعة في حوادث ربيع الأول سنة ١٢٣٥ هـ (ديسمبر ١٨١٩) وانهى ما كتبه بقوله : «ورجع المهندسون والفلاحون الى بلادهم بعدما هلك معظمهم.

واحتفل بفتح الترعة لدخول مياه النيل الى الاسكندرية في ٢٤ يناير سنه ١٨٢٠ وذلك بحضور الباشا وابنه ابراهيم وبعض اقربائه الآخرين.

ولم يكن هدف محمد على من فتح هذه الترعة تسهيل الملاحة بين مختلف اقاليم القطر وجهة الاسكندرية، أو توفير الماء الكافي لأهالي تلك المنطقة فحسب، وانما كان الباشا يريد على ما ذكره عبد الرحمن الرافعي

،احياء الاراضى الزراعية فى مديرية البحيرة . وقد كانت هذه المنطقة قبل تشييد الترعة عبارة عن صحراء جرداء من منبع الى مصب الترعة، لا يسودها اخضرار ولا ينبت فيها زروع، الا انها سرعان ما تحولت بعد تدفق مياه النيل اليها، فاخذت الحياة تدب فى ارجائها طولا وعرضا.

وقد زار المارشال (مارمون) هذ الجهات سنه ١٨٣٤ فاستوقفه ما شاهده من الحدائق الغناء المنشأة بعد فتح ترعة المحمودية، وكان يعرف حال الاسكندرية وضواحيها منذ كان قومندانا للثغر فى عهد الحملة الفرنسية، فاستطاع ان يدرك الفارق العظيم بين حالتها القديمة وما اوجدته الترعة بها من العمران والتقدم.

فمن خلال هذه الفقرة يتضح لنا اذن انه بعدما لم يبق من الاسكندرية القديمة سوى الاسم اواخر القرن الثامن عشر والاطلال والخرائب، لما آل اليه سكانها من الفقر والحاجة، تحولت فجأة بعد فتح الترعة الى مدينة آهلة بالسكان مسترجعة بذلك نضارتها وعظمتها التى فقدتها منذ قرون خلت.

فمن ناحية المواصلات، صارت السفن والبواخر المصرية المعدة للملاحة النهرية لا ينقطع جريانها بين الاسكندرية ودمنهور وبعض المناطق الداخلية عبر هذه الترعة، وهى محملة بمختلف حاصلات البلاد فازدهرت حركة التجارة نتيجة لذلك ازدهارا عظيما، واصبحت البضائع تصل فى مأمن من كل خطر من أخطار الملاحة.

اما من ناحية العمران، فقد اتسعت رقعة المدينة وعمرت مساحات شاسعة واراضى كثيرة على جانبى الترعة، هذه الترعة التى كانت سببا ايضا فى رقى اقليم البحيرة واحياء اراضيه اذ ساعدت مياهها على الاكتثار من التشجير والحدائق والبساتين الغناء. ومما يؤكد هذا ما ذكره المؤرخ عبد الرحمن الرافعى بقوله : «فحيثما ذهبت تجد معالم العمران المترامى مداه وتلمح دلائل الحياة والنشاط والتقدم مرتسمة على كل ما يقع عليها نظرك من مشاهد الطبيعة والخلائق، «ويضيف قائلا واذا سرحت الطرف فى تلك المناظر البهجة فاذكر ان الفضل فى ذلك العمران يرجع لمن حفروا بايديهم ترعة المحمودية وبذلوا مهجهم وارواحهم حتى جرى ماء النيل فى تلك النواحى حاملا الى .. الناس ..عناصر الخصب والحياة» [٢٦]

وهذا ولم يكتف محمد على بانشاء الترع فحسب بل اقام عليها القناطر لضبط مياهها وضمان كيفية توزيعها على احسن وجه، وقد تعددت هذ القناطر بتعدد الترع واهمها القنطرة الكبرى على بحر مويس بالزقازيق ذات العيون التسع، لكنها لا تصل كلها الى مكانه القناطر الخيرية التى تعد بحق من اعظم منجزات ذلك العصر (وان كان انجازها لم يتم بصوره فعلية الا بعد ذلك) .

القناطر الخيرية :

لقد كان نظام الرى المتبع حتى مجىء محمد على هو رى الحياض الذى يعتمد بالدرجة الاولى على مياه الفيضان .وبهذا كان لا يساعد على

اقامة الزراعات الصيفية ولا يسمح بزراعة الارض الا مرة واحدة خلال السنة فقط، وبهذا كانت الزراعة السائدة حتى ذلك الحين هى الزراعة الشتوية، اما الصيفية، فكانت لا تزرع الا على شواطىء النيل او ضفاف الترع المتفرعة عنه.

فعمل محمد علي على ادخال نظام الرى الصيفى تدريجيا وذلك بالاكثار من حفر الترع وتطهيرها، مما كان يرسب فى قاعها من الطمى كل سنه، واقامة القناطر عليها.

هذا وقد كان لهذه القناطر نتائج جد هامة اذ سمحت بانتشار زراعة القطن على نطاق واسع بالوجه البحرى، وغيره من الحاصلات الصيفية التى كانت تنمو نظرا لوفرة المياه لريها وقت الجفاف كزراعة الأرز وقصب السكر.

فلما رأى الباشا فوائد هذه القناطر أخذ يفكر فى وسيلة اخرى تمكنه من ايصال المياه اللازمه الى الاراضى المزروعة بالوجه البحرى ايام الجفاف، فاقترح عليه المهندس الفرنسي لينان دى بلفون Linant de Bellefonds اقامة قناطر على فرعى النيل قرب تفرعهما.

والراجح ان مهندسى الحملة الفرنسية كانوا أول من خطرت ببالهم فكرة انشاء القناطر لحجز المياه للاستفادة منها فى رى الاراضى وقت الحاجة. وقد دون ذلك نابليون بونابرت، فى مذكراته حيث قال : «انه لو

اعطى لى الوقت الكافي لانشأت من الاعمال ما يكفل عدم ذهاب قطرة واحدة من مياه هذا النهر الى البحر دون ان تكون هذه المياه قد مرت من قبل بالارض حتى ترويها وتهيء لها قدرا موفورا من الخصب». [٢٧]

الا ان الاراء تختلف حول من يكون صاحب الفكرة الاولى فى انشاء القناطر، فكلوت بك يرى فى كتاب (لمحة عامة الى مصر) انه من المقطوع به ان المهندسين الذين كانوا فى خدمة الباشا اطلعوه على المشروع الذى جال بخاطر مهندسى الحملة الفرنسية والابحاث العلمية التى قاموا بها توطئة لتنفيذه.

فى حين يرى لينان بلفون انه لم يكن لدى محمد على اى علم او دراية بما قاله نابليون، وهذا الرأى كما يظهر يناقض ما اعترف به كلوت بك واكده.

وسواء اكانت الفكرة من وحى محمد على حقا أم لم تكن، فانه على كل حال قد اصدر اوامره فى اواخر عام ١٨٣٣ للبدء بالعمل حسب التصميم الذى قدمه (لينان باشا) كبير مهندسيه وبانى ومرمم قنطرتى اللاهون القديمة وقنطرة بحر شبين. الا ان العمل سرعان ما اوقف بعد قليل وبقى على تلك الحالة حتى سنة ١٨٤٢ حينما استؤنف من جديد تحت اشراف المسيو موجيل Mougel الذى قدم للباشا تصميما جديدا يختلف عن تصميم المسيو لينان الذى كان يرى اقامة القناطر على الأرض اليابسة بعيدا عن فرعى النيل، واختار لتطبيق مشروعه قطعتين بين ملتويين من

ملتويات فرعى النيل، حتى اذا تم انشاؤها حول الفرعين اليها بحفر مجريين جديدين.

أما مشروع موجيل فيقتضى اقامة القناطر مباشرة فى حوض النهر على القطعة التى بجانب قمة الدلتا المعروفة ببطن البقرة، حيث يتفرع فرعا النيل : الاول فى اتجاه رشيد، والثانى فى اتجاه دمياط.

والحقيقة انه كان فى التخلى عن مخطط لينان وهو العالم والعارف باحوال الرى فى مصر خسارةكبيرة على البلاد لا يمكن حصرها، ليس فقط من ناحية مصاريف اصلاح القناطر من حين لآخر او استبدالها ببناء قناطر أخري جديدة على احدث الطرق، بل من ضياع الفرصة على مصر للاستفادة من زراعة القطن طويل التيلة، هذا بالاضافة الى المتاعب الكبرى اثناء عمليات حفر الاساسات وما يتبعها من مشقة وارهاق للناس.

هذا وعلى الرغم من ان بعض الباحثين ادعوا ان بناء قناطر كبرى من هذا النوع يتطلب نفقات باهظة فى حين تبقى فوائدها ومدى نجاحها امرا يثير الاستفهام، فان القناطر قد اقيمت على النيل وعادت بالنفع العميم على البلاد واهلها، وتم تنفيذ مشروع موجيل بمساعدة المهندسين المصريين المتخرجين من البعثات التعليمية مصطفى بهجت باشا ومظهر باشا.

ووضع محمد على الحجر الاساسى للقناطر الخيرية فى احتفال عظيم يوم الجمعة ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٦٣ هـ - ٩ أبريل سنة ١٨٤٧، ولكن العمل كان قد بدأ قبل ذلك التاريخ. واستمر العمل فى المشروع ولكنه سار ببطء شديد نظرا لما اعترى جهاز الحكومة من ركود اواخر ايام محمد على الذى مات قبل ان يتم المشروع الذى تقلب فى عدة ادوار قبل ان يتم فى اواخر عهد سعيد باشا عام ١٨٦١، وقد أنشىء رياح المنوفية ايضا فى عهده[٢٨].

وبعد ان تم بناء القناطر وجد انها لم تأت مكتملة كما كان يرجى منها، اذ حدث تصدع ببعض اجزائها ايام حكم اسماعيل فأدخلت عليها عدة اصلاحات طبقا لآراء موجيل - وكان قد غادر مصر الى فرنسا - وبهجت باشا ومظهر باشا ثم اعيد اصلاحها مرة ثانية فى العصر الحديث لتقويتها وقد رجعت الحكومة الى رأى موجيل فى هذا الاصلاح، وجاء مصر وكان قد بلغ الخامسة والسبعين من سنة فعينته الحكومة مهندسا ومستشارا للقناطر، فتم الترميم اذن وفقا لارشاداته، وبهذا يكون موجيل قد عاصر القناطر منذ نشأتها حتى اتمام بنائها.

وقد بقيت القناطر الخيرية قائمة تشهد على قوةوصلابة ارادة الشعب المصرى وعزمه، وقد نوه بعض الكتاب بقيمة هذه القناطر، ومن هؤلاء المسيو شيلو (Chelu) كبير مهندسى السودان المصرى، والمسيوباروا، السكرتير العام لوزارة الاشغال، ننقل رأيهما عن المؤرخ عبد الرحمن

الرافعى [٢٩] ويقول المسيو شيلو : «ان مشروع القناطر الخيرية كان يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الرى فى العالم قاطبة، لان فن بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم، فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وفخامتها كان يعد اقداما بداخله شىء من المجازفة».

وقال المسيو باروا (Baroa) «ان هذه اول مرة اقيمت فيها قناطر كبرى من هذا النوع على نهر كبير.».

فعلى العموم وان كانت القناطر الخيرية آخر ما اختتم به محمد على منجزاته فى ميدان الرى، فانها تعد بحق من اعظم مشروعاته التى أقيمت فى هذا المجال، وهى بهذا احدى الأسس الهامة التى يعتمد عليها الرى الصيفى بالوجه البحرى حيث ساهمت بقسط وافر فى توفير الرى الدائم لبعض المحصولات الصيفية كالقطن والارز، وغيره الشيء الذى سبح بزيادة المساحة المزروعة زيادة ملحوظة، وهذا ما كان محمد على يهدف للوصول اليه، اذ قفزت من مليونى فدان فى عام ١٨٢١ كما قدرها كلوت بك الى ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان عام ١٨٤٠ [٣٠].

وقد كان الباشا حتى حدود عام ١٨٣٠ يفتخر بانه ادخل ٣٨,٠٠٠ ساقية فى اراضية الخاصة، وابتكر الكثير من الناس سواقى تدار بدون دوأب واخرى تدار بقوة الهواء، نظرا لقلة تكاليفها، وقد استعمل ابراهيم باشا مضخات تدار بالبخار مما دفع ببعض الملاكين الكبار الى تقليده فى ذلك [٣١]. كما دخلت الدورة الثلاثية عام ١٨٣٣، وظهرت الآلات الزراعية

الحديثة المستعملة فى بعض المزارع النموذجية، واقترن هذا ايضا بعملية انتقاء البذور الجيدة، واستعمال الاسمدة المخصبة للاراضى، واختبار مواسم الحصاد، والعمل على الاحتياط من الآفات والطفيليات التى تقضى على بعض المحصولات كدودة ورقة القطن أو الجراد ...الخ، وتدعيم الارشاد الزراعي والتوعية. وعلى العموم فقد أدت هذه الظروف الملائمة والشروط المتوفرة الى زيادة المحصولات الزراعية.(٣٢)

توسيع نطاق الزراعة

لقد اولى محمد على مجال الزراعة اهتماما بالغا حيث عنى بهذا القطاع الحيوى عناية تستحق التقدير اذ عمل على ترقيتها وتوسيع نطاقاتها المحدودة، وذلك بفضل ما ادخله عليها من تحسينات جذرية تستحق الذكر سواء فى مجال الرى كما تقدم أو مجال تطوير نوعية الانتاج أو المردود. وسنقتصر هنا على الحديث عن القطن.

اكتشاف القطن ذي التيلة الطويلة :

فالى حدود سنة ١٨٢١ كان نوع القطن الذى تغله مصر من نوع ردىء وهو النوع الشائع، الا انه خلال هذه السنة نفسها حدث انقلاب فى زراعته، وذلك ان رجلا فرنسيا يدعى جوميل كان محمد على قد استدعاه من بلاده لتنظيم مصانع النسيج، عثر صدفة فى حديقة احد كبار الحكام وهو محو بك بالقاهرة على شجيرة للقطن من الصنف الممتاز ذى التيلة

الطويلة، فنصح محمد على بتعميم زراعته على نطاق واسع بعدما كان زرعه حكرا على الحدائق الخاصة، ونبهه الى اهمية هذا النوع.

«ويتراوح ارتفاع هذه الشجيرة بين سته أقدام وسبعة وهى قادرة على الانتاج عدة سنوات متوالية. ويزرع القطن فى الربيع ويمتد موسم الحصاد من سبتمبر الى فبراير[٣٣].

وقد كان اكتشاف القطن ذى التيلة الطريلة مهما جدا لمحمد على ولتنفيذ سياسته، اذ اقترن هذا الاكتشاف بهبوط أسعار القمح في الاسواق العالمية خلال الفترة الممتدة ما بين ١٨١٨ و ١٨٢٠ الشئ الذى جعل محمد على فى حاجة ماسة الى الأموال التى يسدد بها كل ما تتطلبه البلاد من مشروعات اصلاحية كبرى كتعبيد الطرق وتسديد نفقات التعليم والبعثات التعليمية المصرية التى ارسلها الى مختلف دول اوربا، واقتناء الآلات الزراعية والصناعية الحديثة. وجلب الأسلحة المتطورة، هذا بالاضافة الى منجزات الرى الكبرى من شق الترع واقامة الجسور وبناء القناطر وغيرها.

وقد كان الباشا يعى مدى خطورة هذا الوضع الاقتصادى، وكم كان يتمنى ان يصنع القطن فى مصر البلد المنتج عوضا عن ان يصدر خاما للدول الأجنبية، ثم يعود ثانية الى مصر منسوجات[٣٤].

هذا وقد عمل محمد على على تشجيع زراعة القطن بكل الوسائل

ويشتى الطرق، فشجعه باعفاء ارضه من ضريبة الميرى اولا ثم برفع ثمن شرائه. وقد اشار عبد الرحمن الرافعي الى هذا بقوله : «وقد اقبل الفلاحون على زراعة القطن بعد ان رأوا الحكومة تشترى القنطار من النوع الجيد بـ ١٧٥ قرشا ...وشجعت الحكومة زراعة القطن ايضا بما أنشأته من السواقى فى القرى، وبما فتحت من الترع واقامت من القناطر والسدود، فتوافرت مياه الرى اللازمة لزراعته»[٣٥]

وهكذا فلم تكد تمض بضع سنوات حتى انتشر هذا النوع من القطن الممتاز داخل كافة انحاء القطر المصرى، وصار يعرف باسم قطن محو بك،نسبة الى صاحب الحديقة التى وجد بها أول مرة، او باسم قطن جومل (Gumel) نسبة الى مكتشفه.

وقد بلغ أول محصول من هذا القطن عشرين الف بالة راجت سوقها وأتت بربح كبير، فاقبل الباشا على زراعته حتى بلغ محصول هذا النوع من القطن فى العام التالى مائتى الف باله جاءت بايراد بلغ ثلاثين مليونا من القروش»[٣٦]

وقد ارتفعت صادراته ووصلت الى ٢٠٠,٠٠٠ قنطار عام ١٨٢٤ ثم الى ٣٤٥,٠٠٠ قنطار عام ١٨٤٥ . ويقول المسيو مانجان ان الحكومة انقصت سعر مشترى القطن حوالى سنه ١٨٣٧ مما حدا بالفلاحين الى التراخى فى زراعته و «علاوة على هذا فقد كان لعملية التجنيد آثارا وخيمة ايضا على محصول القطن، وهذا ما عبر عنه محمد فؤادشكرى بقوله :

«غير ان محصول القطن الجديد لم يلبث أن أخذ يقل فى الاعوام التالية لان الباشا أكثر من تجنيد الفلاحين فى جيشه، فقلت الأيدى العاملة فى الزراعة، ونقص محصول القطن تبعا لذلك حتى بلغ (١٦٠,٠٠٠) بالة فى عام ١٨٣١ وكل هذه التغييرات نستنتجها من الاحصاءات التى مرة تهبط ومرة اخرى ترتفع الى اكثر من الضعف.

ولم يكتف محمد على بهذا النوع وحده، انما جلب بذورا اخرى من الهند، ثم من امريكا، ومنذ ذلك الحين اخذ القطن المصرى ينافس قطن البنغال وامريكا وتهافتت على طلب شرائه الدول المصنعة، وكافة مصانع النسيج فى فرنسا وانجلترا. وقد احتكرت الحكومة بيعه طبقا لنظام الاحتكار الذى سبق ان أشرنا اليه. هذا من جهة اما اذا اردنا ان نقيم مجهود وفضل محمد على على مصر فى تطوير زراعة القطن، فمن الواجب علينا ان ندرس اليوم وقد ابتعدنا عن الحقبة الزمنية التى عاش فيها محمد على باكثر من قرن وربع، المرتبة التى وصل اليها هذا النوع، اذ لا أحد ينكر ان هذا الصنف اصبح معروفا فى عالم التجارة بأنه من أجود انواع القطن فى العالم من حيث طول التيلة وقوة المقاومة ودرجة اللمعان، واذا علمنا هذا فلا غرابة اذن ان نعلم ايضا ان مصر اليوم تعد اول دولة منتجة لهذا النوع، اذ يبلغ انتاجها نصف الانتاج العالمي، ويمثل القطن بصفة عامة نصف الصادرات المصرية، وبهذا فهو عماد ثروتها «وذهبها الأبيض» كما يسميه البعض.

الزراعة في مصر
بعد عصر محمد علي

تعتبر فترة حكم عباس وسعيد فترة هبوط مكملة للفترة التى انتكست فيها مصر بعد سنة ١٨٤٠، بالرغم مما نال الفلاح من زيادة فى الحرية الاقتصادية، بامتلاكه غلات الارض، وزيادة حقوقه فى التمليك وترقية وسائل الرى.

وكان عصر اسماعيل مدرسة للاساليب الزراعية التى اصبحت نواة لسياسة زراعية لا تزال خطوطها الرئيسية واضحة الى الوقت الحاضر. كذلك شاهد عصر اسماعيل تقدما فى النهضة الزراعية التى ظهرت فى زيادة مساحة الاراضى القابلة للزراعة وفى زيادة الانتاج، والعناية بالماشية وتقرير اساليب التفتيش الزراعى وفى توجيه التعليم الزراعى.

وقد شجع اسماعيل انشاء الحدائق، وعلم الاهالى فلاحة البساتين التى كانت ناقصة فى البلاد، وكذلك ادخل اشجار الفاكهة والزهور وحدائق الجزيرة (التى بقى منها حدائق الاسماك والزهرية) وحديقة الازبكية، وحديقة النزهة بالاسكندرية، كما انشأ حديقة الحيوان فى مصر وهى نواة حديقة الحيوان الحالية بالجيزة.

واستورد اسماعيل أشجار الموالح والعنب، فانشأ فى الجيزة حديقة الليمون، وغرس بها أشجار البرتقال والعنب التى جلبها من قبرص وايطاليا

واليونان وفرنسا، واهتم باشجار الغابات وغرسها بالقرب من الاسكندرية في مساحة تبلغ ألف فدان، كما غرس أشجارا في الطرق الزراعية.

وقد سببت العناية بالقطن والاهتمام بالغلات النقدية التى تدر المال على المزارعين انهم اهملوا علف الماشية، فنقص عددها نقصا عظيما، كما سبب الطاعون الذى كان يترده من آن لآخر زيادة الشعور بالنقص الكبير في الماشية.

وفى سنة ١٨٦٤ حل اسماعيل هذه الازمة باستيراد الماشية من الخارج، وبذلك انفجرت الازمة التى كانت تهدد البلاد والزراعة بالخراب.

وعهد اسماعيل الى وضع اثمان هذه الماشية وتوزيعها على المزارعين بالتقسيط، فسبب هذا ضيقا ماليا للحكومة يقابله نفع للأهالى.

أما في بداية الاحتلال البريطانى لمصر، فقد وجه الانجليز البلاد نحو سياسة زراعية خاصة تتمثل فى الاهتمام بالرى ووسائله وزراعة القطن، الذى اهتم به الفلاح وزاد من انتاجه لأنه اصبح المورد الذى يعتمد عليه دخله اعتمادا كليا، ووضع الانجليزسياسة خاصة تزيد من هذا الاهتمام، فاشتروا من الفلاح محصول القطن باسعار معقولة، فاصبح لا يفكر فى تصريفه وتوزيعه والبحث عن أسواقه، وبذلك فرضت هذه السياسة تبعية القطن المصرى وأسواقه لانجلترا وبخاصة اسواق لانكشير ومصانعها.[٣٧]

الحواشي

١- دكتور عمر عبد العزيز عمر - دراسات فى التاريخ العربى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية ١٩٧٥، ص ١٨٧ .

٢- دكتور عبد العزيز الدورى - المصدر السابق، ص ١١٥ .

٣- عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق، ص ٥٢ .

٤- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق، ص ٥ .

٥- دكتور عبد العزيز الدورى - المصدر السابق، ص ١١٦ .

٦- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق، ص ٥ .

٧- دكتور عمر عبد العزيز عمر - المصدر السابق، ص ١٨٧ .

٨- عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق، ص ٦٢٢ .

٩- عبد الرحمن الجبرتى - المصدر السابق، جـ ٤ ، ص ٢٠٧ .

١٠- دكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق، ص ٣٠ .

١١- المصدر نفسه، ص ٢٩ .

١٢- عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق، ص ٦٢٥ .

١٣- المصدر نفسه، ص ٦٢٤ .

١٤- دكتور عمر عبد العزيز – المصدر السابق، ص ١٩٣.

١٥- عبد الرحمن الرافعي – المصدر السابق، ص ٦٢٦.

١٦- دكتور عبد العزيز الدوري – المصدر السابق، ص ١١٦.

١٧- عبد الرحمن الرافعي – المصدر السابق، ص ٦٢٦ – ٦٢٧.

١٨- المصدر نفسه، ص ٦٢٨ – ٦٢٩.

١٩- دكتورة هيلين آن ريفلين – الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر – ترجمة دكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني – مكتبة التاريخ العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٩٤.

٢٠- المصدر السابق، ص ٢٩٦ – ٢٩٧.

٢١- دكتور عمر عبد العزيز – المصدر السابق، ص ١٩٥.

٢٢- عبد الرحمن الرافعي – المصدر السابق، ص ٦٦٨.

٢٣- المصدر السابق، ص ٥٧٣.

٢٤- المصدر نفسه، ص ٥٧٤.

٢٥- دكتور ابراهيم عبده – تطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ – ١٩٥١) طبعة ثالثة – مكتبة الاداب – الجماميز بالقاهرة ص ٣٣.

٢٦- عبد الرحمن الرافعى – المصدر السابق، ص ٥٧٣ – ٥٧٦ .

٢٧- دكتور محمد فؤاد شكرى – المصدر السابق، ص ٤٤ .

٢٨- عبد الرحمن الرافعى – المصدر السابق، ص ٥٨١ .

٢٩- المصدر السابق، ص ٥٨٢ .

٣٠- دكتور محمد فؤاد شكرى – المصدر السابق، ص ٤٧ .

٣١- الدكتور احمد الحتة – تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير – القاهرة، دار المعارف، ص ٢٧ .

٣٢- دكتور محمد فؤاد شكرى – المصدر السابق، ص ٤٧ .

٣٣- المصدر السابق، ص ٣١٠ – ٣١١ .

٣٤- دكتور احمد عزت عبد الكريم – المصدر السابق، ص ٢٤٩ .

٣٥- عبد الرحمن الرافعى – المصدر السابق، ص ٥٨٥ .

٣٦- دكتور محمد فؤاد شكرى – المصدر السابق، ص ٣٨ .

٣٧- دكتور امين مصطفى عفيفى عبد الله – المصدر السابق، ص ٦٣ – ٦٥.

ثالثاً - تطور التجارة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر

منذ اللحظة الأولى رسم محمد على سياسته الجديدة مؤسسة على ان يتصل بالقرية فى الحكم؛ وفى كل ناحية من نواحى الانتاج والتجارة، وهذا ما أطلق عليه سياسة الاحتكار اى ان الحكومة تضبط التجارة الداخلية والخارجية تحت احكام خاصة، ومراقبة دقيقة، وفى هذا التنظيم حد من مصلحة الافراد يقابله نفع للدولة.

ا - سياسة الاحتكار :

بدأ محمد على حوالى سنة ١٨١٠ يجمع الضرائب عينا وبخاصة الغلال من الصعيد، واستمر على ذلك فترة اعلن بعدها امتلاكه للارض، واصبحت ادوات الانتاج فى يده. واستدعى هذا ان ينظم العلاقة بينه وبين المزارعين فى الحقول فرسم سياسة الاحتكار التى هى فى الواقع تمس التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية.

نظم محمد على علاقته مع المزارعين على أساس ان كل فلاح يورد الى «شونه الحكومة» كميات معينة من الغلات الزراعية صيفية كانت او شتوية.

واعد محمد على شونا حكومية واختار لها أمكنة مناسبة بحيث تكون قريبة من «موردات» النيل التى أعدها كى يسهل تسويق وجمع

المحصولات من الفلاحين فى هذه الشون ومنها تحمل الى موردات النيل التى تستخدم فى نقل تلك الغلات.

وعين فى كل شونة موظفين مسئولين عن ادارتها وهم ناظر «وباشكاتب» وقبانى وكيال وسمسار، ولكل من هؤلاء عمل خاص يقوم به، ورئيس هؤلاء جميعا هو ناظر الشونة، وهو الذى يتصل بالفلاحين عند توريد السلع الزراعية ويحميهم من غدر الكيالين والقبانيين والسماسرة عند تعيين رتب القطن او الكتان، وكذلك يتصل بمعاونى «الموردات» ورؤساء المراكب النيلية عند تسلم تلك الأرزاق لشحنها ونقلها الى الجهات التى تأمر الحكومة بنقلها اليها.

٢- توريد الغلات الى الشون الحكومية

كان على الفلاحين فى القرى ان يوردوا محصولاتهم وفق إعلام يأخذه الفلاح من صراف قريته ليورد بمقتضاه ما يحمله الى الشونة ، واذا ما حضر الفلاح الى الشونة ومعه الاعلام المذكور يقوم الناظر ومعه الكيال أو القبانى بكيل أو وزن ما ورده الفلاح بحيث لا يطفف الكيل أو الميزان فيغبن الفلاح، ثم يدون ما ورد بظهر الاعلام ويختم الناظر ليوفى الفلاح حقه بمقتضاه. ويغادر الشونه الى قريته او بلدته مباشرة بعد ان يورد محصوله ويتسلم اعلامه. وقد يؤذن له بالمبيت فيها اذا كانت قريته أو بلدته بعيدة ويصعب عليه العودة فى يومه ولا يسمح لخدمة الشونة أن يأخذوا منه شيئا بغير حق.

وقد يحدث احيانا ان يوكل فلاح او جماعة من الفلاحين وكيلا عنهم بدلا من ان يذهبوا اليها جميعا. وكان على كل وكيل ان يورد غلة كل فرد باسمه، لانه اذا وردها باسم غيره او باسمه هو عد فى حكم السارقين وعوقب بضربه بالسوط تأديبا له.

٣- التسعيرة :

كانت الحكومة تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات وتضبط حركة السوق التجارية، وكان مجلس الشورى يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستئناس بآراء ذوى الخبرة، ويقوم الديوان باذاعتها ونشرها فى الجهات المختلفة للعمل.

وكان المحتسب هو الاغا الذى يراقب السوق، واستمرت وظيفته فى عصر محمد على كما كانت فى مصر العصر السابق له، اذ ان عصر محمد على كثرت فيه التنظيمات وضبطت التجارة ضبطاً محكما واتبعت فيه سياسة تجارية معينة جعلت وظيفته فى نطاق ضيق.

١- تسعيرة مشتريات الحكومة من الفلاحين :

كانت توضع هذه التسعيرة وتقيد فى دفتر الشونة لتشترى الحكومة على اساسها المحصولات، فاذا ورد الفلاح للشونه محصولاته قد ر ثمنها بمقتضى هذه التسعيرة، ثم يقيد المبلغ فى «العلم» الذى يعطى للفلاح ليتسلم به الثمن من الصراف.

٢- تسعيرة تبيع بها الحكومة للأهالي :

وكانت أعلى من تلك التى تشترى بها كى تستطيع ان تغذى الخزانة بما تربحه، وشملت هذه التسعيرة الغلال والحبوب التى تباع فى «الوكالات» وكذلك تسعيرة المنسوجات والمصنوعات الحكومية التى يبتاع الأهالى بمقتضاها ما يلزمهم.

٣- تسعيرة تبيع بها الحكومة للتجار المصدرين :

وكانت بلا ريب اعلى من التسعيرتين السابقتين، ونورد فيما يلى جدولا يصور لنا التسعيرات المختلفة فى صورة واضحة :

نوع المحصول	الكيل أو الميزان	الثمن الذى تدفعه الحكومة للفلاح أو القوافل	الثمن الذى تبيع به الحكومة للاستهلاك المحلى	الثمن الذى تبيع به الحكومة للتصدير
	اقــة	قرش	قرش	قرش
القمح	الاردب ١٤٥	٢٧	٥٦	٩٠
الذرة	الاردب ١٤٥	١٦	٢٧	٦١
الفول	الاردب ١٤٥	١٨	٣٢	٤٦
الشعير	الاردب ١٤٥	١٨	٣٢	٤٦
حمص	الاردب ١٤٥	٣٦	٦٠	٧٠
				(٢٧٠
الأرز	الاردب ٢٢٥	٦٠	–	(٢٤٧
		١)		٤)
الملح	الاردب ٢٤٠	٣)	٣	٥)
		٤)		
الشمع	القنطار ٤٤	٥٠		١٢٥)
		٣٠٠	١٠٠	٤٥٠)
			أقة	
الحناء	القنطار ٤٦	٣٩	القنطار ٤٤	٨٢
السكر	القنطار ٤٤	٤١	–	١٥٠)
				٥٠٠)
الروم	الاقة	(٣)	٦	–
		(١٥)		
الزبده	الرطل	١)	١)	
		٢٥)	٧٥)	–
البن اليمنى	القنطار ٤٤	٣٠٠	–	٧١٠

نوع المحصول	الكيل أو الميزان	الثمن الذى تدفعه الحكومة للفلاح أو القوافل	الثمن الذى تبيع به الحكومة للاستهلاك المحلى	الثمن الذى تبيع به الحكومة للتصدير
		قرش	قرش	قرش (٨٨٠
القطن المنسوج	–	٢٠٠	–	٦٠٠)
				٩
القطن الغزل	بالأقة	٦	–	–
قطعة نسيج	(٣٢ زراعا	(٤٦	٤٢	
طولها	(وعرضها ٢,٥	(٤٢		–
المناديل	–	٣	٥	
المطبوعة				–
منديل ملون	–	(١٠)	١٦	
لليد		(٥٠)		
الكتان	القنطار ٤٤ أقة	٧٤	–	١٨٠
النيلة	الأقة ٤٠٠ درهم	٣٥	–	٧٥ النوع الأول
				٦٥ النوع الثانى
				٥٩ النوع الثالث
جلد الجاموس	–	٢٥	–	١٢٤
جلد العجل	–	١٩	–	٦٥
الحصير	بالقطعة	١٥	–	٤٠
الزمبيل	بالعدد	٣٥	–	٥٠
الورد	–	القنطار ٣٠	النتائج من القنطار ٣٠٠	–
الحيوانات	تشترى الحكومة من الفلاحين حيواناتهم بأقل من ٤٠٪ عن الثمن الذى يدفعه المشترون الآخرون.			

وكان يراعى فى تقدير التسعيرة كميات المحصول وحاجة السوق المحلية والطلب الخارجى، فاذا زاد الاقبال ارتفعت التسعيرة وان زاد المحصول عن الحاجة كان الثمن رخيصا، وقد شدد فى الأخذ بالتسعيرة ومراعاة تنفيذها ومن خالف العمل بها يعاقب عقابا شديدا ليكون عبرة لغيره.

اما التسعيرة التى كان يعمل بها فى بيع المحصولات لتصديرها الى الخارج فكانت تبحث فى «ديوان التجارة» ويوافق عليها المجلس ثم تنفذ، وربما كانت التسعيرة التى يباع بها اوامر فردية نتيجة أسئلة او استفهام بوغوص (وزير التجارة) عما يتبعه فيأمره محمد على ببيع المحصولات باسعار معينه.

طريقة البيع :

لم تكن هناك تسعيرة مقررة، لأن ديوان التجارة كان ينفذ بطريقة البيع بالتسعيرة التى يقررها محمد على، كما كان بوغوص يقوم ببيع صفقات بالمزاد للحصول على اعلى سعر يمكن الوصول اليه.

وقد تولى الوكلاء التجاريون الذين عينهم محمد على البيع فى معظم موانى الدول الكبرى التى يتعامل معها مثل تريستا والآستانه وأزمير ومرسيليا ولشبونه ولندن.

كما كان له الوكلاء فى امبراطوريته وكذلك فى بمباى بالهند.

وكان عقاب التجار المخالفين المصدرين منهم والموردين الا تعاملهم الحكومة. كما حرمت على التجار الآخرين والموظفين والذوات مساعدتهم فى اعمالهم التجارية، والا حرم هؤلاء التجار ايضا من معاملة الحكومة وعوقب الموظفون والاعيان لمخالفتهم لتلك الأوامر.

سياسة البيع :

كانت لهذه السياسة طرق ترمى الى اهداف معينة واهم هذه الطرق :

١- انه يجب على الموظفين المختصين بادارة دواوين البيع أن يتجسسوا ويعرفوا احوال التجار ومقدرتهم المادية لئلا تضيع أموال الحكومة والا حصل المبلغ الذى يعجز التاجر المفلس عن سداده من الموظف المسئول.

٢- انه حرم على الاهالى بيع محصولاتهم بعضهم لبعض قبل موعد الحصاد.

٣- ان محمد على هيمن على حركة التجارة الداخلية

البيع بالنسبة أو الأجل :

اتبعت هذه الطريقة فى عصر محمد على، فان التجار كانوا يشترون ما يريدون سواء بالتسعيرة التى تحددها الحكومة أو بطريقة

المزاد ويدفعون جزءا من الثمن والباقى يدفع بعد مدة يتفق عليها بمقتضى سندات أو تحويلات.

وقد تدعو الحال احيانا الى ان يتفق محمد على مع بعض التجار على بيع محصولات معينة بسعر محدد على ان يتسلم الثمن اولا حتى اذا ما حل وقت جمع المحصولات اخذوا ما اشتروه.

٤- التنظيم القضائي للفصل في المنازعات التجارية :

لم يكن هناك فى الفترة الاولى من حكم محمد علي قاعدة او قانون لتحصيل الديون التى على التجاره، اذ كان تحصيلها يجرى بمقتضى اوامر يصدرها محمد على الى موظفيه او يرسل احيانا الى هؤلاء الموظفين امراً بتشكيل لجنة من اثنين أو ثلاثة من التجار للاطلاع على حساب التجار، وفحص الاسباب التى أدت الى خسارتهم، وأعجزتهم عن دفع ديونهم.

وقد شكلت اللجان التى تفصل فى هذه الأمور من الرعايا أو من الاجانب على حسب جنسية التاجر الذي يراد فحص دفاتره.

وسلك فى تحصيل الديون من التجار الممتنعين طريقة خاصة، هي اصدار اوامره بالقبض عليهم فى حالة امتناعهم عن دفع ديونهم، وكان يقرر الجزاء، وهو الحبس أو القيد بالاغلال أو الجلد والتعذيب، وذلك فوق الزام التاجر بدفع المبلغ الذى عليه. ثم ان العقوبة ما كانت توقع على

التاجر الا بعد عرض أمرها عليه وتخبيره . لأن محمد على كان يقضى احيانا ببيع ممتلكات التاجر ليوفى من ثمنها ما على التاجر من ديون، لا فرق فى ذلك بين رعاياه والدعايا المشمولين بالحماية الاجنبيه . اما المنازعات التى كانت تقوم بين التجار انفسهم فكانت تعرض على مجالس التجار لدراستها ثم تفحص دفاتر التجار وتصدر الأوامر والاحكام حسب الاصول المرعية بين التجار فيما يقع من مخالفات.

٥- المجالس التجارية :

وكان مجلس التجار بالمحروسة يتألف من تاجرين من الاتراك وثلاثة من المصريين وتاجر من المغاربة وآخرين من اليونانيين ومثلهما من اليهود، أما رئيس المجلس فتاجر تركى كان يدعى عمر شريف أغا، (باش تجار مصر).

مجلس تجار دمياط :

وكلف محمد على خليل بك محافظ دمياط بانشائة على نظام مجلس تجار المحروسة وكان ويرأسه احد التجار (المعتبرين) للفصل فى المنازعات التى تقع بينهم.

مجلس تجار الاسكندرية :

وتألف فى الاسكندرية مجلس من التجار للفصل فى المنازعات والدعاوى التى تقع بين التجار، وكان رئيس هذا المجلس السيد احمد

الغربى وأعضاؤه الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين، والخواجات توسيجه وأنطون عيد من الاروام، وكانت نتيجة احكامهم تقدم لديوان مصر وديوان الاسكندرية.

وعمل هذه المجالس الفصل فى المنازعات التى تقع بين الرعايا أو بين الرعايا والأجانب. وكان بالمحروسة «المجلس الأوربى» وهو خاص بالمنازعات بين الأوربيين أو الاوربيين والرعايا فألغاه محمد على واحال قضاياه على مجلس تجار المحروسة.

٦- ديوان التجار بالإسكندرية :

عندما اهتم محمد على بشئون التجارة منذ السنوات الاولى من حكمه حينما كان يبيع القمح لانجلترا ابتداء من سنه ١٨٠٩ وما بعدها انشأ قلما يسمى «قلم التجارة» ليشرف على الحركة التجارية، وكان هذا القلم فى أول الأمر صغيرا يخضع لديوان الخزينة المصرية، ومقره القاهرة، ولما نمت التجارة واتسعت دائرتها وزادت معاملات محمد على فى البلاد المختلفة، وكثرت اعمال هذا القلم، وكشف محمد على عن سياسته التجارية التى رسمها وهى سياسة الاحتكار، انشأ ديوانا للتجارة مستقلا فى ٢٦ من صفر ١٢٤١ (١٨١٥م)، وجعل مقره الاسكندرية، وعين الخواجه بوغوص بك يوسف ناظرا عليه، يديره ويرتب أموره، وينفذ اوامر ولى نعمته، ويتصل بالتجار الأجانب والمصريين، من كبار المصدرين والمستوردين.

اختصاص من ديوان التجارة :

وكان ديوان التجارة همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الأدارة الحكومية التى يستطيع التجار ان يتعاقدوا معها لشراء الصفقات وبخاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من الغلات المصرية التى تصدر الى الاسواق الاجنبية. ولهذا عد هذا الديوان الادارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية.

وقد تدخل هذا الديوان فى أمر التسعيرة واتمام صفقات البيع سواء بالتسعيرة او بالمزاد أو البيع فى الخارج، كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقدا أو نسيئة (بالأجل).

كسب محمد على فى هذه الفترة (١٨١٠ - ١٨٤٠) اسواقا جديدة بفتحه كريد وبلاد الشام، واصبح له ميدان واسع واسواق كثيرة فى كريد والشام والحجاز واليمن والسودان فافاد واستفاد، افاد من حيث تنظيم موارد تلك الجهات وزيادة الانتاج وتحسين مقومات التجارة من نقل وعملة وتمويل وائتمان. واستفاد اسواقا احتكر انتاجها وحصل على سلعتها كالبن والصوف والجوارى وغيرها من بلاد العرب، والصمغ والجلود والصوف والنيلة والاخشاب والقطن والماشية والعبيد من بلاد السودان، والحرير والنيلة والزيتون والاخشاب والحيوانات من الشام، والاغنام وزيت الزيتون من كريد.

وكل هذا كان مصدر ثروة عظيمة لمصر فى عصر محمد على، نظمها واستفاد منها مقابل تصدير منتجات مصر من قمح وأرز وفول ومصنوعات مصريه ترسل الى تلك الاسواق، فيخفف الضغط التجارى عن سوق الأسكندرية، ويحول تجارة هذه الاصقاع الى مصر ، وتلك ناحية هامة نجح فيها محمد على، فخلص التجارة من ايدى الاجانب كالفرنسيين فى بلاد الشام والانجليز والامريكان فى بلاد العرب.

ولم يكن ازدهار التجارة المصرية قدوصل الى هذه الافاق فحسب، بل امتد الى اسواق الاستانة والبلاد التركية، وهذه وان كانت اسواقها قائمة منذ الحكم العثمانى فى مصر الا ان تنظيمات محمد على وازدهار التجارة وزيادة السلع المصرية، كل هذا دعا الى ان تتوجه تركيا الى سوق مصر لتحصل على كل ما تريد منها للمخصصات السلطانية او الاسطول والجيش من ارز وغلال ومن بارود الخ.

وقد امد محمد على الاسواق التركية بما احتاج اليه الشعب التركى وكان له «قبو كتخذا» اى وكيل لدى الباب العالى مهمته ادارية وسياسية فيخبر محمد على بكل ما له علاقة بالحكم فى الاستانة وما يتصل بالدوائر الرسمية وغير الرسمية خاصا بمحمد على، وكان أيضا يقوم بالمسائل التجارية، فيبيع فى الأستانة ما يرسله الجناب العالى من الغلال اليه ويشترى بثمنه الاخشاب أو الحيوانات او سلعا يعهد اليه بشرائها.

وقد ازدهرت التجارة فى هذه الفترة فصدر القمح والأرز والشعير والفول والقطن والكتان والمواد المصنوعة الى الدول الكبرى فى العالم كانجلترا وفرنسا والنمسا والروسيا.وكان يقابل حركة الصادرات مثلها فى الواردات شملت المواد الاولية كالفحم والحديد والمواد المصنوعة كالمنسوجات على اختلاف انواعها ولوازم الجيش والاسطول والمصانع.

وكانت مصر مخزنا للسلع التى تأتى من ممتلكاتها من بلاد الحجاز والسودان والشام مثل البن والصمغ والسنامكى ونحوها مما يعاد تصديره. وعرف هذا النوع من التجارة باسم «تجارة اعادة التصدير» أو «التجارة العابرة» أو «تجارة الترانسيت» وقد نجم عن ازدهار التجارة على هذه الصورة ان اصبحت صادرات مصر اعظم من وارداتها، فكان الميزان التجارى فى صالحها، وهذا دليل على ان السياسة التى رسمها محمد على كانت سياسة ناجحة جعلت القدرة الشرائية عظيمة فاصبح الميزان التجارى فى صالح البلاد على وجه العموم.

٧ـ الدول الأجنبية واحتكار التجارة :

فى أثناء هذه الفترة التى امتدت ١٦ عاما عمل بوغوص فى ديوان التجارة مهتديا بارشاد محمد على، فاستمر ازدهار التجارة ، إلا أننا نجد فى ظل هذا الازدهار أن الدول الأوروبية حاولت أن تضغط على الدولة العثمانية لالغاء الاحتكار (١٨٣٥ ـ ١٨٤٢) وحاول محمد على أن يحتفظ بسياسته التجارية.

وضغطت انجلترا على الدولة العثمانية وعقدت معها معاهدة تجارية في ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ في « بلطة ليمان » وحصلت فيها على الامتيازات الآتية :

(١) معاملة بريطانيا معاملة الدولة المفضلة فتدفع الرسوم التي يدفعها غيرها إذا كانت أقل مما فرضته المعاهدة .

(٢) الغاء الاحتكار .

(٣) فرض ضريبة قدرها ١٢ ٪ على الصادرات ، ٥ ٪ على الواردات .

ورغب السلطان في تنفيذها في مصر ، ولكن قامت حرب الشام الثالثة بين محمد على والسلطان ، فظلت المعاهدة غير نافذة وكثرت شكاوى التجار حتى بعد انتهاء الحرب وعقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية ١٨٤١ ، وكان محمد على يتعلل بأعذار مختلفة لعدم تنفيذها لضرورة تنفيذ بعض مشروعاته أولا ثم ضرورة التدرج في الغاء الاحتكار ، كي لا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية إذا أخذت بتنفيذ المعاهدة دفعة واحدة .

وقد نفذت المعاهدة أولا على الواردات ولم تنفذ على الصادرات إلا بعد ذلك حينما أعلن محمد على للقناصل الغاء الاحتكار في ٢٦ مايو من سنة ١٨٤٢ ، على أن محمد على رغم إعلان القناصل بهذا اتبع سياسة التدرج التي صمم عليها من قبل .

٨- سياسة محمد على التجارية (١٨٤٢ - ١٨٤٨) :

كان للتجار فى هذه المرحلة الحق فى التجول فى القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة، غير أن محمد على كان يعاقب الفلاحين الذين يقومون بهذا العمل، كما حرم الأخذ بطريقة البيع مقدما ، تلك الطريقة التى سببتها المنافسة التجارية بينهم وجعلت التجار يتسابقون إلى دفع حصة من ثمن المحصولات قبل ميعاد جنيها أو حصدها.

ولم يكن إعلان الحرية التجارية على هذه الصورة بالأمر السهل على محمد على، لأنه حرم الحكومة من الأرباح التى كانت خزانة الدولة تجنيها ، ثم كيف يواجه الشعب هذه الحالة الجديدة ، وكيف تستقيم هذه السياسة وادوات الإنتاج الزراعى (وهى الأرض) لاتزال ملك الحكومة. لهذا كان لابد لمحمد على أن يمسك بيد الأمة فى فترة الانتقال من حال إلى حال، وأن يرشد الشعب إلى الطريق الجديد الذى يسلكه.

وقد مهدت سياسة التدرج إلى هذه السبل لتوسيع حقوق الفلاح فى الأرض التى يزرعها ، إذ لابد له أن يملك أدوات الإنتاج أو يتمتع ببعض الحقوق فى الأرض التى يزرعها ولهذا صدرت لائحة فى ١٨٤٥ ترتب زراعة الأراضى بطريقة الاشتراك مع « الميرى » على أن يصبح للفلاح جزء من المحصول يتمتع به ويدخله فى التجارة المحلية، ثم أحست

الحكومة أخيرا أن نظام التدرج فى الغاء الاحتكار لا يتفق وملكيتها حق الانتفاع، أو أن حبسها هذا الحق فى يدها ليس من مصلحة الإنتاج فى شيء، ولا مما يشجع الزراعيين على الاستمرار فى العمل المنتج، فتنازلت الحكومة عن بعض القيود التى قيدت بها أداة الإنتاج الزراعى وهى الأرض واصدرت لائحة ٢٣ من ذى الحجة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦م) خاصة بامتلاك الأرض وهى اللائحة الأولى من لوائح تمليك الأرض فى تاريخ مصر الحديثة، وأباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضى التى يزرعها الفلاح. فله أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها. إلى غير ذلك من التصرفات التى تدخل فى حدود الحرية الاقتصادية.

وهكذا تدرج محمد على فى سياسة الحرية الاقتصادية واتخذ من نفسه معلما ومرشدا يوجه الأمة التوجيه الأبوى إلى الوجهة الصالحة فيمرن الفلاح على هذه السياسة ويأخذ بها شيئا فشيئا.

وبهذا ينتهى عصر محمد على بالسياسة الهادئة والسكون الذى كانت تتطلبه الحركة الدائمة التى استمرت الشطر الأكبر من عصره ، والسكون لازم بعد الحركة لأنه طبيعة الأشياء وناموس من نواميس المقومات البشرية، فكان لزاما أن تكون الحالة الاقتصادية هادئة لتساير السياسة الهادئة التى لزمت السنوات الأخيرة من خكمه.

ولا يعد هذا خمودا وركودا كما يتصور بعض المؤرخين بل أنه فترة

استجمام شهدت فيها أدارة الحكم التنظيم الداخلى وفق التجارب الماضية واستكملت الدواوين والمصالح نظمها ولوائحها، ويشرف عليها رجال أعدهم محمد على على اعدادا عظيما، واعتبرهم أولاده ليخدموا الأمة التى ايقظها ويكملوا البناء الذى وضع أساسه، وتحملوا المسئولية بعد أن كان هو الوحيد الذى يتحملها ، وقد ترك لأمته مدرسة جديدة فى السياسة ونظما جديدة في الحكم وحرية الاقتصاد، في الإنتاج والتوزيع ، وتجلى هذا فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

٩ - السياسة التجارية من آخر عصر محمد علي إلي آخر عصر إسماعيل:

لقد زاد الإنتاج الزراعى فى هذه الفترة لعوامل كثيرة، منها اطمئنان الفلاح على ما يمتلكه من أرض وامتلاكه محصولاته الزراعية، واهتمام الحكومة بشئون الرى ، وزيادة وسائل الرى الدائم الذى نجم عنه زيادة الزراعات الجديدة مثل القطن، وبخاصة بعد أن تحسنت أسعاره فى هذه الفترة فأقبل الفلاح على زراعته، كما زاد الإنتاج الزراعى بزيادة مساحة الأرض.

وقد ازداد النشاط التجارى بالغاء نظام الاحتكار الغاء تاما، فأصبح الفلاح حرا فى معاملاته التجارية ببيع محصولاته إن شاء ولمن أراد.

وشاهدت هذه الفترة تطورا عظيما فى وسائل النقل الداخلية

والخارجية ، فأنشئت السكك الحديدية وحفرت قناة السويس وشقت الترع وأسست شركات الملاحة، ووجدت الخطوط الملاحية بين مصر والاستانة وتريستا وموانىء البحر الأحمر.

وقد أثرت هذه الوسائل الملاحية ورقيها وتقدم المواصلات فى التجارة الداخلية والخارجية تأثيرا واضحا، ظهر فى زيادة الصادرات والواردات .

وكثرت كذلك رؤوس الأموال الأجنبية وتكونت الشركات التجارية المختلفة ، فزاد النشاط التجارى، وكان ذلك مع حرية الفلاح فى إنتاجه وبيع محصولاته من العوامل التى سببت المنافسة فى السوق التجارية.

وقد تجمعت كل هذه العوامل وظهرت بصورة واضحة فى عصر إسماعيل. وكانت الفترة التى وقعت بين عصرى محمد على وإسماعيل هى فترة انتقال بين نظام الاحتكار وتنظيم الحرية التجارية وتدعيم نظم التجارة، كما أخذ الناس بوسائل الحضارة وأسباب العمران، وزادت الحركة الفكرية والعلمية التى بدأها محمد على وتوسع فيها إسماعيل، فاصطبغت السياسة التجارية فى عصر إسماعيل بصبغة خاصة وزاد نشاطها فيه.

وزاد الإنتاج فى عصر إسماعيل بسبب زيادة المساحة المزروعة وبسبب الإقبال على زراعة قصب السكر فى الصعيد ، وإقامة المصانع فى مراكز إنتاجه ، والتوسع فى زراعة القطن بسبب التوسع فى سياسة الرى

الدائم وإقبال الفلاح على زراعته بسبب ارتفاع أسعاره لإقبال مصانع أوروبا وبخاصة انجلترا على شرائه ، لحرمانها من قطن أمريكا الذى قل تصديره بسبب الحرب الأمريكية بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥ وقلة المزروع منه فى تلك الفترة.

وهذه العوامل هى التى رسمت السياسة التجارية لتصدير القطن ، وإقبال الفلاحين على زراعته ، ومنافسة بعضهم بعضا فى شرائه وتصديره، فزادت المعاملات بين مصر وانجلترا زيادة واضحة جلية، وقامت العلاقات التجارية بين حقول القطن فى مصر ومصانع الغزل فى لانكشير. ومما دعم هذه السياسية وسهل تنفيذها بصورة أوضح احتلال انجلترا مصر فى المدة التى تلت هذه المرحلة، إذ أن أسس هذه العلاقات وجدت، فسبق الاحتلال الاقتصادى الاحتلال العسكرى، وتلك هى السياسة التى رسمتها بريطانيا إزاء مصر منذ خروج الفرنسيين منها.

وبالرغم من هذه المظاهر التى وضحت السياسة التجارية، فإن هذه السياسة كانت صدى لسياسة تركيا التجارية والجمركية مقيدة بالمعاهدات التجارية التى عقدتها تركيا مع الدول الأجنبية فى سنة ١٨٦١ ونفذت فى ولايات الامبراطورية العثمانية وأقبلت مصر وهى من بين هذه الولايات على تنفيذها بكل دقة، كى تزداد العلاقات مع تركيا تحسنا وتختلف عما كانت عليه فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وكانت الصادرات تصدر من الإسكندرية فيما بين سنتى ١٨٥٣ و ١٨٦٢ بنسبة تقرب من ٧٢٪ من مجموع الصادرات، ثم زادت إلى ٩٤٪ فيما بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٢ . وفى سنة ١٨٧٢ نظمت سوق القطن فأسست المصارف والبيوتات المالية والتجارية وزاد عدد التجار الأجانب المقيمين فيها.

السياسة التجارية فى عهدى الاحتلال والحماية :

إن أول حادث هام فى هذه الفترة أن مصر سنة ١٨٨٤ ، عقب الاحتلال وهدؤ أحوال البلاد وبدء العمل على الاستقرار ، رسمت لنفسها سياسة الانفصال عن تركيا ، ونقضت المعاهدات التى كانت مرتبطة بها. وبدأت تظهر شخصيتها فى عقد الاتفاقات التى ترى أن ترتبط بها مع الدول الأخرى إزاء سياستها التجارية أو الجمركية. فاتفقت مع اليونان اتفاقا جمركيا ينظم العلاقة بين البلدين. وعقدت مع الدول اتفاقات مشابهة به.

وفى ظل الحرية الاقتصادية والحرية التجارية التى رسمتها مصر لنفسها وفى وسط الدائرة الجمركية التى عقدت شروطها، ووجهت سياستها مع الدول منفصلة عن سياسة تركيا كانت لانجلترا مصلحة فى تقرير هذا المصير ، وفى الانفصال عن سياسة تركيا وفى توضيح الأسلوب الذى رسم لمصر سياسة معينة تظهر فيها علاقاتها الدبلوماسية والتجارية الجديدة مع انجلترا. وفى ظل النظام الجديد كان يهم بريطانيا أن تظهر مصر بهذه

السياسة . وأن ترسم خطوطها الرئيسية واضحة حتى يكون لانجلترا نقط ارتكاز جديدة تعتمد عليها فى سياستها الجديدة، وتنفذ مشروعاتها التى دعت إلى هذا الاحتلال وتجنى ثماره سواء من ناحية لونه السياسى أو الاقتصادى والتجارى.

شهدت هذه الفترة من غير شك أحداثا جعلت مصر تفكر فى أن لديها مشروعات للتوسع فى القطن وزراعته، والرى وتعميمه، وفتح المدارس وتعليم الشعب، وتنمية الموارد المختلفة، وادخال رؤوس الأموال الأجنبية، وتنشيط ما كون بها من الشركات ، وحرية عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية والجمركية. ولكن هذا لا يكون إلا إذا رضيت انجلترا عنه وكان يتفق ومصلحتها، وتقرير زيادة العلاقات معها من جهة ، وفى نقصها من جهة أخرى.

كانت هذه السياسة واضحة فى تلك الفترة رغم زيادة أرقام الصادرات والواردات ورغم ما كان من زيادة الحركة التجارية وبخاصة فى الواردات ، والانجليزية منها بصفة خاصة، إذ قضت تلك السياسة على الصناعة القومية التى أقامها وشيدها محمد على.

وفى فترة الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨) انكمشت التجارة الخارجية وزاد الاهتمام بالصناعات المصرية، كما زاد اقبال الحلفاء على شراء القطن المصرى لاستخدامه فى الأغراض الحربية. ونقصت بذلك المساحة

المزروعة بالحبوب التى تستمد منها الجيوش الموجودة فى مصر والشرق الأدنى حاجتها. فرسمت الحكومة لنفسها سياسة تحديد المساحة القطنية وجعلتها لا تزيد عن قدر معين من الأراضى والباقى يزرع حبوبا، واستمرت سائرة فى هذه السبيل لتنفيذ سياسة معينة أو تفادى أزمة طارئة، أو مشكلة ناشئة، مثل ما حدث فى سنة ١٩٢٤ بعد هبوط أسعار القطن عقب الحرب ، وكذلك بعد سنة ١٩٣١ عقب الأزمة العالمية الكبرى، واتبعت أيضا فى الحرب الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) هذه السياسة[1].

(١) الدكتور أمين مصطفى عفيفى عبد الله : المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٨٦ .

الفهرس

